وثيقة

البرنـــامج

التفصيلية

حزب الميثـاق الوطني

حزب الميثاق الوطني

وثيقة

البرنـــــامج

التفصيلية

حزب الميثــاق الوطني

وثيقة البرنامج التفصيلية
حزب الميثاق الوطني
عمّان، الدوار الرّابع، ش صيده، بناية رقم (3)
www.mithaqparty.jo
هاتف: 618 1000 77 962+
02 4403 6 962+
info@mithaqparty.jo
جميع الحقوق محفوظة 2024

جدول المحتويات

نبذة عن حزب الميثاق الوطني 06
الملخص التنفيذي لوثيقة البرنامج التفصيلية 08
محفزات ومحركات النمو للقطاعات الاجتماعية والإقتصادية 11
1. تمكين الشباب الأردني 13
2. تمكين المرأة الأردنية 20
3. القضاء والعدل 30
4. الإعلام 34
5. الثقافة والتوجيه المعنوي 38
أولويات برنامج حزب الميثاق الوطني 41
الأولوية الأولى: الحياة السياسية والحريات العامة 43
- تحديات العمل الحزبي 45
- الدولة ونظام الحكم 46
- الأسس الرئيسة للحياة السياسة 48
1. المواطنة والهوية 48
2. سيادة القانون 49
3. تطوير العمل النيابي 50
4. الحريات العامة والفضاء العام 52
الأولوية الثانية: الإقتصاد الوطني كرؤية إقتصادية شاملة 55
- واقع الإقتصاد الأردني 57
1. الحرية والإنفتاح الإقتصادي 57
2. النظام المالي 58
3. الإستثمار 59
4. دور القطاع الخاص 60
- محاور النمط الإقتصادي 62
المحور الأول | هيكلة دور القطاع العام 62
المحور الثاني | الشراكة مع القطاع الخاص 62
المحور الثالث | الإستثمارات المحلية والدولية 63
المحور الرابع | الإقتصاد والعدالة الاجتماعية 68
- مرتكزات التنمية الإقتصادية 70
1. المالية العامة والدين العام 70
2. القطاع الصناعي 74
3. الصناعات الإبداعية 80
4. التجارة والخدمات 85
5. الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات 88
6. القطاع الزراعي والأمن الغذائي 90
7. السياحة 97
الأولوية الثالثة: منظومة العمل والحماية الاجتماعية 101
1. البطالة 102
2. الفقر 105
3. الإقتصاد غير النظامي 106
4. برامج الحماية الاجتماعية 109
5. الأشخاص ذوي الإعاقة 111
6. كبار السن 112
الأولوية الرابعة: التحول الرقمي 114
الأولوية الخامسة: القطاع العام والإدارة المحلية 118
1. القطاع العام 118
2. الإدارة المحلية والحكم المحلي 123
الأولوية السادسة: قطاع الخدمات 125
1. قطاع النقل 126
2. قطاع التعليم المدرسي والتعليم العالي 130
3. القطاع الصحي 138
4. قطاع المياه 143
5. قطاع الطاقة والتعدين 146
6. البيئة 155

نبذة عن حزب الميثاق الوطني

جاءت انطلاقة حزب الميثاق الوطني بتاريخ 2021/09/12، كاستجابة وطنية لمشروع التحديث الشامل والمتكامل بمحاوره الثلاث وبالتحديد المنظومة السياسية باعتبارها الأساس في توفير المناخات اللازمة للنجاح في الشقين الإقتصادي والإداري اللذين ينصبان على رفع مستويات الكفاءة وتحقيق المصالح.

فهو حزبٌ محافظٌ، وسطي، إصلاحي، برامجي، يستندُ لثوابتَ الدّين الإسلامي، والعرش الهاشمي، والجيش العربي، والوحدة الوطنية، وفلسطين والقدس. انبثقت فلسفته وأفكاره من المجتمع الأردني الذي يتميز بالوسطية والاعتدال، ويؤمن بأن الأردنيين متساوون على اختلاف معتقداتهم وأصولهم.

جاء حزب الميثاق كحزب سياسي أردني يساهم مع باقي ألوان الطيف الأردني في إرساء قواعد الديمقراطية وسيادة القانون، وليشارك أعضاؤه في اتخاذ القرار من خلال التنافس على شغل المواقع العامة بمستوياتها المختلفة ترشيحاً وإنتخاباً، وصولاً إلى مرحلة تشكيل حكومات برلمانية تحاكي مفهوم الدولة العصرية وتستجيب لمتطلباتها في بناء المؤسسات المحوكمة والتي ومن خلالها يتمكن الحزب من تنفيذ رؤيته وبرامجه العامة والقطاعية ويخضع بالتالي للرقابة والتقييم.

وفور الإنتهاء من عقد الحزب لمؤتمره العام بتاريخ 2023/03/4، عقد الحزب اجتماعات مكثفة لإطلاق الإستراتيجية العامة للحزب والتي تشكل الوثيقة الأساسية بما تشتمل عليه من **تعريفات لهوية الحزب وفلسفته، وهيكله التنظيمي، ومرجعياته العامة، وأولوياته الإستراتيجية، ومبادئه وقيمه، وغاياته،** لتكون من بعد ذلك المرجعية التي نستند إليها في التفكير والتخطيط وإدارة شؤون الحزب وتوجهاته ونشاطاته، خاصة أن الإستراتيجية أُعدَّت وفق منهجية علمية، مسنودة بالخبرات الفردية والجماعية لأعضاء الحزب على حد سواء.

واعتمد الحزب إستراتيجية مرجعيّة لعمله، ومنطلقاً لرسم السياسات والبرامج التي تشمل جميع القطاعات، وفي ذلك ما يؤكد على أن الحزب يدرك بما لا يدع مجالاً للشك بأن الاستناد إلى هذه الإستراتيجية من شأنه أن يعكس مدى إلتزام الحزب وجدّيته في الطرح الذي يقدّمه، وأن هذا المستوى من الإعداد والاستعداد يبعث الطمأنينة تجاه القدرة على تحقيق كل ما اشتملت عليه.

الملخص التنفيذي
لوثيقة البرنامج التفصيلية

يضع حزب الميثاق الوطني الوثيقة التي بين أيديكم كبرنامج يحدد من خلاله رؤيته وتصنيفه لحزم الأولويات التي يتوجب الإستجابة لها، والتي تم تقسيمها إلى **ستة أولويات أساسية**، بعد أن يتم في البداية **عرض محفّزات النمو ومحركاته عبر القطاعات السياسية والاجتماعية والإقتصادية. ثم تنتقل الوثيقة إلى تحديد القطاعات الفرعية التي تندرج تحت كل أولوية حسب التصنيف الذي ينسجم مع الأولويات العامة، لتعود الوثيقة لتقديم وصف لكل قطاع فرعي وتحديد الأولويات العامة له، ومن ثم الإنتقال إلى وضع الأهداف والإجراءات التي يرى الحزب أنها تمكّنه من التعامل مع تلك التحديات.**

يهدف الحزب من خلال هذه الوثيقة إلى تقديم رؤية متكاملة ومتناغمة في ذات الوقت، مستنداً على ذلك المبادئ التالية:

- **حزب الميثاق الوطني بمنتسبيه كافة أردنيو الهوى والصميم**؛ ينطلقون من ولاء مطلق للوطن وقيادته وإنتماء وإنحياز تام لكل ما يمثل مصلحة بناته وأبنائه، وبالتالي لا يجوز على الإطلاق تحت ستار البرامج والشعارات المُغامرة بتلك الثوابت.

- **حزب الميثاق الوطني يحترم قدرات ووعي المتلقي**؛ وبالتالي ينأى بنفسه عن ممارسة الشعاراتية الفارغة، بل ويراها شعبوية سياسية ضارّة بالمصالح الوطنية وتمثل تكريساً لصورة نمطية سلبية للسلوك الحزبي والسياسي.

- **حزب الميثاق الوطني مصممٌ على حمل لواء احترام وتقدير منجزات الوطن التي تراكمَت بعرق وجهد الآباء والأجداد**، وفي ذات الوقت يُعلي من شأن النقد البنّاء والموضوعي لكل ما يُقدَّم من برامج وخطط حكومية بهدف تجويدها والمشاركة في تحسينها ومراقبة حسن تنفيذها.

إنّ ما سيرد في الوثيقة هو إلتزامٌ على عاتق حزب الميثاق الوطني تجاه الوطن بالعمل على تنفيذه باستخدام الوسائل المتاحة كافة ضمن حدود المشروعية والقانون، وعلى مختلف المستويات والقنوات وفي مقدّمتها الحكومات الحزبية المُستندة للبرامج إلى جانب الوسائل والأدوات والآليات الحزبية التالية:

- **القنوات التشريعية على المستوى البرلماني**؛ والسعي للحصول على أغلبية برلمانية وتشكيل كتلة تعمل بشكلٍ مؤسسيّ، بإسنادٍ إداريّ وفنيّ يضمنُ جودة المقترحات التشريعية واستنادها للحقائق والتغذية الراجعة من ذوي الخبرة.

- **اللجان القطاعية كلٌ في مجال اختصاصه**؛ لتشكّل حاضنة لحوارٍ وطني مستمرٍ للأطراف ذات العلاقة كافة، بهدفِ بلورة وتجويد الأولويات الوطنية والخطط والبرامج الواجب تنفيذها في كل قطاع.

- **المؤتمرات الوطينة حول قضايا كلّ قطاع**؛ والبناء على مخرجات الحوار الوطني ليتم وضعها في وثيقة مرجعية مشتركة.

- **بناء الشراكات مع روافع المحرّكات العابرة للقطاعات**؛ والواردة في هذه الوثيقة وفي مقدمتها وزارات الشباب والثقافة والتربية والتعليم لإحياء الخطط والبرامج المُدمجة في الأنشطة والمعسكرات والفعاليات والمناهج، وبالتالي التحفيز المستمر على المشاركة في صياغة شكل وجوهر المستقبل.

- **بناء شراكات وطنية بين الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية المستقلّة**؛ وذلك للاستفادة من المستجدات العلمية والتكنولوجية والعمل كميّسر في نقلها للقطاعات المختلفة عبر اللجان الخاصة بكل منها.

- **التشبيك بين البنوك الوطنية وبيوت المال من جهة وبين فئتيّ الشباب والمرأة**؛ وبالتحديد في المحافظات خارج العاصمة عمّان بهدف تطوير وطرح خيارات تمويلية داعمة لهاتين الفئتين في مختلف القطاعات المتاحة وتشجيع الريادة والابتكار.

- **إعلام الحزب**؛ وذلك من خلال إيلائه الأهمية القصوى وتزويده بمستلزمات الإنتاج البصري والمسموع، وتشجيع الطاقات المُبدعة للإنخراط فيه كمنصة للخيال والابتكار لتقديم محتواه ودوره التثقيفي، وكمنصة للترويج والإعلان عن الفرص والنوافذ التمويلية والاستثمارية المتاحة بنتيجة عمل اللجان القطاعية.

- **الإلتماس المباشر مع أصحاب الحقوق في مختلف المستويات**؛ بهدف تبني مطالبهم ودعم شرعية حصولهم عليها من خلال الوسائل المشروعة والديمقراطية.

- **تعزيز لامركزية فروع الحزب**؛ وتنفيذ البرامج والفعاليات الأنسب لمحيطها والحد من التفكير المركزي وفرض الوصاية من الأعلى إلى الأسفل في المستويات الحزبية.

- **شراكة حقيقية مع مؤسسات المجتمع المدني**، لأهمية دورها من جهة ولتعظيم أثر الحملات والمطالبات، والتعاون ما أمكن على بناء القدرات والتدريب المستمر على الكفايات والمهارات المجتمعية، وفي مقدمتها تطوير البرامج والإستراتيجيات الحزبية وبناء وتنظيم الحملات والتدريب على الاستقطاب القائم على البرامج.

- **منصات تفاعلية مباشرة مع الناس**؛ لقياس الرأي العام والحصول على التغذية الراجعة في مختلف القضايا.

- **منصة تفاعلية للتصويت الداخلي وإجراء الإستفتاءات وقياس الرأي والاستطلاع للتوجهات الحزبية الداخلية**؛ وذلك من باب ممارسة الديمقراطية الداخلية ولتكون أساساً للقرارات الحزبية، ولتكريس التجانس الداخلي العامودي والأفقي.

من المهم التأكيد، في هذا السياق، أن الوثيقة لم تتجاهل جهود ثلاثية التحديث الشامل التي عبَرَ بها الأردن إلى مئويته الثانية؛ إنما شكّلت أحد المراجع التي استرشد بها الحزب، وإن ما تتضمنه الوثيقة هو رؤية وفهم الحزب على جميع المستويات، والتي تشكل الأساس الذي يحدد موقف الحزب من الخطط والبرامج التنفيذية للحكومات.

ويدعو حزب الميثاق الشركاء كافة في الوطن من مؤسسات وأفراد سواء مراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني وخبراء وأكاديميين وممثلي القطاعات وغيرهم للإنخراط في حوار وطني بنّاء ومستمر، من خلال ورش قطاعية دائمة الانعقاد بهدف الوصول إلى أوراق سياسية قطاعية تنفيذية، تشتمل على أولويات، مُحددَّة ببرامج زمنية ومؤشرات أداء وتقييم.

أولاً

محفزات ومحركات النمو
للقطاعات الاجتماعية والإقتصادية

يشهد عالمُنا اليوم بشكلٍ دوري ومستمر متغيرات وتطوّرات على جميع المستويات، وبالتحديد تلك المتعلقة بوسائل الاتصال والتواصل والإنتقال، وأصبحت مقولة العالم قرية واحدة أقرب للحقيقة من أي وقت مضى.

حيث تشير أحدث الأرقام بحسب التقرير الرقمي للأردن لعام 2024 إلى وجود 10.33 مليون مستخدم للإنترنت في الأردن مع بداية عام 2024، و6.38 مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي في كانون الثاني 2024، أي ما يعادل 56.2% من إجمالي السكان.[1]

ساهم كل ذلك إلى حدّ كبير في زيادة تأثير تلك الوسائل وما تقدّمه من مُمكّنات على البنية الذهنية والثقافية للأفراد، والتي تنعكس بالنتيجة على المجتمعات؛ بحيث أصبح كلّ فرد منصّة مستقلة باستخدام جهازٍ محمول في يدِه متصلٍ حرفياً بالعالم على مدار الساعة، فالمحتوى لا ينقطع وكمية المعلومات المتاحة في تراكمٍ مستمر.

وهذا خلقَ تحدّيات جديّة على الدّول والمجتمعات للتعامل مع هذا الواقع ومحاولة المفاضلة أو التوفيق بين الحريات الفردية، وبين حماية الخصوصية ومواجهة الأخبار الكاذبة والتضليل المتعمّد في الكثير من الأحيان.

من هنا، **فإن حزب الميثاق الوطني يدركُ أنّ البنية القِيمية والثقافية للأفراد، ونوعية وأثر الإعلام في توجيه وصناعة الرأي العام هي محركات أساسيّة في التعامل مع السياقات السياسية والاجتماعية والإقتصادية، كما يدرك أن فئتي الشباب والمرأة هم طاقات كامنة تحتاج لإطلاق كامل مكنوناتها وتمكينها،**

الأمر الذي يضع مسؤولية إضافية على عاتق المؤسسات الثقافية والفنية والتربوية والإعلامية لضمان مقاومة نشوء مفاهيم ومواقف وسلوكيات سلبية تؤثر سلباً على جهود الإصلاح والتنمية.

كما يُعلي الحزب من مكانة السلطات الدستورية الثلاث، أساساً وركائزَ للدولة وبالتحديد السلطة القضائية التي تمثّل للأردنيين رمزاً للحيادية والنزاهة وملاذاً لفضّ المنازعات تحت سقف سيادة القانون.

ولهذا، فقد حرص حزب الميثاق على إفراد فصل خاص في هذه الوثيقة لقطاعات يرى فيها محركات نمو عابرة للتصنيف التقليدي، وذلك لتماسها العميق وأثرها المباشر على القطاعات الأخرى كافة، بحيث اختار الحزب بدلاً من تكرار الإشارة العابرة لها أن يلقي الضوء عليها مباشرة لتشخيص واقعها والتحديات التي تواجهها وبالتالي العمل على تقديم الإجراءات المتوجب اتخاذها لكل منها.

يستعرض القسم القادم رؤية حزب الميثاق الوطني تجاه محركات مجتمعية ذات أثرٍ عابر للقطاعات الاجتماعية والإقتصادية؛ وهي تمكين الشباب وتمكين المرأة والقضاء العادل والإعلام والثقافة والتوجيه الوطني.

1 DATAREPORTAL, DIGITAL 2024: Jordan, Feb 2024.

1. تمكين الشباب الأردني

يتصدّر قطاعُ الشباب الخططَ والإستراتيجيات الرسمية والسياسية، وتُولي مراكز البحث ومراكز الفكر اهتماماً استثنائياً لقطاع الشباب في إشارةٍ لا تترك مجالاً للشكّ في محورية دوره في البنية العامة للدول والمجتمعات. وقدْ أنجزَت المملكة عبر مئويتها الأولى الكثير من الخطوات على صعيد إيلاء الشباب الاهتمام سواءً من خلال المنظومة التعليمية والتشغيلية والتدريبية والمؤسسية المسانِدة من أندية ومراكز شبابية أو في جانب البنية التحتية من مرافق مثل المدن الرياضية والملاعب.

إلّا أنّ نمو العديد من العوامل والظواهر يمكن أن يهدّد ويعطّل الدور التنموي لقطاع الشباب، والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال تفشّي عدد من الظواهر المقلقة مثل إحجام المشاركة في الشأن العام؛ فنسب المشاركة في الإنتخابات النيابية مثالاً على ذلك، وحالات العنف الجامعي والمجتمعي أيضاً، فضلاً عن تزايد استهلاك المخدرات والتي تغذّت على تفاقم الفقر والبطالة وما تنتجانه من يأسٍ وإحباط.

ومن هنا جاء الربط بين معالجة هذا الملف الهام والإصلاح السياسي؛ حيث عبّرت القيادة الهاشمية وفي المحافل كافة عن الأهمية القصوى التي يوليها جلالة الملك للقطاع الشبابي، ورسمَت رؤيته المستقبلية للوطن التي تقوم على أساس بناء أجيال مؤمنة بمشروعها، مُمكّنة وقادرة على تحمّل المسؤوليات، وهو ما يتطلب أن تكون المنظومة العامة للدولة والمجتمع جاذبة لمشاركتهم، بل ويجب أيضاً أن تتيح لهم ملامسة أثرهم ودورهم الحقيقي فيها.

إننا في حزب الميثاق الوطني ومن خلال برنامجنا نوجّه رسالةً واضحة لقطاع الشباب مفادها أن بناء الأوطان يتم من خلال حلقات متشابكة لا تنفصم عراها، قادرة على النهوض بالواقع، والتأسيس للمستقبل وعليه، فبناء الثقة بين الأجيال هو جسر العبور بين الخبرات، والطريق الذي سنسلكه في الإعداد الدوري والمستمر للقيادات في عملية إحلال مستمرة ليسلّمَ جيلٌ جيلاً شبابياً جديداً.

تُشكّل فئة الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة حوالي 2.246 مليون نسمة من مجموع سكان الأردن المُقدر لنهاية عام 2022 بـ 11.302 مليون نسمة،[2] وهي نسبة مرتفعة نسبياً قياساً بالمستوى العالمي، مما يشير إلى أهمية تمكين الشباب وتنميتهم وإشراكهم من خلال تزويدهم بالمهارات والكفايات التي تمكّنهم من توظيفها واستخدامها لإيجاد فرص عمل وكسب العيش الكريم وتحقيق الطموحات والمساهمة في التنمية.

كما تضمّن بناء هذه الوثيقة نتائج دراسة مؤشر تقدّم الشباب لعام 2021 الذي أجرته مؤسسة (Social Progress Imperative)، والذي يقيس جودة حياة الشباب من متوسط ثلاثة أبعاد؛ حاجات الإنسان الأساسية وأسس الرفاهية وتوفّر الفرص، حيث لم تتحسن درجة الأردن على هذا المؤشر بمرور الوقت، بل تراجع ترتيبه من المرتبة (63) في عام 2017 إلى المرتبة (79) في عام 2020،[3] كما تُعتبر مرتبة الأردن منخفضة في محور توفّر الفرص.

الأبعاد الثلاثة لمؤشر تقدم الشباب/2020

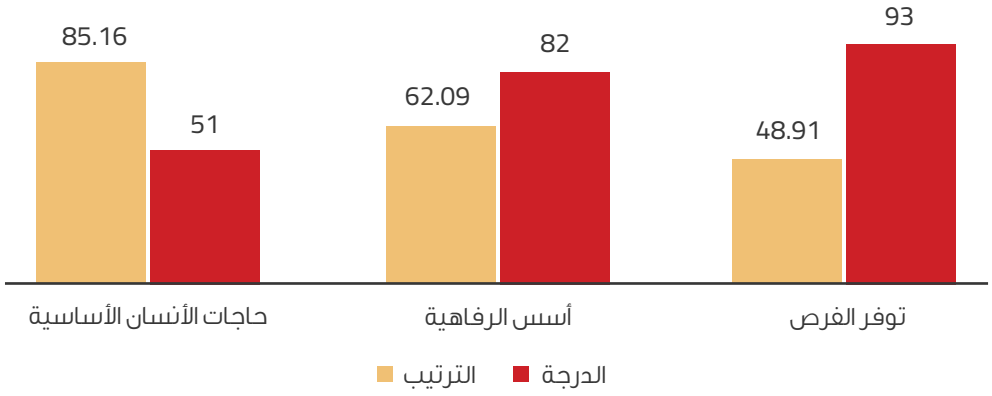

2 المجلس الأعلى للسكان، مؤشرات وحقائق ديموغرافية مع نهاية 2022، شباط 2023.
3 Social Progress Imperative, Youth Progress Index, 2021.

رؤيتنا ...
Press

تحديـــات تمكين الشباب

ولتحسين درجة وترتيب الأردن على مؤشر تقدّم الشباب، لا بد من تحسين ترتيب الأردن على الدرجات الأضعف ضمن هذا المؤشر، والتي تشمل السكن الميسّر للشباب، والحقوق السياسية، وحرية التعبير، والإلتحاق بالتعليم الابتدائي، والرقابة على وسائل الإعلام، والوصول إلى حوكمة الإنترنت، واشتراكات الهاتف المحمول، والمساواة في إمكانية وتولّي مناصب سياسية بين الجنسين.[4]

ترتيب الأردن في المؤشرات الفرعية الأضعف لمؤشر تقدم الشباب 2020

تقع **آفتيّ الفقر والبطالة** وما يترتب عليهما من نتائج تهدد مستقبل الأجيال في قمة جدول التحديات، وتعدّان مصدراً خطيراً من مصادر نشوء الآفات المجتمعية كونهما تتيحان بيئة تسمح بنمو مشاعر الغضب والإحباط تجاه المجتمع. حيث شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً في مؤشرات البطالة والفقر في الأردن بشكلٍ ملحوظ، **إلاّ أننا وفي حزب الميثاق الوطني نرى أن تلك النسب لا يمكن قبولها أو قبول استمرار أسبابها، بل إننا نرى ضرورة تفعيل خطة طوارئ وطنية في هذا المجال والتي أصبحت ضرورة ملحة لمعالجة هذا الملف** والذي سنتناوله تفصيلاً ضمن رؤيتنا للملف الإقتصادي وملف العمالة والحماية الاجتماعية.

كما أنّ **عدم الاستقرار القانوني والتنظيمي والإداري للذراع التنفيذي الحكومي فيما يخصّ البرامج والنشاطات الشبابية والمتمثل بوزارة الشباب**، وتعدد المرجعيات التي تجلّت في العقد الأخير من مراوحة مستمرة ما بين صيغتيّ مجلس أعلى للشباب أو وزارة، عبّر بشكلٍ غير مقبول عن انعدام الرؤية الإستراتيجية في التعامل مع ملف الشباب من هذا الجانب، حيث تشهد الوزارة خللاً جوهرياً في تعريف التشريعات ذات الصلة بالشباب، إلى جانب غياب رسم السياسيات الحكومية التي تحقق الأهداف المطلوبة، وعدم موائمة مخرجات برامج تمكين وتأهيل الشباب للحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والإقتصادية للواقع العملي.

4 منتدى الإستراتيجيات الأردني، ملخص سياسات: الأردن على مؤشر تقدّم الشباب 2020، أيلول 2021.

إضافة إلى ما سبق، هناك **تداخل غير إيجابي بين برامج وزارة الشباب وبرامج هيئات ومؤسسات ذات أدوار شبيهة في ذات القطاع**، مما يتطلب ضرورة مأسسة العلاقة بين مختلف الجهات. ناهيك عن ضعف الإمكانات المالية والمتمثل بالتواضع الشديد لموازنة وزارة الشاب والتي يستهلَك معظمها للنفقات الجارية مما يعني بقاء الخطط والبرامج إما حبيسة الأدراج أو تحولها لفعاليات.

يبدو أن كلّ ذلك أدّى إلى **عزوف القطاع الخاص عن تمويل إنتاج المحتوى الثقافي والإبداعي والفنّي**، وبذات الوقت هناك ضعف شديد في دعم المبادرات والحملات ذات العلاقة، ويعود ذلك لمحدودية المسؤولية الاجتماعية لهذا القطاع.

كما أنّه هناك **تراجع متراكم في قناعة الشباب بجدوى المشاركة في المؤسسات والهيئات الشبابية والمدنية**، الأمر الذي أدّى إلى بحثهم عن فضاءات وبدائل تُضعف من تلك المؤسسات وتُبقي حالة الشك لدى الشباب في جدوى وأثر انخراطهم ومشاركتهم في الفضاء العام.

الإجـــراءات والحـــلول

- **التمكين السياسي للشباب المتمثل بالإنخراط بالعملية الديمقراطية والمشاركة بالانتخابات**؛ من خلال مبادرات تمكن الشباب من تلك المشاركة، إلى جانب مستويات العمل العام كافة مثل انتخابات اتحادات الطلبة والمشاركة في الانتخابات البلدية واللامركزية، وتوجيههم للعمل التطوعي كمدخل للعمل السياسي.

- **إيلاء تطوير القدرات القيادية الشبابية الأهمية**؛ عن طريق المزيد من الورش التدريبية والحوارات التطويرية والبرامج التدريبية المستدامة.

- **التمكين الإقتصادي للشباب للاعتماد على الذات وتطوير مسارات الحياة المستقبلية**؛ من خلال تشجيع المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وربط ذلك مع الجهود التي تقوم بها الصناديق الحكومية والخاصة.

- **التمكين الفكري للشباب**؛ عن طريق توفير فرص للحصول على تعليم عالٍ ذي محتوىً يتماشى مع المتطلبات اللازمة لمواجهة التطور والتغيير الذي يطرأ على مجمل مناحي الحياة.

- **تطوير قدرات الشباب في مجالات بناء الشخصية والاتصال الفعّال**؛ والتي أصبحت اليوم من الكفايات الأساسية.

- **توجيه الحملات المتعلقة بمسارات التعليم التقني**؛ والتوعية بجدوى وأهمية التأهيل لمهن ووظائف تقنية يحتاجها سوق العمل.

- **تكثيف جهود وبرامج توعية الشباب الأردني بالأحزاب والعمل الحزبي**؛ من خلال إقامة الأنشطة والندوات والحوارات المفتوحة والبرامج التدريبية المعدّة لتزويدهم بالمهارات الحزبية والسياسية.

- **إتاحة المزيد من المنصات التي تستهدف تعميق الحوار بين الشباب أنفسهم**؛ حول قضايا الوطن والمجتمع وتبنّي المخرجات الناتجة عن تلك الحوارات.

- **التشبيك بين البرامج والمبادرات** بهدف تعظيم مخرجاتها على صعيد الإعداد السياسي والحزبي.

- **مراجعة الأنظمة الداخلية للأحزاب والقوى السياسية**؛ وذلك بهدف تجويدها الضامنة للأدوار الشبابية والجاذبة لهم.

- **تعديل رؤية وزارة الشباب وأهدافها بما يتناسب مع طبيعة الشباب كفئة عمرية**؛ وبالتالي تصميم الرؤية بما يؤدّي إلى توجيه البرامج والمبادرات نحو تطوير البنية الثقافية والذهنية، والكفّ عن اللغة الشمولية التي ترفع من التوقعات التي لا تتناسب مع الواقع بل وتعيق التنفيذ.

- **وضع صيغة تنفيذية محوكمة لإدارة التقاطع بين وزارة الشباب وباقي الوزارات والهيئات التي تشترك في التأثير والعمل مع هذه الفئة العمرية**؛ ليتّم من بعد ذلك توضيح معايير قياس الأداء والتقييم للبرامج والخطط.

- **خلق شراكة حقيقية مع القطاع الخاص على قاعدة إدارة واستثمار المنشآت التي تقع تحت يد وزارة الشباب**؛ من مراكز شباب منتشرة على امتداد الوطن إلى جانب المدن الرياضية والملاعب والمنشآت المختلفة لتحويلها من مراكز كلفة لتصبح مراكز تحقق دخلاً.

- **ربط الإستراتيجيات الوطنية للشباب ببرامج تنفيذية واضحة**؛ والشروع بتطبيقها وعدم جواز اتخاذ القرار بوقفها أو تعطيلها.

- **دعوة المؤسسات والمنظمات الشبابية إلى التشبيك المستمر وبناء منصاتها الإعلامية الحديثة**؛ والعمل على استثمار مناخات الحرية والمشاركة في بناء وإحياء مفاهيم الولاء للوطن والدفاع عنه وعن مقدراته والمبادرة المستمرة لإعلاء شأنه في جميع المحافل.

2. تمكين المرأة الأردنية

برز دور النساء الأردنيات منذ تأسيس الدولة الأردنية في بناء مؤسسات الوطن وتنشئة أبنائه وبناته، ويُستدل على ذلك من قصص نجاح العديد من الرائدات خلال المئوية الأولى للدولة واللواتي أحدثن فارقاً مجتمعياً من خلال العطاء والإبداع والابتكار كنماذج ودلائل على إنجاز المرأة الأردنية وتميزها وحقها الطبيعي بالوصول إلى مواقع القيادة.

وعبر سنوات المئوية الأولى، نمت وتطورت مكانة المرأة وتعزز دورها الأسري والمجتمعي، حيث أسهمت برامج الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة وروافع التعليم والتمكين الإقتصادية في تحقيق الكثير.

ومع دخول المئوية الثانية، اتخذ الأردن خطوات إصلاحية هامة في مجال حقوق المرأة والعدالة الاجتماعية من خلال مسارات الإصلاح الثلاث؛ **حيث تُوّجت أولاً بمخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية والتي تضمنّت تعديلات جوهرية أولها في عنوان الفصل الثاني من الدستور ليصبح «حقوق الأردنيين والأردنيات»، وتعديل الفقرة (6) من المادة السادسة منه لتصبح «تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز». كما تضمنت تعديلات إيجابية على قانونيّ الإنتخاب والأحزاب أتاحت لها مكانة أكبر للمشاركة السياسية والوصول إلى البرلمان.**

إلّا أنه على الصعيد الإقتصادية، وبالرغم من إفراد إستراتيجية خاصة لتمكين المرأة ضمن رؤية التحديث الإقتصادية، إلا أنه لا تزال المؤشرات دون المستوى المأمول؛ فمثلاً يحتلّ الأردن المرتبة 125 من بين 146 دولة[6] تم تصنيفها في تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين من حيث المشاركة الإقتصادية والفرص ككل.[5]

معدلات المشاركة الإقتصادية الخام للسكان الأردنيين **حسب الجنس**، 2001 - 2021

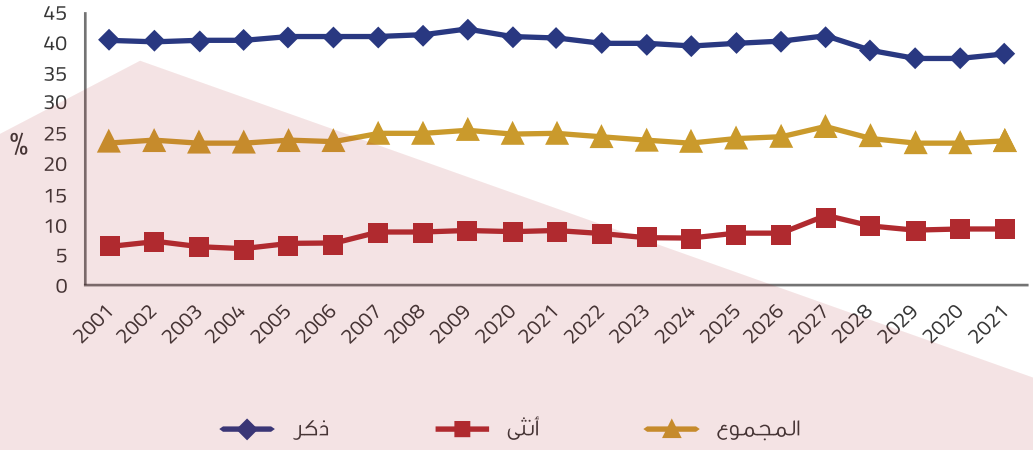

5 دائرة الإحصاءات العامة، التقرير الإحصائي السنوي، 2021.
6 World Economic Forum, Global Gender Gap Report, June 2023.

وتبلغ نسبة مشاركة المرأة الأردنية في الحياة الإقتصادية وانخراطها بسوق العمل (14.5%)[7] فقط مع أنها تعتبر من أعلى النساء كنسبة تعليمية في المنطقة العربية، كما بلغ معدل نسبة البطالة عند النساء الأردنيات لعام 2021 (30.7%) في الأماكن الحضرية و(31.1%) في المناطق الريفية.[8]

الشكل رقم (22): معدل البطالة للأردنيات اللاتي أعمارهنّ 15 سنة فأكثر **حسب الحضر والريف**، للسنوات 2017-2021

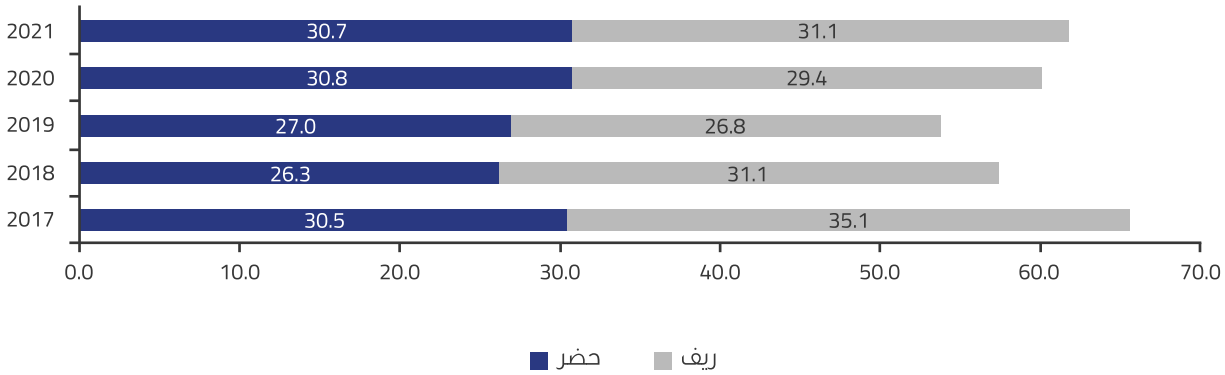

وبحسب تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون الصادر عن البنك الدولي لسنة 2023، حصل الأردن على (46.9) من 100 في هذا المؤشر، والنتيجة الإجمالية للأردن أقل من المتوسط الإقليمي المسجّل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبالغ (53.2).[9]

إضافة إلى كل ما سبق، **يتأثر قطاع الأسرة بالإقتصاد والصحة والتعليم وقطاعات أخرى كون الأسرة تمثّل حجر الزاوية في البناء الاجتماعي والوطني الذي يسعى الحزب للحفاظ عليه**، ولكن الأوضاع السياسية والإقتصادية والاجتماعية الصعبة تنعكس بشكل رئيسي على الأسرة وأفرادها، وقد تصل في بعض الأحيان إلى حالات العنف وإلى ارتكاب جرائم داخل الأسرة نفسها.

إننا في حزب الميثاق الوطني نرى أنّ المرأة الأردنية الآن أمام فرصة تاريخية للتغيير وإحداث الفرق وإثراء العملية الديمقراطية الوطنية، خاصة أن الأحزاب هي المظلّات الحقيقية للمشاركة السياسية التي تضمن الإرتقاء بمجتمعنا الأردني لأعلى درجات التنمية المستدامة، ونؤمن بأنه لا يزال أمامنا الكثير من السعي والجري على طريق الوصول للإطلاق التام لطاقات المرأة الحقيقية وتفعيل أدوارها الأسرية والمجتمعية، ليتقدم المجتمع بأسره بجهود أبنائه وبناته كافة.

7 اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، إستراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الإقتصادية، 2023، صفحة 513.
8 اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، إستراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الإقتصادية، 2023، صفحة 69.
9 World Bank Group, Women, Business & the Law 2023, 2023.

التحديـــات

تجدر الإشارة هنا أن هنالك تحديات عامة تواجه تمكين المرأة والأسرة الأردنية، وهنالك أولويات تختلف **باختلاف المحافظات والمنطقة الجغرافية في المملكة وظروفها، لذلك تمّ الأخذ بالتغذية الراجعة من المناطق المختلفة في المملكة، كونها الأقدر على تعريف التحديات والمشاكل التي تتعرض لها المرأة والأسرة**، والتي تتم من خلال اللقاءات الميدانية مع القواعد الشعبية النسائية في المحافظات، وعليه قامت اللجان التنفيذية للمرأة في الحزب بدراسة وتحليل التحديات التي تواجه المرأة والأسرة الأردنية، ويلخصّها الحزب لتحديات سياسية و إقتصادية واجتماعية وأخرى في بيئة العمل سواء في القطاع العام أو الخاص، والتي ممكن سردها في القسم التالي:

- **ضعف مشاركة المرأة في الأحزاب لأسباب مختلفة**؛ إذْ يحتاج العمل فيه إلى وقت وجهد وتفرّغ، إضافة إلى أسباب الثقافة المجتمعية التي تهمّش وتقلل من شأن أدوار المرأة الرئيسية المنوطة بها.

- **قلة الوعي في بعض الأحيان بالتعديلات التشريعية بخصوص المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام**، وضعف الثقافة الحزبية لديها بشكل خاص،

- **العنف ضد النساء في الفضاء العام والسياسي.**

- **عجز الوسائل الإعلامية عن مواكبة الواقع الحقيقي للمرأة الأردنية**، وعن تناول إنجازاتها وقضاياها والتحديات التي تواجهها برسالة إعلامية جادة وهادفة.

- **محدودية الموارد المالية عند النساء والتي تحدّ من مشاركتهن للترشح**، وحتى في حالات وصول المرأة للموارد، إلا أنها لا تتحكم بها أحياناً.

فجوة الأجور في القطاعين العام والخاص بالقطاعات الإقتصادية

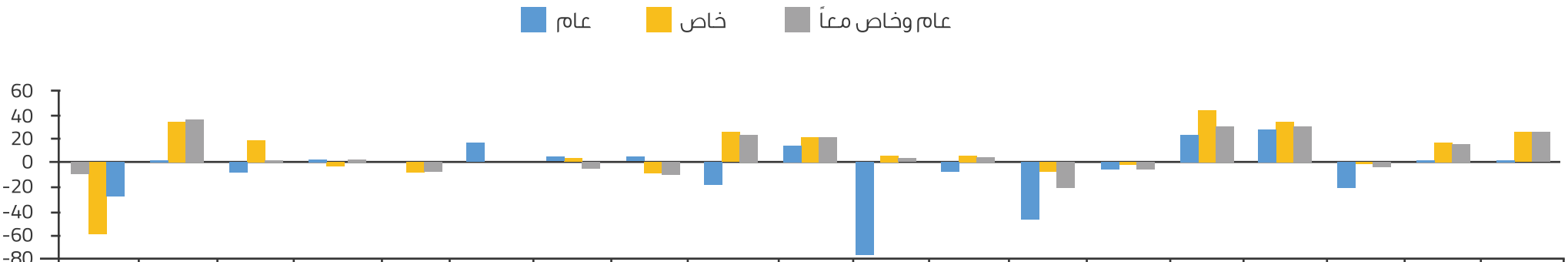

	التعدين واستغلال المحاجر	الصناعة التحويلية	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	التشييد	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	النقل والتخزين	أنشطة خدمات الإقامة والطعام	المعلومات والاتصالات	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	الأنشطة العقارية	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	الإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الاجتماعي الإلزامي	التعليم	الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	الفنون والترفيه والتسلية	أنشطة الخدمات الأخرى	أنشطة المنظمات والهيئات غير الخاضعة للولاية القضائية الوطنية
عام	-8.1	-0.3	-6.3	2.2	0	15.7	4.4	2.8	-16.2	13.4	-76.3	-4.6	-44.9	-2.7	21.6	26.3	-18.6	1.3	0
خاص	-58.3	34.3	18.6	-1.6	-4.8	0.2	2.7	-6.9	24.1	20.2	3	3.3	-4.2	0	42	32.3	0.5	15.5	25.1
عام وخاص معاً	-27.3	35.6	0.9	1.5	-4.8	0	-4.1	-8	22.1	19.9	2.4	2.7	-20.2	-2.7	28.6	29.1	-2.2	15.3	25.1

* مسح دائرة الإحصاءات العامة 2019

- **الفجوة في الأجور بين العاملين والعاملات في القطاع الخاص**، (بنسبة 14.6% في القطاع الخاص).[10]

- **تدني المعرفة بالقطاعات الإقتصادية الواعدة لمشاركة المرأة والتي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي**، ويظهر ذلك في ضعف مشاركة المرأة في الناتج المحلي الإجمالي والذي لا يرتبط فقط بتوظيف المرأة، وإنما بكيفية تحويلها بعد توظيفها إلى امرأة منتجة.

- **الاقتصاد غير النظامي أو ما يُعرف بالعمالة المخفية**؛ فعمل المرأة غير النظامي في المصانع والمزارع وبعض المؤسسات الخاصة، يؤدي إلى انعدام الأمان الاجتماعي، وتراجع مستوى ظروف العمل، وتدنّي الدخول، وحرمانها من الإجازات المدفوعة، والمرضية، وإجازات الأمومة.

- **عدم قدرة نسبة كبيرة من السيدات على مواكبة التقدم التقني والإلكتروني والإقتصادية**، مما يشكل تحدياً وحاجزاً، وخاصة في ظل التطورات الأخيرة كالذكاء الاصطناعي، ومنافسة الأجهزة الإلكترونية للمرأة الأم في المنزل، وللمرأة العاملة في مؤسسات الدولة المختلفة.

- **الضعف في تخطيط المشاريع وصعوبة** وصول السيدات صاحبات الأعمال إلى التمويل المناسب.

- **ضعف مشاركة المرأة في الوظائف القيادية ومراكز صنع القرار في القطاعين العام والخاص**، والذي يعود أحياناً لضعف ثقتها بنفسها لتتولى منصبًا قيادياً.

- **قلة وعي العاملات بحقوقهن القانونية في عالم العمل** مثل قانون الضمان الاجتماعي، قانون العمل الأردني، والأنظمة والتعليمات التي تخص قطاع أعمالهن.

- **بيئة العمل بشكل عام غير آمنة وغير صديقة للمرأة في بعض أعمال القطاع الخاص**؛ مثل عدم توفر مواصلات أو وسيلة نقل آمنة للوصول إلى أماكن العمل أو عدم توفر حضانات في أغلب المنشآت أحياناً، والعنف والتمييز ضد النساء في العمل.

- **تعرّض بعض النساء إلى التحرش** اللفظي والمادي والإلكتروني والمعنوي.

- **قضايا العنف الأسري من عنف جسدي ومعنوي ضد المرأة، وجرائم الشرف، والطلاق التعسفي، والهجر**، والتي تشكّل أحد أسباب زيادة نسب الطلاق في المجتمع، علما بأن الأردن هو أول دولة عربية وضعت قانون الحماية من العنف الأسري عام 2008.

- **زواج القاصرات** ومصادرة حقهن في التعليم.

- **غياب وسائل الرعاية الأسرية من حيث عدم إمكانية عودة الكثير من السيدات إلى العمل بعد إنجاب الأطفال**، بسبب نقص الدعم مثل الحضانات، وجليسات الأطفال، أو الصعوبات المالية، وهذا يؤثر على دخل الأسرة؛ وعلى المهارات المكتسبة، وعلى فرص العمل المستقبلية.

- **الآفات الاجتماعية والأخلاقية الغريبه عن ديننا وتقاليدنا في مجتمعنا الأردني** التي بدأت تظهر في الأونة الأخيرة بالإضافة الى آفة المخدرات.

10 دائرة الإحصاءات العامّة، التقرير الإحصائي السنوي، 2019.

الحـــلول

يسعى الحزب إلى **امرأة أردنية مُمكنة ومُمتنة سياسياً و إقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ضمن منظومة تشريعات وسياسات وممارسات ترسّخ العدالة الاجتماعية وتوفّر فرصاً متساوية للمرأة.**

وبناء على الأدبيات التي اطّلع عليها الحزب، والدراسات والإحصائيات المتوفرة والكثيرة في هذا الإطار، فقد قامت اللجان التنفيذية للمرأة في الحزب بدراسة وتحليل التحديات التي تواجه المرأة والأسرة الأردنية، ووضعت أولويات واقترحت حلولاً واقعية قابلة للتنفيذ:

- **توسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحزبية**؛ من خلال دعم مشاركتها في الإنتخابات على جميع المستويات، عبر تطوير قدراتها في برامج التدريب السياسي.

- **رفع الوعي المجتمعي نحو المشاركة الحزبية بشكل عام ومشاركة المرأة بشكل خاص**؛ وتأكيد وجود المرأة في الأحزاب ضرورة وطنية وليس فقط من أجل استكمال شروط ترخيص الأحزاب وتسجيلها أو تشكيل القوائم الإنتخابية.

- **تعزيز وجود المرأة في مواقع صنع القرار**؛ من خلال بناء قدرات المرأة القيادية بما يدعم دورها الفعال والمؤثر في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والقطاع الخاص، وتبنّي تشريعات من شأنها زيادة مشاركة المرأة في المناصب الإدارية العليا من خلال إصلاحات تشريعية تشمل قانون الشركات لإتاحة أكبر عدد في مجالس الإدارة خاصة في مجالس الإدارة التي تملك الحكومة أكثر من 50% من أسهمها، والشركات المساهمة العامة والخاصة وقانون غرف الصناعة وقانون الغرف التجارية وقوانين النقابات المهنية بتضمين نظام الكوتا في عضوية مجالس إدارتها ومجالس النقابة.

- **حملات إعلامية توعوية من خلال برنامج يُعنى باستضافة التجارب للسيدات الفاعلات الرائدات عبر وسائل الاعلام**، واستحضار القامات والنماذج النسائية الوطنية الرائد؛ من خلال الندوات ووسائل الإعلام للاستفادة من تجربتهن وخبرتهن.

- **رفع مستوى الوعي العام بإمكانيات المرأة**؛ والقفز عن الموروث الاجتماعي والسياسي والفكرة النمطية عن المرأة ودورها في المجتمع، وذلك عبر تطوير المناهج التعليمية، ومنهجية الحملات الإعلامية، وإعطاء القيادات الإدارية النسائية المساحات والمزيد من الصلاحيات التنظيمية والمالية.

- **تبني دراسة الإطار التشريعي المُتعلق بالعنف ضد النساء في المجالين العام والسياسي**؛ وإدخال مفهوم العنف السياسي وتعريفه وتبني التشريع والعقوبات المناسبة له.

- **تطوير أدلة تدريبية تساعد العاملين/ات في الوظائف التعليمية** لتعزيز وتكريس أعراف وأدوار إيجابية للرجل والمرأة وإدراجها في التعليم الرسمي وغير الرسمي.

- **دعم حقوق المرأة الإقتصادية**؛ الضمان، وتحسين ظروف العمل وخاصة الأجور المنخفضة، والتأمين الصحي الشامل، وتوفير دور حضانة الأطفال.

- **مبادرات تدريبية في المحافظات**؛ لإدماج السيدات بالعمل بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمشاريع المنزلية المرخصة وتثقيفهن مالياً لزيادة فرص تشغيلهن في مجالات مختلفة.

- **تبني برامج ودورات التدريب التقني والتكنولوجي والذكاء الاصطناعي** وتيسير السبل أمامها لانخراطها في هذه البرامج، والتي يمكن أن تيسر لها الأعمال المنزلية مثل المتجر اللإلكتروني.

- **تبني تشريعات ذات العلاقة بريادة الأعمال** بهدف تشجيع المرأة على تأسيس العمل الخاص بها وتسهيل وصولها إلى التمويل المناسب.

- **منح المرأة حقوق متساوية في الموارد الإقتصادية الناتجة عن الزواج** (الممتلكات، والعقارات، والأموال) ومنحها الحق بإدارتها وتعديل التشريعات المعنيّة بضرورة التركيز على الذمّة المالية المستقلة للمرأة المتزوجة أو المرأة المالكة.

- **تبني آليات تضبط الأجور في القطاع الخاص** لضمان عدم التمييز في الأجور ضد المرأة من خلال تبني تعديل على قانون العمل الأردني يضمن الدفع الإلكتروني للرواتب، ويلزم بمراعاة تكافؤ الفرص وحظر التمييز على أساس الجنس.

- **توعية السيدات بالفرص الواعدة لمشاركتها الإقتصادية حسب المحافظات**، مثل الاقتصاد الرقمي والأعمال التجارية والصناعات التحويلية.

- **تبني تعديل التشريعات المتعلقة بسوق العمل** بما يضمن توفير بيئة عمل آمنة وصديقة لعمل المرأة، ويشمل ذلك تفعيل القوانين والأنظمة المتعلقة بتوفير الحضانات، وتبني نظام خاص بالعمل المرن، وتوفير وسائط نقل آمنة ومستجيبة لاحتياجات عملهن على مستوى المحافظات.[11]

الشكل رقم (5): معدل البطالة للأردنيات اللاتي أعمارهنّ ١٥ سنة فأكثر **حسب الحالة الزواجية** خلال السنوات 2017-2021

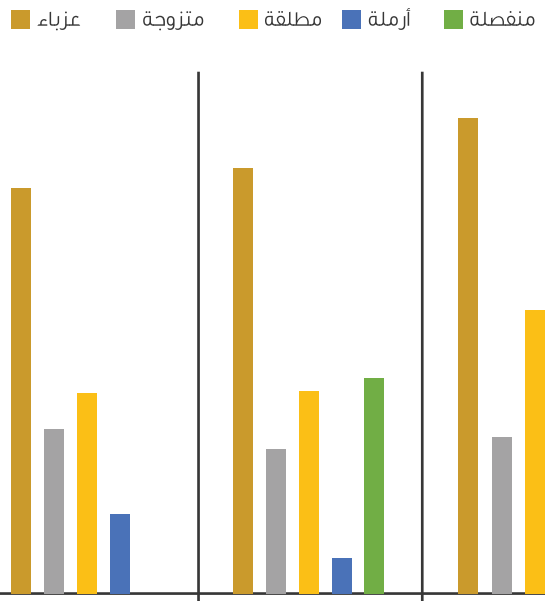

	2017	2018	2019	2020	2021
عزباء	40.4	38.9	40.9	45.6	45.6
متزوجة	22.9	15.8	13.9	14.9	14.9
مطلقة	19.7	19.3	19.3	27.2	25.3
أرملة	8.2	7.6	3.4	7.9	4.5
منفصلة	47	0	20.6	0	16.8

11 دائرة الإحصاءات العامة، قاعدة بيانات إحصاءات المرأة الأردنية، 2022.

- **تبني تشريع لمساواة مدة إجازة الأمومة للعاملات مع المدة المنصوص عليها في القطاع العام.**

- **ضرورة تفعيل العمل الرقمي من خلال السماح للمرأة بالعمل من منزلها أو ما يسمى بالمنازل الرقمية أو الأكواخ الرقمية**، وهذا يحتاج إلى تعديل تشريعي وبنية تحتية تقنية.

- **تبني تفعيل المادة (29) من قانون العمل** لرفع وعي العاملات بحقوقهن وتمكينهن من الاستفادة من الحماية القانونية وتقديم الشكاوى ضد الانتهاكات المحتملة والتي قد تشمل العنف والتحرش.

- **تبني مبادرات لخلق ثقافة داعمة لمشاركة المرأة في سوق العمل** مثل جائزة مؤسسة الضمان الاجتماعي السنوية المطبقة حالياً للصحة والسلامة المهنية.

- **تبني مبدأ توسعة الشمول بالضمان الاجتماعي** على أساس أنه حق لكل مواطن، وتبني إعطاء الحق في الضمان الاجتماعي الاختياري لأبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين.

- **تبني موضوع الحماية الاجتماعية**، بحيث تشمل الجميع سواء عمالة منظمة، أو غير منظمة، أو غير عامل.

- **توعية النساء العاملات في القطاع الزراعي**، وتحويل قصاعهن إلى قصاع منظم بإشراك العاملين والعاملات فيه بالضمان الاجتماعي.

- **تبني تشريعات واضحة ورادعة**، وتغليظ العقوبات على جرائم التنمر اللفظي والمادي والإلكتروني نحو المرأة.[12]

نسبة النساء اللائي سبق لهن التعرض لعنف عبر الانترنت وأبلغن عن تعرضهن للعنف عبر الانترنت في 2020، **بحسب كل بلد**

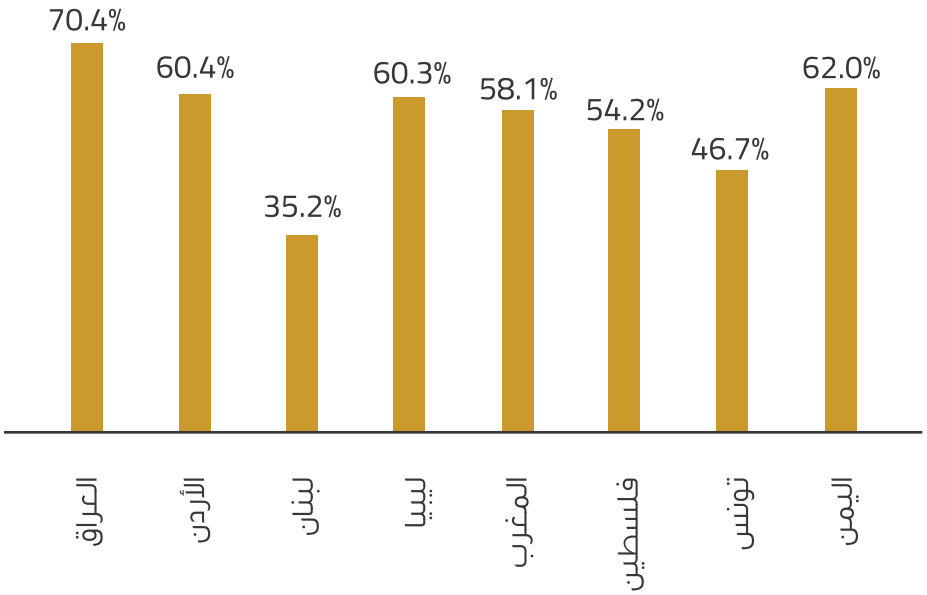

12 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي، 2020.

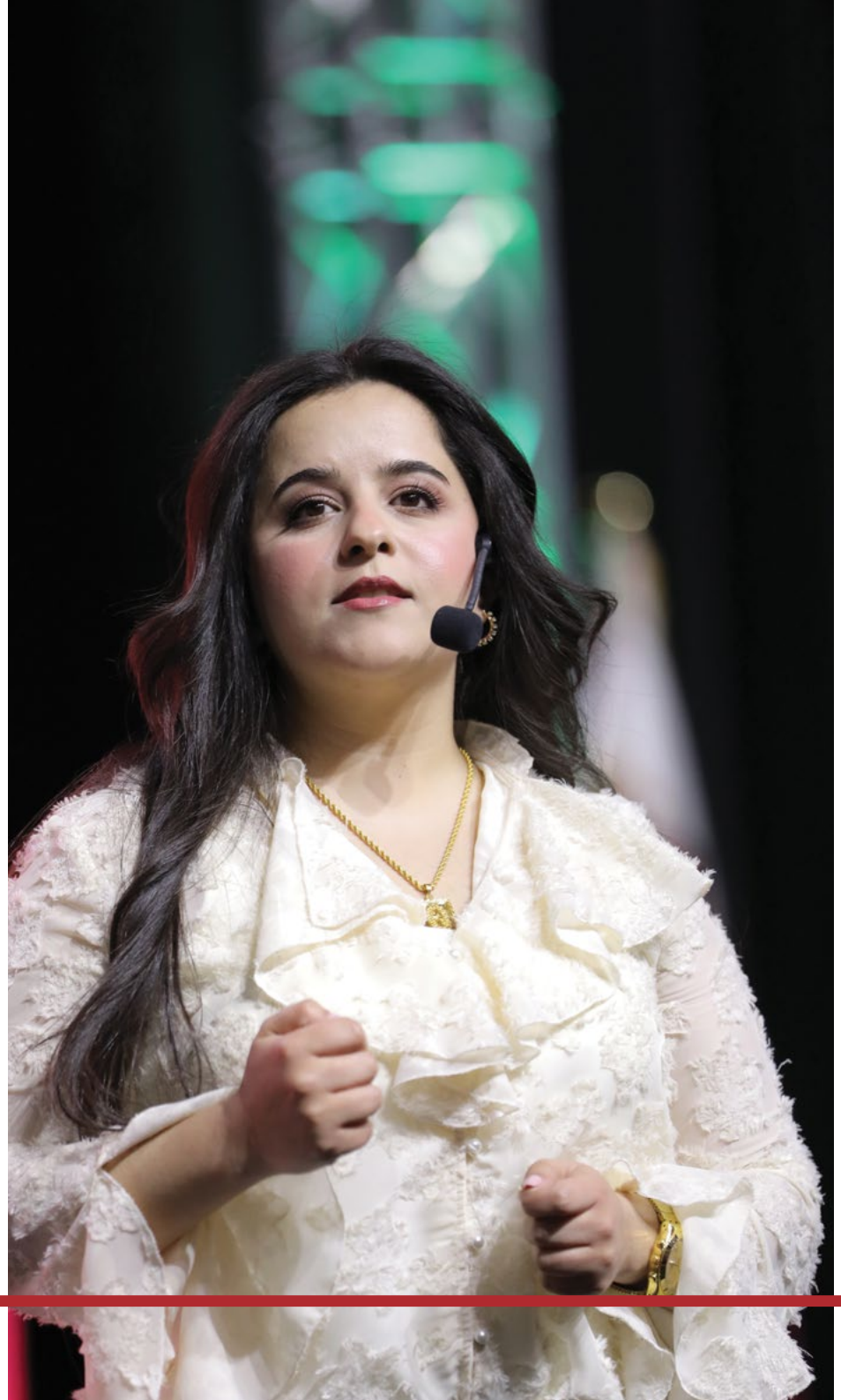

- **تعزيز الحقوق القانونية للنساء** خاصة المتعلقة بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال.

- **تغيير الثقافة المجتمعية وحماية المرأة من السلوكيات المجتمعية السلبية غير اللائقة**؛ من خلال تعديل التشريعات لتجرّم أفعال العنف بجميع أشكاله، وإنشاء مراكز الاستشارة والدعم النسائي للاتي يتعرضن للعنف أو التنمر أو التحرش.

- **ضرورة تعديل قانون تشكيل المحاكم بضرورة إنشاء محاكم للأسرة تُعنى بشؤونها**، مع مراعاة سرية جلساتها للمحافظة على قدسية الأسرة.

- **إقرار نظام حماية الشهود وضحايا العنف الأسري**، وتضمين الموازنة العامة بنود لتغطية تكاليف الإجراءات.

- **وضع خطط وإجراءات للوصول إلى الأطفال وكبار السن والمرضى** الذين لا يستطيعون الإبلاغ عن حالات العنف.

- **تبني تطوير خطط عمل وطنية للطفولة المبكرة والطفولة** (تشمل قضايا الأطفال العاملين، والأطفال المحتاجين للحماية والرعاية).

- **تنفيذ برامج توعية للمقبلين على الزواج**، لتوعيتهم بالتغيرات الاجتماعية، والعاطفية، والصحية التي ستواجه المرأة، والتركيز على مبدأ التشاركية في الأدوار لبناء أسر صحية.

4.
القضاء والعدل

منظومة العدالة والقضاء من الركائز الأساسية التي تُبنى عليها المجتمعات والتي تعدّ أهم الضمانات لعملية التحول الديمقراطي والتحديث السياسي بما تملكه تلك المنظومة من قيم محددة لأدائها وفي مقدمتها المساواة والحيدة وسيادة القانون.

ولعل تلك المنظومة من أصعب التحديات التي تواجه عمليات التحديث السياسي والمجتمعي من جهة تشابك العديد من العناصر الداخلة والمؤثره فيها مما يستدعي تعاملاً دقيقا وواضحاًعند تقديم أي مقاربة بشأنها. **إن حزب الميثاق الوطني ومن خلال ثوابته التي يقع في صدارتها الولاء المطلق للحكم الهاشمي والدفاع التام عن بنية الدولة وعلى رأسها الدستور كعقد اجتماعي يربط بين مكوناته، ليؤكد على المضامين السامية التي احتوى عليها من فصلٍ تام ومرن بين السلطات الثلاثة، هذا الفصل الذي يرسم معالم استقلالية المؤسسة القضائية كضمانة يتطلع نحوها الأردنيون على الدوام لحماية حقوقهم وتحديد إلتزاماتهم.**

وعليه، فلا مناص ولا مجاملة في حماية وصون هذه الاستقلالية في الأحوال والظروف كافة، وهو وعد وميثاقٌ وإلتزام على الحزب يُترْجَم في مختلف مستويات المشاركة التي يهدف لها. كما أن الحزب وانطلاقاً من هذه الثوابت، يؤكد على محورية دور المحكمة الدستورية في ضمان المشروعية الدستورية واتساق المخرجات التشريعية كافة من مختلف المستويات مع الدستور كأسمى تشريع ومن هنا فسيدعم الحزب عمليات تجويد وتحسين القضاء الدستوري وتزويده باحتياجاته وتسهيل الوصول له من جميع الأردنيين حفاظاً على ما ذكر.

التحديـــات

إن **التشابك الإداري والمالي بين السلطة التنفيذية والقضائية** يعد من أهم التحديات والمفاصل التي يجب التعامل معها باتجاه المزيد من الإستقلالية الإدارية والمالية للجسم القضائي، وبناء العلاقة بين الطرفين على أسس واضحة من الشفافية التي تُحاصر محاولات التأثير على القضاء أو الولوج لحيدته من هذا الباب وتتضاعف تلك الأهمية من خلال تزايد التعقد والتشابك في الحياة والحاجة للمزيد من متطلبات التحديث والتمكين للجسم القضائي.

شكل (1) الجرائم المرتكبة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 2017-2022م

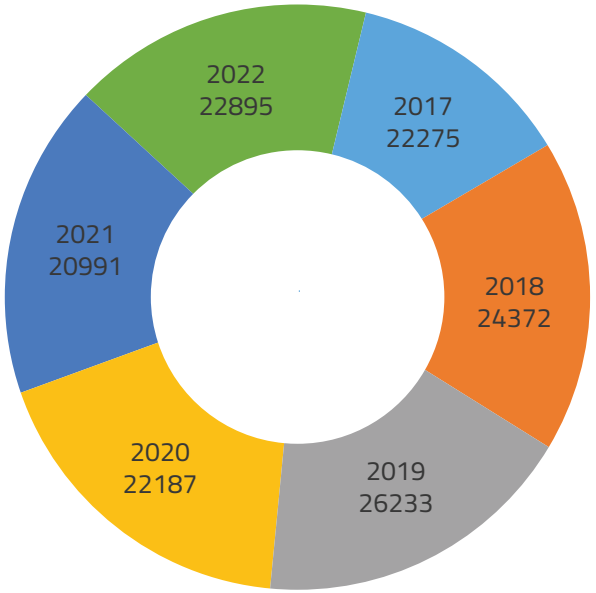

13 مديرية الأمن العام، إدارة المعلومات الجنائية، التقرير الإحصائي الجنائي، 2022، صفحة 2.

واجهت منظومة العدالة كغيرها من مؤسسات الوطن التحديات والتغيرات الجارية على الدولة والمجتمع والتي باتت معلومة لدى الجميع **كالزيادة المضطردة في السكان والهجرات والضغوط الإقتصادية والاجتماعية** التي زادت العبء على القضاء.

ويُظهر الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحاكم كافة من عام 2017 وحتى عام 2022. [14]

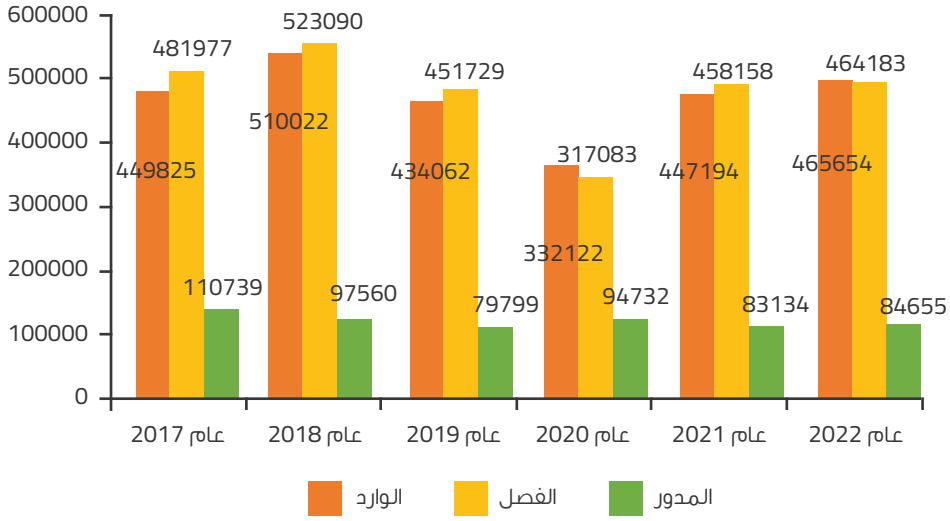

14 المجلس القضائي الأردني، التقرير السنوي لأوضاع المحاكم النظامية والقضاء الإداري والنيابة العامّة، 2022، صفحة 16.

من ضمن التحديات تلك الناتجة عن **المحيط الإقليمي وما رافقه من انعكاسات على مستويات الجريمة وأنواعها وفي مقدمتها تهريب المخدرات والمواد الممنوعة**، حيث يُظهر في الشكل التالي أعداد جرائم المخدرات المرتكبة في الأردن للأعوام 2017-2022، [15] الأمر الذي استدعى استجابة خاصة لتأكيد الردع العام والحفاظ على هيبة وسيادة الدولة في مواجهة أية محاولات للمس بها.

شكل (1) الجرائم المرتكبة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 2017-2022م

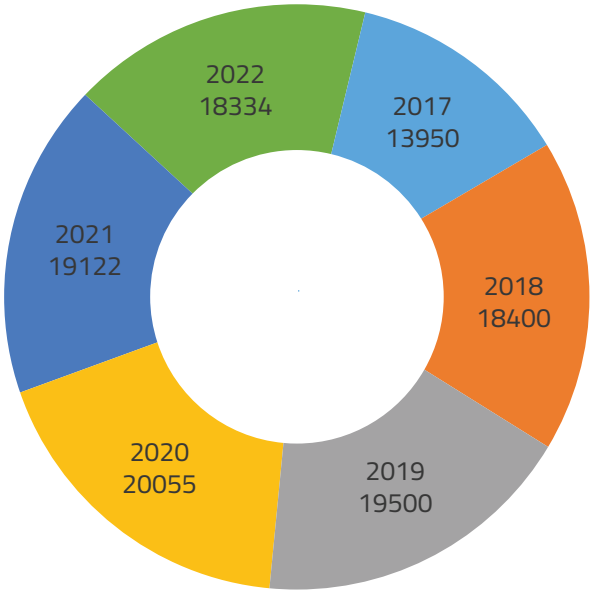

15 مديرية الأمن العام، إدارة المعلومات الجنائية، التقرير الإحصائي الجنائي، 2022، صفحة 15.

إن حزب الميثاق يعتبر أن الاستمرار في تطوير السلطة القضائية وأجهزتها أولوية وشرط رئيسي لنجاح عمليات التحديث بمستوياتها المختلفة من جهة، ومن جهة أخرى هي ضمانة المواطن وموضع ثقته التي لا يجوز المساس بها أو بصورتها أو أدائها تحت أي اعتبار مما يتطلب:

الحـــلول

1. **المزيد من الاستقلالية المالية والإدارية للمجلس القضائي**؛ ودعم وتطوير موازناته وقدراته المؤسسية وموارده البشرية.

2. **التأكيد على الدور الذي تلعبه وزارة العدل بين أجنحة العدالة وأجهزتها الإدارية**؛ ورسم علاقة شفافة وواضحة مع الجسم القضائي وبالتالي تطوير قدراتها المؤسسية والبشرية بناءً على ذلك.

3. **الاستمرار في برامج الرقمنة والتحديث التقني وتشجيع التقاضي الإلكتروني**؛ وتوسيع نطاقه لخفض مدد المنازعات والتوفير في الأعباء الإدارية والقوى البشرية وما يترتب عليها من تكاليف.

4. **الاستمرار في برامج التدريب والتمكين للقضاة وبالتحديد الشباب منهم**؛ والتوسع في التدريب المتخصص على أنواع القضايا الجزائية والحقوقية والإقتصادية وفروعهم.

5. **تزويد المجلس القضائي بما يلزم للتخطيط المؤسسي ورفع كفاءة التفتيش القضائي**؛ ووضع معايير أداء وتقييم شفافة والاستفادة من التغذية الراجعة والإحصاءات لرفع جودة الأحكام وتفادي الاستعجال والعمل على نشر تقارير دورية ومنتظمة عن مخرجات أعمال التفتيش القضائي.

6. **تعزيز سياسات الحماية الجنائية ومراجعة سياسات الإحالة من النيابة العامة**؛ ورفع معايير احترام حقوق الإنسان في مراكز التوقيف والإحتجاز ومراكز الأحداث؛ وخفض حالات التوقيف الإحترازي إلى الحدّ الأدنى والإنفتاح المنظّم على المنظّمات الحقوقية المحلية على أساس الحوار البنّاء.

7. **تكثيف تطبيق العقوبات البديلة والخدمة المجتمعية**؛ خصوصاً في الجرائم الصغيرة وحالات الدين المدني لخفض الأثر المجتمعي والكلف المادية للتوقيف.

8. **التشبيك مع المنظمات الحقوقية المدنية لتعزيز برامج التوعية والتمكين للنزلاء والموقوفين**؛ وبالتحديد الأحداث كرسالة سامية لنظام العدالة في الإصلاح والتأهيل والنظر للعقوبة على أنها فرصة ومساحة لذلك.

9. **اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بضمان استقلالية رئاسة وعمل المعهد القضائي الأردني** كمؤسسة محورية في منظومة العدالة الأردنية.

5. الإعلام

الإعلام الحر والمستقل الذي يُمارس أدواره بمهنية وشفافية ومسؤولية تجاه المجتمع والدولة من أهم شروط وعناصر التحول الديمقراطي وعناصر إسناد بناء منظومة التحديث السياسي، فهو قناة تدفق المعلومة وتغذية الحوار الوطني المستمر الذي ينعكس على بناء وتشكيل الرأي العام.

التحديـــات

وفي المقابل، يُمارس الإعلام بالشكل الموصوف أعلاه أدواراً رقابية لا تقل أهمية وخطورة من حيث محاربة التضليل والمعلومات الكاذبة ومحاولات اغتيال الشخصية والتقليل من الإنجاز الوطني للمؤسسات وبث مشاعر اليأس والإحباط لتتحول إلى بيئة حاضنة للعنف ونقيض للدولة.

الإعلام وسيلة المواطن في التفاعل مع الحياة العامة والتعبير عن رأيه فيها، وبالتالي فهو مجال هام من مجالات المشاركة الجماعية في تشكيل الفضاء العام وتحفيز مساهمة الأفراد الإيجابية نحوها.

مرّ الإعلام الأردني بالعديد من المراحل والمحطات التي شهدت في أحيان عديدة أداء متميزاً وقيادياً تجاوز الحدود الجغرافية للوطن، وبطبيعة الحال شهد تراجعات وإخفاقات استوجبت وعلى الدوام العمل على إصلاحها وتفادي نتائجها وآثارها.

- **تحديات الاستدامة المالية للمؤسسات الصحفية**، وما يترتب على ذلك من انعدام للأمن الوظيفي والإقتصادية للصحفيين.
- **تراجع الثقة في مؤسسات الإعلام الرسمي** وروايتها.
- **صعوبة الحصول على المعلومة**، مما يُؤشر على ضعف تطبيق قانون حق الحصول على المعلومة.
- **ضعف التدريب والتأهيل المقدّم للصحفيين**، وندرة وجود صحفيين قطاعيين متخصصين.
- **ضعف مناهج التربية الإعلامية والمعلوماتية**، واقتصارها إن وجدت على دروس فقط ضمن وحدات.
- **تراجع مستوى الحريات الصحفية.**
- **ابتعاد صانع القرار عن الاشتباك مع الإعلام.**

الإجـــراءات

إن حزب الميثاق الوطني إذْ يبدي احترامه وتقديره للمؤسسة الإعلامية الإردنية وللقامات العاملة فيها، ليؤكد من خلال هذا البرنامج على رؤيته بضرورة صيانة حرية واستقلالية الجسم الإعلامي وفي ذات الوقت استمراره بالقيام بأدواره المهنية والوطنية وخدمة المصلحة العليا للدولة والمجتمع وذلك من خلال:

- **المراجعة الدائمة والمستمرة للتشريعات الناظمة للحريات الإعلامية** وفي مقدمتها قانون المطبوعات والنشر والعمل المستمر على تجويدها باتجاه مناخ إعلامي مهني وطني مستقل لجهة تشجيع تأسيس المزيد من المنصات الإعلامية الوطنية والدولية وتشجيع الإستثمار في هذا القطاع وخصوصاً تلك المتخصصة منها والتي أصبحت تشهد فقراً وندرة في الآونة الأخيرة؛ فبحسب تقرير إنجازات هيئة الإعلام لسنة 2023، تم ترخيص 5 مطبوعات متخصصة، و3 محطات بث إذاعي فقط في عام 2023، ولم يذكر التقرير ترخيص أي محطة بث فضائي، انما اقتصر الأمر على تجديد رخص بث 3 منها.[16]

- **مراجعة التشريعات ذات الصلة بحرية وحق الحصول على المعلومة وتجويدها** ضمن المعايير الدولية للنزاهة والشفافية.

16 هيئة الإعلام، تقرير إنجازات هيئة الإعلام، 2023، صفحة 24.

- **تشجيع السياسات الهادفة لبناء شراكات وطنية لدعم وتطوير المؤسسات الإعلامية وأدواتها** بما فيها بناء واستحداث محطات تلفزة ناطقة باللغات العالمية الإنجليزية والفرنسية، وكذلك التنبه لآثار التحول الرقمي والذي تنشط من خلاله المنصات الإعلامية الإلكترونية مما يستدعي تطوير منظومة وطنية لمحاربة الإشاعة والتضليل الإعلامي في ظل ما تشير له الأرقام حول أعداد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في الأردن، كما هو مبين في الجدول[17] التالي:

17 دائرة الإحصاءات العامّة، تقرير الأردن بالأرقام، 2022، صفحة 42.

المؤشر (%)	2018	2021
نسبة مستخدمي الحاسوب للأعمار ٥ سنوات فأكثر	24.3	21.5
ذكر	25.6	20.9
أنثى	22.9	22.1
نسبة استخدام الحاسوب لأغراض شخصية	-	-
نسبة استخدام الحاسوب لأغراض العمل	35.1	31.4
نسبة استخدام الحاسوب لأغراض التعلم والتدريب	60.3	66.4
نسبة مستخدمي الانترنت للأعمار ٥ سنوات فأكثر	65.2	86
ذكر	68.1	88.9
أنثى	62.0	82.7
نسبة مستخدمي التجارة الإلكترونية	4.0	10.1
نسبة مستخدمي مواقع الحكومة الإلكترونية	10.0	15.7
نسبة مستخدمي التواصل الاجتماعي	95.5	74.4
نسبة مستخدمي الفيس بوك	83.4	77.1
نسبة مستخدمي الواتس اب	89.8	79.5
نسبة الأفراد مستخدمي التويتر	9.6	6.0
نسبة مستخدمي لينكد إن	2.6	-
نسبة مستخدمي اليوتيوب	72.8	76.8
نسبة مستخدمي الانستغرام	21.4	28
نسبة مستخدمي السناب شات	16.0	22.6
نسبة مستخدمي جوجل للأعمار ٥ سنوات فأكثر	62.2	-

18

- **إنشاء صندوق وطني لدعم تطوير المحتوى الإعلامي** وزيادة الوعي حول تحديد الإشاعة والأخبار المضللة والزائفة وتطوير أدوات القياس والإحصاء الصحفي والدعم الفني والمهني والتدريب.

- **اعتماد سياسة الشراكة الوطنية القائمة على الإنفتاح والحوار الإيجابي** بين مختلف المؤسسات الرسمية والإعلامية والحزبية والسياسية ضمن الثوابت والمصلحة الوطنية العليا.

- **إلغاء وزارة الاتصال الحكومي** والاستعاضة عنها بمكتب إعلام واتصال حكومي في رئاسة الورزاء.

- **مراجعة التشريعات النافذة** من أجل تطوير العمل الإعلامي وحماية حقوق الصحفيين والإعلاميين.

- **صياغة إستراتيجية للإعلام والإعلام الرقمي تحمل رؤية مستقبلية** تؤكد على التغطية الإعلامية الواسعة والتحول الرقمي المتناسق لتعزيز الشفافية وتطوير المحتوى الرقمي.

- **تضمين موضوعات التربية الإعلامية والرقمية في المناهج المدرسية** لزيادة الوعي الإعلامي للمواطنين.

- **تعديل قانون مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء الرسمية** بترا لتعزيز استقلاليتهما.

- **إقامة شراكات مع القطاع الخاص** لتنفيذ مشروعات وبرامج توعوية حول الإعلام الرقمي.

- **دعم الإعلام المتخصص بالقطاعات الحيوية** وإنشاء منابر له.

18 دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام 2021، صفحة 42.

6.
الثقـــافة والتوجيـه المعنـوي

يظهر دور الثقافة والتوجيه المعنوي كمحرك ومحفّز للقطاعات الاجتماعية والإقتصادية من خلال الحاجة المُلحة لحشد الجهود ضمن خطط وبرامج مدروسة ذات طابع تراكمي للحفاظ على الهوية الوطنية الأردنية التي تجمع الأردنيين وتعزز ولاءهم لدولتهم ومجتمعهم وتقف أمام محاولات تكريس هويات فرعية مضادة لهم، فالهوية ببُعدها الثقافي هي التي ترسم ملامح فهم الأفراد لذاتهم وأدوارهم المجتمعية.

وإيماناً من حزب الميثاق الوطني بهذا الدور المحوري فإننا نتعهد بأن يولي الرعاية والاهتمام للثقافة والتربية والتوجيه المعنوي المنحازة تماماً نحو الثوابت الوطنية وفي مقدمتها:

- **الولاء المطلق للدولة والعرش وسياجهما المنيع من مؤسسات عسكرية وأمنية**؛ إلى جانب صون مكانة الأديان السماوية الرفيعة في العقول والأفئدة، كنبع للقيم الفضلى التي يحتاجها المجتمع والأفراد وبالتالي تجنيبها ومؤسساتها محاولات زجها في اللعبة السياسية مما يفقدها انحيازها الأخلاقي نحو ما هو خير للوطن والشعب كضامن للعيش المشترك.

- **الثقافة الوطنية ميدان للتعبير عن الآمال والرؤى ومحرك أساسي للتنمية**؛ ولها دورها المركزي في تشجيع الإنتقال نحو الحداثة السياسية والحزبية وتنمية الحكم الرشيد في مختلف مجالاته الإدارية والخدمية.

- **الثقافة الوطنية تؤسس لبناء مجتمعات تتنامى فيها القناعة الفردية بجدوى المشاركة في الفضاء العام كوسيلة لتحديد الأولويات التنموية**؛ وتُعلي بالتالي من قيم المسؤولية والإنتاجية والاعتماد على الذات في مواجهة قيم التراخي والإرتكان على الدولة والوظيفة العامة مما يتيح تغييراً حقيقياً في نوعية وأنماط حياة الأفراد.

إن الإستثمار في القطاع الثقافي والمثقفين بتنويعاتهم المختلفة وبالرغم من كونه منخفض القيمة المالية؛ إلا أن دوره وتأثيره العميق والإستراتيجي يجعله وبحق ثروة وطنية لا يجوز الاستمرار في التعامل معها كقطاع ثانوي أو هامشي، فهي بالنهاية وبالنتيجة تمثل صورة الأردن الوطن وقيمه وهويته الإنسانية والعروبية والدينية.

وهذا يتحقق من خلال العمل على

تطوير ورعاية المساحات الثقافية من متاحف ودور نشر ومكتبات ومسرح وترجمة وصناعة أفلام، وفنون عمارة وموسيقى، وفنون أدائية وبصرية وغيرها.

تفعيل المساحات الثقافية المشتركة عبر الوسائط الإبداعية والفنية والذي من شأنه جمع المخزون الفلكلوري من قصص وسرديات ويُتيح الإحتفاء بالتراث المتنوع والتعبير عن الهويات الثقافية والتطلّعات المتجددة كمصدر للغنى والقوة للمجتمع والدولة.

تشجيع الصناعات الثقافية من نحت وحِرف وتصميم وبالتحديد المستحدثة منها مثل صناعة الأفلام والمحتوى الرقمي ومثيلاتها ليست فقط كفرص للتشغيل بل كمعبر عن حيوية وديناميكية القطاع الثقافي وقدرته على التجدد والتجديد وإطلاق الخيال والإبتكار والإبداع ليصب كل ذلك في النهاية بسردية مجتمعية أردنية النكهة.

الاستثمار بالفنانين والأدباء ورواة القصص والناشطين القياديين في قطاع الثقافة عبر إستراتيجيات تفعل أدوارهم المحفزة للتغير الإيجابي مما يتوجب تطوير المواسم والفعاليات والمشاريع الريادية المُدرّة للدخل بحيث تغدو معه الثقافة مشروعاً إقتصادياً مُنتجاً.

يتعهد حزب الميثاق ومن خلال فهمه لأهمية المحرك الثقافي أن يقاوم ومن خلالها وباستخدام أدوات العمل السياسي النشط والحوار البناء والتوعية المسؤولة كافة أشكال الفكر السلبي والعَدمي والمتطرف ومواجهة محاولات توظيف العثرات لتعميم الإحباط واليأس وتشجيع العنف بكافة أشكاله اللفظية والمادية وبالتالي إحلال وتجذير قيم الوسطية والإعتدال والتسامح إلى جانب إعلاء قيم الحرية والكرامة.

العمل مع ومن خلال المؤسسات الرسمية والنقابية الثقافية والفنية، وتطويرها كبيت وحاضن ضامن لكرامة عيشهم وشيخوختهم وحوكمتها وترشيدها لتتمكن من القيام بما في صالح مُنتسبيها، وتطوير أدواتها ومفاهيمها والنظر الجاد في إستراتيجياتها وإدارة صناديقها المالية.

العمل ومن داخل الوسط الثقافي على إدماج متزايد للمبدعين الشباب والنساء في المؤسسات الثقافية وتشجيع الفنون الحديثة كتعبير عن رؤى وتطلعات تلك الفئات المُنحازة نحو ثقافة الحياة ومقاومة تيارات الإحباط واليأس ونتائجها من ممارسات العنف والتنمر.

التحديـــات

- **عدم وجود سردية وطنية توثّق الإنجازات الأردنية** بطريقة رقمية حداثية.
- **عدم وجود أرشيف وطني سيادي متكامل بالمكتبة الوطنية**، يُمكن الوصول إليه بسهولة.
- **استكانة الدراما الأردنية والفن والأدب** من خلال تشريعات محفّزة.

الحـــلول

- **خطة للتحول والاستثمار في منظومة البنية الرقمية للمؤسسات الثقافية** لتيسير التواصل فيما بينها والعمل على بناء قاعدة بيانات وأرشيف وطني لكافة مخرجاتها.
- **تطوير قدرات المؤسسات ذات الصلة في إعداد البحوث وإجراء الحصر الميداني للموارد الثقافية** وبالتحديد في الفنون الشبابية المُستحدثة والكشف عن الطاقات في القرى والمدن والأرياف والمخيمات خارج العاصمة وتوظيف قاعدة البيانات في إعداد وتنفيذ البرامج ومتابعتها وتقييمها وفي مقدمتها تأسيس فرق مسرحية وموسيقية في المحافظات كافة.
- **بناء شراكات محلية وإقليمية ودولية** والتشبيك بينها وبين المبادرات والطاقات الثقافية وصولاً لتأسيس شركة وطنية للإنتاج التلفزيوني والسينمائي تُسهم في تحريك الواقع الفني لجهة المزيد من فرص التشغيل للمبدعين والفنانيين إلى جانب أثرها الإقتصادي الإيجابي في تنشيط القطاعات الرديفة.
- **تطوير أسس وآليات جوائز الدولة التقديرية** وتوسيع نطاقها.
- **تعظيم الإستفادة من البنى التحتية المتاحة لدى وزارتي الثقافة والشباب** وغيرها لرفع كفاءة ودور الصناعات الثقافية كمصدر للدخل والتشغيل.
- **رعاية الشراكة والتعاون بين الطاقات الثقافية والمؤسسات المحلية** والاستفادة من إمكاناتها مثل مجالس المحافظات والبلديات والجمعيات وغيرها لتصميم المشاريع الثقافية وتنفيذها والتخفيف من تركزّها في العاصمة لالتقاط الإبداعات وتنميتها وتشجيع المبادرات الثقافية المحلية وتطويرها كمسارات تشغيل إضافية.
- برامج تستهدف **رفع مستوى الوعي بأهمية الثقافة** ودورها كمحرك تنموي ورافد مجتمعي وخاصة بين موظفي الدولة والعاملين في القطاع الخاص.
- التنبه لضرورة **بناء منظومة وطنية لاستيعاب التحولات المتسارعة** على الصعيد الثقافي والمعرفي والتركيز على ثقافة الطفل في هذا السياق.
- **تطوير خطة وطنية** لتشجيع النشر والترجمة ودعم الكتاب والنظر في منح حوافز وإعفاءات ضريبية وجمركية لهذا القطاع.
- الاستمرار في **تنمية وتوسيع المشاركات الفنية الخارجية وبرامج التبادل الثقافي** وتحفيز إقامة المهرجانات والأسابيع الثقافية في إطار ثقافة إنسانية مضادة للعنف والإرهاب الفكري.

أولويـــات برنـــامج
حزب الميثـاق الوطني

وفي ضوء استعراض محركات النمو التي تتقاطع مع المجالات كافة، تستعرض الوثيقة الأولويات الأساسية كما يراها الحزب، وهي **ستة أولويات عامة يندرج ضمنها قطاعات فرعية تمثّل رؤية وفهم الحزب للتحديات التي تواجهها تلك القطاعات**، بحيث يضع الحزب كذلك الإجراءات والأهداف العامة التي سيسعى الحزب لتبنّيها وتحقيقها كعناوين لبيانه الإنتخابي وسياساته وإجراءاته التفصيلية، وكمُرشد للخطط التنفيذية التي من المفترَض أن تؤدي للوصول لتحقيق تلك الأهداف وذلك حسب الآتي:

- **الأولوية الأولى: الحياة السياسية والحريات العامة.**
- **الأولوية الثانية: الاقتصاد الوطني.**
- **الأولوية الثالثة: منظومة العمل والحماية الاجتماعية.**
- **الأولوية الرابعة: التحول الرقمي.**
- **الأولوية الخامسة: القطاع العام والإدارة المحلية.**
- **الأولوية السادسة: قطاع الخدمات.**

الأولويــة الأولى

الحياة الســـياسية والحريــات العامــة

اتسمت الحياة السياسية والحزبية في المملكة بالنشاط بالرغم من مرورها بالعديد من التقلبات والمتغيرات التي فرضتها عوامل متعددة سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي غير المستقر والمتقلب؛ مما أكسب الأردنيين والأردنيات خبرات عميقة في التعامل مع تلك المتغيرات تعبيراً عن سعيهم الثابت لتحقيق الاستقرار.

ومن أهم العوامل الداخلية التي ارتبطت بالنشأة والتشكّل السياسي للمملكة هو إلتحامها بالقضية الفلسطينية والذي يعود لروابط وصلات استثنائية بين الشعبين ليس أقلها الإلتماس الجغرافي والتشابه الكبير في السمات المجتمعية والتي توطّدت عبر التاريخ بصلات قربى ودم ومصاهرة بين العشائر والعائلات على جانبي النهر.

وقد كان للتقسيم الإداري العرضي المتّبع من الدولة العثمانية أثر إضافي في نشوء طبيعي لتوأمة بين العديد من المدن مثل تلك التي تربط السلط بنابلس والكرك بالخليل، هذا إلى جانب الوحدة الطوعية للضفتين تحت الراية الهاشمية والتي استمرت لعقود طويلة وانتهت بفك الارتباط لاعتبارات تتعلق بتطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، هذا الصراع الذي أدّى لهجرتين جماعيتين نحو الأردن عاميّ 1948 و1967، وعندها بدأت نشأة معضلة اللجوء وتبعاتها.

كل تلك المعطيات وآثارها التي رافقتها تلك الصلة الاستثنائية بين الشعبين الأردني والفلسطيني ألقت بظلالها على بنية وشكل الحياة السياسية في الأردن من حيث المنعطفات والمواقف والتحديات والهياكل التنظيمية والسياسية.

يُضاف إلى ذلك أيضاً سمة أخرى لازمَت نشأة وتشكيل المجتمع والدولة الأردنية؛ تمثّلت بالتنوع الذي نتج عن توطّن واستقرار مكونات عديدة مثل الشركس والشيشان والأرمن والشوام وغيرهم، واللذين تمكّنوا كغيرهم من الأردنيين من استيعابه وتحويله إلى مصدرٍ للقوة والغِنى من خلال ممارسات التآلف والوئام المجتمعي المدفوع بقيمٍ عربية ودينية متجذّرة انعكست تشريعياً في العديد من المناسبات بالحفاظ على حقوق وأدوار جميع الفئات الاجتماعية كمقدّمة لنموذج ديمقراطي أردني بامتياز، وهو نموذجٌ حضاري للعيش المشترك الذي لا تكاد تلمسه إلا بالتعبيرات الثقافية والاجتماعية الجميلة التي يفاخر الأردنيون اليوم بها في تشكيل هويتهم الوطنية التي لم تصمدْ فقط في وجه محاولات الزعزعة والفتنة؛ بل قدّمت ولا زالت تُقدّم ملاذًا آمناً للعديد من الأشقاء خلال مروره بمحنٍ وصراعات داخلية عصفَت بدولِهم ومجتمعاتهم.

كما مرت المملكة بمراحل سياسية عصيبة وقاسية تمثلت في محيط إقليمي تجاذبته الأيديولوجيات ونظّم حكمها الشمولي والذي أدى ليس فقط إلى إشكالات داخلية في تلك الدول التي تبنّت هذه النظم، بل إلى اضطرار الأردن وفي معرض دفاعه عن استقلاله وسيادته وبناء دولة العيش الكريم لبناته وأبناءه، إلى اتخاذ خطوات إجبارية في منع تأثير تلك الأيديولوجيات وقُواها السياسية

تحديـــات العمل الحزبي

الراغبة بتصدير نموذجها، وهو ما تسبب في إعاقة إطلاق الحريات العامة وتشكّل حياة حزبية مُنطلقة من رحم قضايا الوطن ومشكلاته، بل نشأت بالمقابل قوى وأحزاب ذات امتدادات إقليمية ودولية أعاقت النمو الطبيعي للأحزاب الوطنية وأسهمت في إعاقة وتأخير التحديث السياسي، كتعطيل الحياة البرلمانية وما تتطلبه من إجراء إنتخابات عامة دورية تلعب دوراً في تجذير وتعميق الممارسة الديمقراطية، حيث نشأت أجيال عديدة لم تُمارس هذا الحق، إلى جانب الصورة السلبية للعمل الحزبي لما سبق الإشارة إليه والتي ساهمت كذلك في التأخير والإعاقة للحياة السياسية التي سبق وأشرنا له، إلى جانب عدم الاستقرار التشريعي واتجاهاته التي أحاطت بالعملية الإنتخابية وساهمت في المزيد من التشوهات.

وبالنتيجة، وبناء على كل ما تقدم، نحن اليوم على أعتاب تشكيل وبناء حياة ومناخ سياسي حديث لطالما تاق الأردنيون له، وعملوا على بنائه بالتوافق والحوار دون المساس بالتنوع والاختلاف مع ضمان عدم وصوله لصور الخلاف أو التجاذب غير السلمي.

- **تعثّر الحياة الحزبية عبر العديد من المراحل السابق ذكرها، وتحديداً في خمسينيات القرن الماضي**؛ والأثر البالغ في تكوين صورة نمطية سلبية عن ضعف دور الأحزاب وتأثيرها في الفضاء العام، عززتها العودة الضعيفة للأحزاب في مطلع التسعينيات وما رافقها من اختلالات تشريعية وتنظيمية كرّست الصورة النمطية السلبية خصوصاً مع ضعف التكوين والأداء لتلك الأحزاب.

- **تراجُع الثقة بالطبقة السياسية وبالمنظومة الحزبية وضعف خطابها وبنيتها المؤسسية**؛ مما أدى مع عوامل أخرى إلى عدم الرهان عليها كأسلوب أو طريق ناجح للمشاركة في الفضاء العام أو التعبير عن الرأي في القضايا العامة وهو ما يتجلى في تدني نسب المشاركة في الإنتخابات على مختلف المستويات.

- **تصدُّر الهويات الفرعية والنزعات الجهوية على حساب الهوية الوطنية وسيادة القانون**؛ وما رافقها من قيم مضادة للدولة والقانون وصلت إلى حدود الممارسات العنيفة تارة وتغذية سلوكيات المحسوبية والواسطة وتراجع الشفافية والنزاهة وتنامي ظواهر الفساد تارة أخرى.

- **عزوف فئات حيوية مثل التكنوقراط والشباب والمرأة عن المشاركة الحزبية والسياسية**؛ وضعف في منظومة التمكين السياسي والحزبي لتلك الفئات.

- **تراجُع ثقة المواطن بالمؤسسات العامة وقدرته على الوصول المباشر للحقوق من خلالها**؛ وهو ما أضعف قيمة المساواة وسيادة القانون.

- **غياب الإدماج المعرفي في الممارسة الحزبية**؛ وغياب البرامج والخطط كأساس للعمل الحزبي.

- **غياب المؤسسية والاحترافية عن عمل الأحزاب**؛ وبالتحديد فيما يتعلق بمستوى المهارات والمتطلبات الإدارية ومستوى الاتصال بما يشمله من منصات إعلامية وترويجية، وكذلك منصات داخلية تُستعمَل في التصويت والتغذية الراجعة وقياس مؤشرات الرأي والاستطلاع.

- **تدنّي مستويات الديمقراطية الداخلية بمستوييها العامودي والأفقي**؛ وبالتالي انعدام قدرتها على الإنتاج والإحلال الدوري للقيادات.

الدولة ونظام الحكم

حزب الميثاق الوطني لا يؤمن ولا يتفق مع التيارات التي تُسمّى بالحداثية والتي تذهب إلى حدود تحويل السلطة التنفيذية إلى مجرد حكم محايد تتجاذبه قوى وآليات السوق؛ بل يتمسك الحزب بدور الدولة كمُمكّن للقطاعات ومُنفّذ للقانون من مبدأ ترسيخ الحماية والعدالة الاجتماعية وتنظيم مكتسبات التكافل المجتمعي، إلى جانب أدوارها الأخرى وبالتحديد تلك المتعلقة بثوابت حماية أمن وسيادة واستقلال الوطن كأساس قوي لضمان الاستقرار والثبات الوطني وعلى النحو التالي:

أولاً

العرش الهاشمي الراعي والضامن لاستقرار البلاد؛ وجلالة الملك هو القائد الموجِّه للدولة والمجتمع الذي نذر نفسه لخدمة المصالح العُليا للأردن وبناته وأبنائه لا يمكن إلّا أن يُقابل بالمحبة والولاء والإخلاص والالتفاف والتماسك من حوله.

ثانياً

القوات المسلحة والقوى الأمنية باختلاف أجهزتها ومرتباتها، والتي تُبنى على أكتاف بنات وأبناء الوطن، تظلّ على الدوام مصونة عن كل تجاذب سياسي أو اعتقادي مهما كان، فعقيدتها هي العرش والوطن وأبناءه وبناته نحيطها بكل ما أمكن من متطلبات منعتها وتحديثها الذي به نحمي الأردن من كل متربص أو معتدي.

ثالثاً

نهج الدولة الأردنية في تعاملها مع الأشقاء العرب وكل الدول والشعوب الذي وضعها دوماً موضع الاحترام والتقدير والمُرتكز على قيم الإنسانية واحترام التنوع الحضاري واعتماد الحوار لغة بين بني البشر والنأي عن التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد أو شعب بل الانحياز دوماً نحو حقوق الشعوب في تقرير مصيرها والعيش الآمن ضمن بيئة ديمقراطية تحترم الحقوق الأساسية والحريات العامة وهو بذلك يرفض أي تدخل في شأنه الداخلي الذي هو مسؤولية وحق للأردنيين والأردنيات دون سواهم.

رابعاً

الأديان السماوية مصونة عن كل دنس أو مساس، لا نقبل أن يُمارس ضدها أو أن تستخدم وتوظف في السياسة بوصفها إدارة للشؤون الدنيوية وبالتالي فإن حرية ممارستها واحترام رموزها هو واجب وطني ومجتمعي.

خامساً

فلسطين ستبقى قضيتنا المركزية إلى أن يتمكن أشقاؤنا من الحصول على حقوقهم الوطنية العادلة بإقامة دولتهم المستقلة كاملة السيادة على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس الشرقية.

سادساً

الأسرة نواة المجتمع وخليته الأولى الذي فيه تتربى الأجيال ويتم إعدادها نفسياً وقيمياً لتُسهم في بناء ونماء ورفعة المجتمع والدولة، وبالتالي فهي تستحق الدعم والاحترام والحماية إلى جانب فئات ضعيفة نضعها في أولوياتنا من كبار سن أجلاء نسعى لتوفير العيش والشيخوخة الكريمة لهم، كما أن شريكاتنا وشركاءنا في الوطن من الأشخاص ذوي الإعاقة لهم منا أقصى ما نستطيع ليتمكنوا من ممارسة دورهم الوطني الطبيعي وبالتالي لا بد من احترام حقهم في التنقل والعمل والوصول الآمن والسهل لجميع المرافق.

إن حزب الميثاق الوطني يؤمن بأن الحياة السياسية الفاعلة لا بد لها من الارتكاز على أسس رئيسة تتمثل في المواطنة والهوية، وسيادة القانون، وتطوير العمل النيابي، والحريات العامة، لتتمكن القوى والتشكيلات السياسية من أداء أدوارها في مناخ سياسي إيجابي وعلى النحو التالي:

1. المواطنة والهوية

فعلٌ يُمارَس وليست فقط حق مُكتسب تتقابل فيه ومن ضمنه ثنائية الحقوق والواجبات وفق الكيفية التي رسمها الدستور وإنطلاقاً من مقتضيات الإيمان بوطن مستقل ومستقر. فالمواطنة شرط أساسي من شروط الحياة السياسية ومرتكز لا يمكن الاستغناء عنه من مرتكزات بناء أحزاب وطنية فاعلة، ولهذا إنّ الإيمان بها هو القيمة المحرّكة لكل ذلك.

إن مُعالجة تنامي مظاهر الفساد والمحسوبية والواسطة يُعتبر مهمة جماعية تقع بالأساس على عاتق المؤسسات بمستوياتها كافة لتكريس مفاهيم المواطنة المتساوية لدى الأفراد، وتستلزم توفير أسس تكافؤ فرص المواطنين والمواطنات أمامها وخصوصاً في الخدمات الأساسية مثل العمل والصحة والتعليم والنقل مع عدم تجاهل القطاعات الأخرى.

إضافة إلى تطوير ورعاية وصون الآليات الضامنة للمشاركة السياسية والمجتمعية دون مساءلة وفي إطار التنفيذ الرشيد والشفاف والنزيه للقانون. والعمل على تنمية المواطنة الفاعلة كما وردت في الأوراق النقاشية الملكية والمُرتكزة على ثلاثية الحق والواجب والمسؤولية في المشاركة.

إن كل ذلك يتطلب أيضا تعاون الجميع لإحداث إصلاحات عميقة وجوهرية في منظومة البناء الثقافي والذهني من خلال المنظومة التعليمية والتنشئة الاجتماعية إلى جانب الأدوار الوطنية للمؤسسات والمنصات الإعلامية لتكريس ذلك في الممارسة والأفعال اليومية ضمن بيئة مجتمعية تحكمها قواعد الشفافية والمساءلة الرشيدة.

أما عن الهوية، فقد استطاع الأردنيون وببراعة تاريخية أن يُشكلوا هويتهم الوطنية الجامعة بصهر العناصر والمكونات لتكوين النسيج الوطني الأردني وترسيخ القيم التي تقوم عليها دولتهم الأردنية المعاصرة.

كما شكلت ثنائية العروبة والإسلام حجر الزاوية في بناء هذه الهوية دون إجحاف بما تضيفه المكونات المتنوعة من غنى وإثراء يشترك الجميع كمواطنين في وطن يصنعون حاضره ويرسمون مستقبله سوياً.

بالطبع، تم ذلك رغماً عن التحديات لبعض النزعات الجهوية والمرجعيات الفردية بتشجيع هويات فرعية في مقابل الهوية الوطنية وما ترافق مع ذلك من مظاهر وممارسات، إلا أن الأردنيين كانوا وما زالوا قادرين على تجاوز ذلك، وتمكنوا عملياً بالممارسة الدؤوبة واليومية التأكيد على أن هويتهم الوطنية هي الضامن لثبات وأمن واستقرار وطنهم الذين يدينون له بالولاء ويشعرون نحوه بالانتماء.

2. سيـــادة القانـــون

وهو المبدأ الذي يعمل حزب الميثاق الوطني على ترسيخه كأحد مرتكزات التحديث السياسي وضماناته، بالرغم من أن المزيد ما زال يجب فعله لتحقيق ذلك على صعيد المؤسسات وبالتحديد تلك التي مهمتها إنفاذ وتطبيق القانون إلى جانب المؤسسات الرقابية المختلفة.

قطع الأردن أشواطا هامة على صعيد ترسيخ هذا الجانب، ونحن في حزب الميثاق الوطني ملتزمون بالاستمرار في العمل على تحقيق المزيد من الخطوات في هذا الاتجاه، وبالتحديد لجهة ترسيخ قواعد النزاهة والشفافية ليس فقط كإلتزام على الدولة بنتيجة توقيعها على المواثيق والاتفاقيات، وإنما لكونها فرصة جدية لاستثمار مناخات التحديث السياسي لترسيخ هذا المفهوم.

كما يلتزم حزب الميثاق الوطني أيضا بالعمل مع وإلى جانب منظومة العدالة والقضاء لتحقيق المزيد على صعيد كفالة الممارسة التامة لهذا المبدأ والتي تُعتبر وبامتياز أداة أساسية في مقاومة محاولات كسر هيبة الدولة والتفرد واحتكار القوة وتراجع الردع العام بما يسمح بإنتاج الولاءات الفرعية.

إلا أنه وعلى الرغم من احتلال الأردن لموقع جيد مقارنة بالدول العربية على صعيد مؤشرات سيادة القانون حيث يمكن ملاحظة تراجعاً ملموساً في الدرجات التي حصل عليها من 0.6 في عام 2018 إلى 0.54 في عام 2022،[19] وهو ما يستوجب من جميع المؤسسات الوطنية وفي مقدمتها الأحزاب السياسية الانتباه لذلك بل واعتباره في قمة أولوياتها وخططها وبرامجها لما لهذا الجانب من دور أساسي في سلامة البناء الوطني.

درجات الأردن على مؤشر سيادة القانون

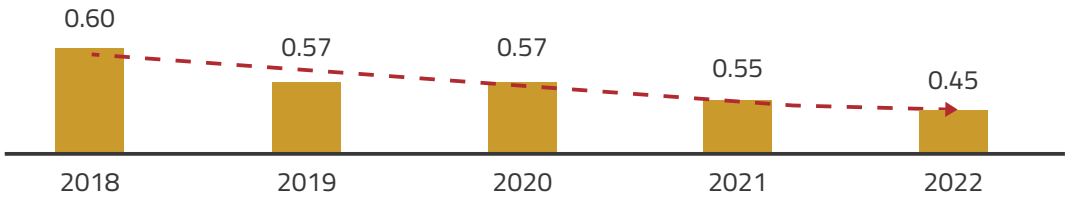

19 منتدى الإستراتيجيات الأردني، أين يقف الأردن في مؤشر سيادة القانون العام 2022؟، 2022.

3.
تطويـــر العمـــل النيـــابي

حزب الميثاق الوطني يُؤمن بأن الوصول لحياة سياسية عصرية والنجاح في تحقيق مخرجات التحديث لا بد له من تكامل المسارات كافة، وتلبية متطلبات تحديث وتطوير كل منها كعناصر داخلية للعملية السياسية بالتوازي مع متطلبات تحديث المسارين الإداري والإقتصادية.

وبالتحديد يتمسك حزب الميثاق الوطني بضرورة تحديث وعصرنة المؤسسات السياسية، وبخلاف ذلك فإن مخاطر عدم النجاح في تحقيق الأهداف ستبقى ماثلة أمامنا، وعليه فإن من أهم المؤسسات المتوجب تطوير آليات عملها هي المؤسسة البرلمانية بغرفتيها التشريعيتين الأعيان والنواب.

وفي ضوء مخرجات عملية التحديث السياسي والإنهماك العام في بناء أحزاب برامجية كتحدٍّ أساسي، جاءت الحوافز في قانون الإنتخاب لتطلق مساراً تصاعدياً ينتهي وبحكم القانون بالوصول لحكومات حزبية خلال العقد القادم. ذلك يعني **ضرورة الانتباه إلى إطلاق ورشة التحديث البرلماني بالتوازي** من خلال إعادة هيكلة كل ممكناته التشريعية والإدارية والمالية كشرط لاستكمال نجاح وتحقيق أهداف منظومة التحديث خصوصاً في ضوء تراجع مستوى جودة التشريعات بموجب المؤشرات الخاصة بذلك، حيث بلغ ترتيب الأردن على مؤشر جودة التشريعات 0.16 في عام 2022، [20] علماً بأن أعلى مستوى على المؤشر هو 2.5، وأدنى مستوى هو 2.5-.

20 The Global Economy, Jordan: Regulatory Quality, 2022, Access: 21.3.2024.

يُدرك حزب الميثاق الوطني الشروط الموضوعية لنضوج العملية السياسية بمجملها والشق البرلماني منها بالتحديد ويحترمها، ليؤكد على إلتزامه التام بالمساهمة الإيجابية ليس في ذلك وحسب وإنما في مختلف الهيئات والمؤسسات المُنتخبة على امتداد الوطن، حيث يُعلن حزب الميثاق التالي كإلتزامات يُحاسب عليها:

- **يتعهد حزب الميثاق بالإلتزام باستقلالية السلطات والفصل المرن بينها**؛ وبالتالي المساهمة في وضع مدونة سلوك مُلزمة تحكم العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية بشكل أساسي.

- **الاستمرار في نهج العمل النيابي الكتلوي المُستنِد للمؤسسية**؛ وتطوير الأنظمة الداخلية المُلزمة للأعضاء في عمليات التصويت وتحسين عمليات الإعداد والتحضير والدراسة لمشاريع القوانين في مناخ من الإيجابية والاستفادة من تعدد الآراء وتنوعها.

- **إسناد التكتل النيابي بجهاز إداري وقانوني** يقوم على تنظيم وتنسيق عمله والتحضير الجيد لكافة المهام التشريعية والرقابية من خلال دراسة مشاريع القوانين وتنظيم الحصول على التغذية الراجعه حولها من مؤسسات المجتمع ذات الصلة والخبراء والأكاديميين وقادة الرأي والفئات المُستهدفة بهدف تجويد تلك المشاريع في ظل تراجع موقع الأردن على مُؤشرات جودة التشريعات.

- **الاستمرار في تعديل وتجويد النظام الداخلي لمجلس النواب وتضمينه محددات أكثر وضوحاً للعمل الكتلوي المؤسسي**؛ بما في ذلك أيضاً آليات عمل اللجان وتحسين بيئة الديمقراطية الداخلية للمجلس لملائمتها مع متطلبات العمل الحزبي ومخرجات التحديث السياسي.

- **استحداث منصة تواصل تفاعلية مستمرة مع أعضاء الحزب وهياكله كافة** للحصول على التغذية الراجعة المناسبة حول مشاريع التشريعات في مراحل تحضيرها وتجويدها والذي يُشكل أساساً لعمل نواب الحزب وحلفائه.

- **استحداث منصة إعلامية** تقوم على أساس الشفافية وإتاحة المعلومة للأردنيين حول جميع جوانب العمل النيابي كقناة مفتوحة بين النواب ودوائرهم تسمح بإجراء الاستطلاعات ومسوحات الرأي وغيرها.

- **استحداث آلية تواصل مستدامة ومستمرة مع مراكز الفكر والدراسات والخبراء القطاعيين والأكاديميين والمنظمات القطاعية** باعتبار ذلك مُرتكزاً لتجويد العمل التشريعي والإدماج المُستمر للمعرفة والبيانات في ذلك.

4.
الحريـــات العامة والفضـــاء العام

شكّل موقع الأردن الجغرافيّ ومنذ بدايات الدولة تحدياً كبيراً لبنية الحريات العامة التي تأثّرت وبدون انقطاع بالظروف الإقليمية المحيطة المتقلبة وغير المستقرة؛ حيث شهدَت أنظمة الحكم للدول العربية المجاورة سلسلة من التغييرات، وخلال هذه المراحل سعى العديد من السياسيين لمحاولات تصدير الأيديولوجيا الشمولية إلى جانب محاولات بناء أحزاب عابرة للحدود.

كما شكّلت القضية الفلسطينية، وما ترتّب عليها وما زال من نتائج ليس أقلّها النزوح واللجوء لعددٍ كبير من الأشقاء الفلسطينيين في ظل طبيعة العلاقة التي سبق وتم تفصيلها بين الشعبين، عبئاً إضافياً على مجمل مناحي الحياة ومن ضمنها منظومة الحريات العامة وبالتالي جاءت الاستجابات لتلك التأثيرات في محاولة لبناء توازن بين الدولة والحفاظ عليها وبين الإطلاق التام لتلك الحريات.

وبسبب موقع الأردن الجغرافي ودوره القومي والإنساني وإصراره على النهوض بكل تلك الأعباء من منطلق المسؤولية والقيم التي تمثلها وتجسدها الدولة، يستمر في تحمّل التطورات الإقليمية كافة؛ حيث شكّل الربيع العربي ونتائجه السياسية ضغطاً إضافياً ومستمراً، ولا نذّل على ذلك من الأعباء التي فرضها اللجوء السوري على الدولة ومواردها ونسيجها الاجتماعي.

ونشهد في وقت إعداد هذه الوثيقة عدواناً همجياً على قطاع غزة المحتل، الأمر الذي شكّل نقطة فاصلة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي وأدّى إلى سلسلة من التغييرات على مجمل الساحة الإقليمية والدولية، وفضح ازدواجية المعايير التي تنتهجها بعض الدول، في حين استمر الأردن بقيادته الهاشمية الشجاعة والموقف الداخلي الثابت خلفها في دعم وإسناد الأشقاء الفلسطينيين ليكون علامة فارقة تُؤكد على أن الأردن وشعبه صاحب قضية عادلة سيستمر في حمل لواءها والدفاع عنها حتى تحقيق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

عبّر الدستور الأردني ومنذ البواكير الأولى لنشوء الدولة عن رؤية أردنية في بناء مستقبلٍ قائم على صوْن وحماية الحقوق والحريات بموجب أعلى وأسمى وثيقة تشريعية. وعلى الرغم من المدّ والجزر الذي شهده الفضاء العام والحريات عبر كل تلك المراحل، إلا أنّ الثابت الأساسي المُجمَع عليه هو نظام الحكم الملكي الهاشمي كضمانة لكلّ المكونات للتعبير عن ذاتها والحفاظ على الحوار الوطني كأداة وحيدة بعيداً عن كل أشكال التطرف والعنف، بالإضافة إلى حماية وصيانة المؤسسات كمنجزات وممتلكات عامة وعهدة للأجيال القادمة.

وبالتالي **يؤمن حزب الميثاق الوطني ويتمسك بكل ما يمكن أن يعزز فضاءً عاماً يمكّن القوى والمنظمات المدنية من القيام بأدوارها المجتمعية** وفي مقدمتها استعادة وتعزيز ثقة المواطن في المؤسسات وفي حقه وقدرته على صياغة وتشكيل هذا الفضاء الجامع من خلال المشاركة وبواسطة الممارسات الديمقراطية القائمة على احترام الرأي والحوار الهادف.

و تضمّ هذه المنظمات والمؤسسات في هيئاتها العامة حوالي مليون ونصف مواطن ومواطنة، وبالتالي هي **جهة مُشغِّلة هامة للعمالة والشباب والشابات من الجنسين، وكذلك هي مصدر هام من مصادر التدريب والتمكين لكل هولاء** من حيث منحهم كفايات ومهارات هامة كالتنظيم والإدارة وتنفيذ الحملات وغيرها بالإضافة لكونها مُنظمات استجابة مُجتمعية تقوم بتنفيذ العديد من برامج الدعم الاجتماعي ذات الأثر البالغ في محيط عملها.

ينظر حزب الميثاق الوطني إلى تلك المنظمات من خلال إلتزامها بمحاور وأهداف عملها **كشريك وطني هام في نشر الوعي والتعريف بأهمية النهج والتحديث الديمقراطي والسياسي وحقوق الإنسان**، وبالتالي يلتزم بأن تكون قنوات الاتصال والتعاون قائمة ومستمرة مع تلك المنظمات التي تلعب أدواراً هامة كصلة وصل بين الحكومات والشعوب.

كما يُشجّع حزب الميثاق الوطني على إعادة النظر في **التشريعات التي تحكم عمل تلك المنظمات** لصالح منحها المزيد من مساحات العمل مما يتطلب وبالتحديد تعديل قانون الجمعيات، بحيث يحدّ من سلطة الحكومة في حلّ أو تجميد الهيئات الإدارية لها إلّا بعد الحصول على أحكام قضائية.

ويدركُ الحزب أهمية **التمويل لتمكين تلك المنظمات من الاستمرار بالقيام بمهامها وواجباتها**، ويعلمُ الحزب بأنّ نسبةً جيّدة من التمويل تأتي من خلال المنظمات والهيئات الدولية، لذلك فإن حزب الميثاق الوطني يعي أن تنفيذَ العديد من المشاريع والمبادرات المجتمعية الخاصة بالدعم الاجتماعي والتدريب والتمكين بشتى أشكاله مرهونٌ بقدرةِ تلك المنظمات بالمنافسة على البرامج والتمويل المتاح من تلك المنظمات الدولية شريطة عدم المساس بأن تلك المنظمات تستهدف خدمة الواقع الأردني دون إخضاعه لأي اشتراطات أو أجندات سوى أولوياته الوطنية ومصالح مجتمعه وأفراده.

وعليه، يُساندُ الحزب **الإصلاحات الهيكلية في البيئة التشريعية والتنظيمية** الخاصة بتلك المنظمات باتجاه تخفيف القيود المتعلقة بالموافقة على التمويل وبالتالي ضمان ديمومة واستمرارية برامجها التنموية مع عدم الإخلال بشروط الرقابة على مصادر تلك الأموال وضمان منع تعارضها مع المصالح والثوابت الوطنية للدولة والمجتمع الأردني.

أما **النقابات في الأردن**، فهي مؤسساتٌ راسخة ذات تاريخ طويل، وهي مؤشرٌ على انحياز الدولة التاريخي للحريات العامة وبالتحديد الحرية الدستورية المكفولة في التنظيم، والتي تؤكد على عدم دستورية أي قانون يحدّ من حريات الأردنيين المنصوص عليها في الدستور.

ولقد لعبت النقابات دوراً مهما على صعيد تنظيم شؤون منتسبيها والدفاع عن مصالحهم؛ بحيث أصبحت اليوم شريكاً أساسياً في صناعة وتشكيل السياسات والإجراءات. ففي مراحل متنوعة وبالتحديد في فترة غياب الحياة الحزبية في الأردن، قامت النقابات وبالتحديد المهنية منها بأدوار سياسية عديدة أثّر بعضها على قدرتها واحترافيتها المهنية مما استدعى من هيئاتها العامة الدخول في نقاشات وتجاذبات عميقة ما بين الأدوار السياسية والمهنية للنقابات.

إن **حزب الميثاق الوطني يؤمن باستقلالية عمل النقابات ضمن إطار القانون**، ويُدافع عن جميع مسارات تطوير وتحديث عملها ورفع كفاءتها في خدمة منتسبيها في مناخات من الحرية والديمقراطية المسؤولة، وبالتالي تشجيع البرامج التوعوية الهادفة إلى تحسين مستويات المشاركة العامة بين منتسبيها.

ويُعتبرُ **الحفاظ على مقدرات تلك المؤسسات وصناديقها** ضرورة في حماية حقوق المنتسبين والمنتسبات، مما يتطلب العمل والإسراع في حوكمة تلك الصناديق وزيادة الإلتزام بتغذيتها من خلال ضمان تسديد المنتسبين لاشتراكاتهم. وبالنظر للأدوار التي تقوم بها صناديق النقابات على صعيد التأمين الصحي والتقاعدي لمنتسبيها، يُصبح من الضروري الاستفادة من خبرة وتجربة مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإستثمار ورفع مستويات الشفافية.

كذلك من المهم الإلتفات إلى الأدوار التي يمكن أن تقوم بها تلك النقابات في مواجهة آفتيّ الفقر والبطالة من خلال تشجيع الريادة والتمويل للمشاريع التمكينية لمنتسبيها من الشباب خصوصاً، إلى جانب إيلاء برامج التدريب والتعليم المستمر العناية اللازمة لضمان تحسين قدرات وكفاءات منتسبيها العملية تحديداً من خلال نقل الخبرات بين الأجيال.

وفي الوقت الذي يعي فيه الحزب أنّ حرية الاجتماع وحرية النشر والتعبير هي من الحريات الجدلية من حيث الخيط الرفيع الفاصل بين الحق في ممارستها وبين احتماليات قائمة عملياً لخروج تلك الحريات عن الإطار المقبول مجتمعيًا؛ إلّا أنّ **حزب الميثاق الوطني يُؤكد على ضرورة العمل على تضييق المساحة التي يتدخل فيها القانون فيما يتعلق بحقوق التعبير والاجتماع والنشر إلى الحدود الدنيا** وفقط الكافية لمنع التجاوزات والتعديات على حريات وحقوق الآخرين، وذلك من مُنطلق إيمانه واحترامه للدستور كعقد اجتماعي بكلّ ما تضمنّه من موادٍ وما نصّ عليه من حقوق وما استلزمه من واجبات.

وبالتالي، **سيُسهم حزب الميثاق الوطني في تجويد جميع القوانين ذات الصلة** لجهة تقديم تحديد أكثر دقة لما يُعتبر تجاوزاً لتلك الحريات، وتضييق الصلاحيات في التوقيف والتفتيش الاحترازي لحصرها في حالات تمثل تهديداً جدياً للأمن المجتمعي. وفي هذا السياق، سيعمل الحزب على **توفير أكبر قدرٍ ممكن من التغذية الراجعة حول تطبيق تلك القوانين** والاستعانة بالممارسات الفضلى في هذا المضمار بما يتناسب مع الخصوصية الأردنية وتوازناتها المجتمعية.
وعلى صعيد **الاحتجاجات المطلبية وبالتحديد العمالية منها**، فإنّ الحزب يساندُ الحقّ في التعبير عنها مع ضرورة الإلتفات لمصالح المستفيدين من المواطنين من استمرارية عمل تلك المؤسسات، وبالتالي سيعمل الحزب على تجويد وتحسين آليات وشروط التفاوض الجماعي المنصوص عليها في قانون العمل للإسهام في ذلك.

الأولوية الثانيـة
الإقتصــاد الوطنــي

أفردت الأدبيات الإقتصادية أهمية كبيرة لموضوع «الحرية الإقتصادية»، لما لها من أثرٍ مباشر بل ومحدد للهوية الإقتصادية وبنية وعمل مؤسسات وقطاعات الدولة، حيث جاءت الطروحات حول هذا الموضوع ضمن توجهين رئيسيين:

1. **نظام إقتصادي يرفع من شأن الحريات الإقتصادية والمنافسة الحرّة في الأسواق من خلال تحريرها**؛ وبالتالي يستند لضمانات الملكيات الخاصة لجميع عناصر الإنتاج. وعادة ما تقوم الحكومة ضمن هذا التوجّه بأدوار تمكين الحرية الإقتصادية من خلال توفير الأطر التشريعية، وضمان سيادة القانون، وحماية حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، تاركة لديناميكيات السوق والعرض والطلب مساحة واسعة في العمل كمحددات رئيسة.

2. **نظام إقتصادي يستند للتخطيط المركزي الذي يتسم عادة بالشمولية**؛ بحيث تُحكم الدولة السيطرة على الإنتاج وأدواته وتقوم بالتنفيذ والإدارة المباشرة للقطاعات الرئيسة. وينعى أنصارُ هذا التوجّه النظامَ الإقتصادية الحرّ وما يستتبعه من حرية الأسواق لإيمانهم بأنّه يؤدي إلى الإحتكارات، ونشوء الأزمات الإقتصادية، وانعدام المساواة وفقدان الحماية الاجتماعية وتركز شديد للثروة.

وقدْ أفرزَت التجارب الواقعية نتائجَ تُشير إلى أنّ مواطني الاقتصادات الحرّة هم أكثر تنافسية وابتكاراً، فضلاً عن تمتّعهم بمستويات معيشية أفضل من هؤلاء الذين يعيشون في الاقتصادات التي تنتهج النظام الإقتصادية المركزي. كما أفرزت التجارب أنّ تحرير الأسواق يؤدي إلى نتائج أفضل على مستوى التنافس والريادة والإبتكار في حين أنّ نموذج تدخّل الدولة في الاقتصاد يُضْعف من كل ذلك ويؤدي إلى تضخّم وترهّل القطاع العام ويسمح بتفشّي الفساد وغيرها من النتائج.

من هنا فإن دور الدولة وعلاقتها مع القطاع الخاص هو وعلى الدوام قضية شائكة لما لها من أثرٍ على مجمل العملية التنموية، مع قناعة الحزب بأن التطورات الإقتصادية بالعموم أفضت إلى عدم وجود اقتصادٍ مركزي بالمطلق، ولا اقتصاد سوق يتمتع بحرية تامة وهو ما يستدعي ضرورة المزج بين النظامين وفق الاحتياجات والضرورات المحلية خصوصاً لما شهدته العقود الأخيرة من تغيرات في العلاقة بين القطاعين العام والخاص؛ حيث سادَ نهج تمكين القطاع الخاص وتحديد دور الدولة والقطاع العام في إطار التنظيم، إلا أن ظهور بعض التبعات لا سيما في المجال الاجتماعي وفي مجال تركز الثروة في بعض الأحيان، استوجب المراجعة والعودة للتفكير والعمل بأدوارٍ تُعطي الدولة مساحة أكبر لتفادي هذه التبعات.

وعلى ضوء الزيادة المستمرة في تشابك الاقتصادات وتنامي التجارة الدولية والتنافس على جذب الإستثمارات وفتح الأسواق أمام التصدير، فإنّ الأردن لم يكن يوماً بعيداً عن تلك المتغيرات الدولية التي تنعكس حكماً على أدوار الدولة في الاقتصاد.

ولغايات التأسيس لفهم حزب الميثاق الوطني الكلي للهوية الإقتصادية وتجلياتها على صعيد دور الدولة وما يترتب وينتج عن ذلك من نتائج وضرورات؛ ستبدأ الوثيقة في البداية باستعراض واقع الإقتصاد الأردني من خلال **مؤشرات الحرية والإنفتاح الإقتصادية، والنظام المالي، والإستثمار ودور القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني.**

واقع الإقتصاد الأردني

.1
الحرية والانفتاح الإقتصـــــــادي

هي قدرة أفراد المجتمع على اتخاذ الإجراءات الإقتصادية، وهي مصطلح يُستخدم في الاقتصاد والمناظرات السياسية وأيضاً في الفلسفة الإقتصادية. ويؤكّد بعض مؤيدي السوق الحرة على أن الحريات السياسية والمدنية توسعت في آنٍ واحد مع توسع الاقتصادات القائمة على السوق، ويقدمون أدلة تجريبية لدعم الادعاء بترابط الحريات الإقتصادية والسياسية.

مؤشر الحرية الإقتصادية (المحاور والمؤشرات الفرعية)

وقد تقدّم ترتيب الأردن ودرجاته على مؤشرات الحرية الإقتصادية لعام 2024 الصادر عن مؤسسة هيريتيج إلى المرتبة (92) وحصل على (58.3) درجة[21]، وهو يُعتبر تقدّماً بطيئاً ويُصنّف بحسب المؤسسة بأنه «اقتصاد غير حرّ في الغالب».

في حين حصل الأردن في محور الكفاءة التنظيمية على درجات مرتفعة وخصوصاً في مؤشر الحرية النقدية (83.7)، وجاءت مرتبة الأردن في المواقع المتوسطة فيما يتعلق بمؤشر حرية الأعمال بدرجة (62.8) وكذلك مؤشر حرية العمل بدرجة (56.5).[22]

أمّا على صعيد إنفتاح الأسواق، فقد حصل الأردن على مواقع متقدمة؛ بواقع (70) درجة في حرية الإستثمار، و(60) درجة في الحرية المالية، و(71.4) في حرية التجارة، وكل هذا يُشير لتحسّن مكانة الأردن الدولية في مجال الإستثمار وفي استقطاب الإستثمارات الإقليمية والعالمية.[23]

21 Heritage Organizarion, Index of Economic Freedom, 2024.
22 Heritage Organizarion, Index of Economic Freedom, 2024.
23 Heritage Organizarion, Index of Economic Freedom, 2024.

2.
النظـــام المالـــي

لغايات الاستجابة للمتغيرات والظروف وخصوصاً الطارئة منها، فإنّ المؤشرات المالية تُعتبر من أهم وأكثر المؤشرات التي تضعها الدولة على جدول أولويات تحديث نُظمها، بل إنّها المُحدّد لمتطلبات وأدوات البرامج والخطط الواجب تنفيذها لضمان قدرة تلك الأنظمة على الإستجابة لتلك التحديات، وفي حالة الأردن، وبحسب الأرقام التي أعلنتها حكومة الدكتور بشر الخصاونة، هي كالتالي:

- بلغت **نسب نموّ في الناتج المحلي الإجمالي** في الربع الأول من عام 2023 مقداره 2.8% بالمقارنة مع 2.0% في الربع الأخير من عام 2022، وما نسبته 2.5% للربع الأول من عام 2020. [24]

- بلغ **عجز الموازنة العامة** بعد المنح لعام 2023 نحو 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ العجز الأولي 2.6% من الناتج لعام 2023 منخفضاً من 5.6% في عام 2020. [25]

وفي ضوء أرقام العجز الحالية، فإن ذلك يُنبئ بآثار إقتصادية سلبية في المدى المتوسط ويستوجب الإسراع في السيطرة عليه وإبقائه ضمن نسب معقولة كهدف قابل للتحقيق وبديل واقعي لسياسات ترفع من سقف التوقعات الداعية للقضاء عليه خصوصاً في ظل تزايد الضغوط والمتغيرات الإقتصادية الإقليمية والدولية.

كما وصل معدل التضخم في تموز من عام 2023 حوالي 2.7% والذي مثل إشارة إيجابية لتراجع مستوياته مقارنة بنسبة 3.6% لذات الفترة من عام 2022. [26] في حين ارتفع مؤشر النمو في أيلول من عام 2023 لحوالي 2.7 مقارنة بذات الفترة من عام 2022 والبالغ 2.4. [27]

أما فيما يتعلق بالاقتراض الداخلي، فقد ارتفع رصيد الدين العام المستحق على الأردن خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2023 بنسبة 2.6% إلى 31.46 مليار دينار مقارنة مع 30.66 مليار دينار في نهاية 2022، وأظهرت إحصاءات وزارة المالية أن الدين الداخلي للأردن بلغ 13.97 مليار دينار في نهاية حزيران 2023 بينما سجل الدين الخارجي نحو 17.49 مليار دينار. [28]

24 دائرة الإحصاءات العامة، التقرير الربعي، 2023.

25 وكالة الأنباء الأردنية بترا، رد وزير المالية على مناقشات مشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2024، 24 كانون ثاني 2024.

26 ملتقى عام على التحديث، كلمة رئيس الوزراء د. بشر الخصاونة، آب 2023.

27 اللقاء التفاعلي بين عامين، كلمة رئيس الوزراء د. بشر الخصاونة، شباط 2024.

28 وزارة المالية، النشرة المالية، 2023.

.3
الإستثمار

شهد المؤشر الأردني لثقة المستثمر الصادر عن منتدى الإستراتيجيات الأردني[29] **تراجعاً** بنسبة 5.6%، ليصل إلى 168.8 نقطة في الربع الثالث من عام 2023، بعد أن كانت قيمته 178.8 نقطة في الربع الثاني من عام 2023، **استناداً إلى ما يلي:**

- انخفاض **الثقة في النشاط الإقتصادية** من 191.1 نقطة في الربع الثاني من عام 2023، إلى 174.5 نقطة في الربع الثالث عام 2023.
- وصول قيمة **التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي** المباشر ما يقارب 147.4 مليون دينار في الربع الثالث عام 2023.
- وصول **الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي** إلى قرابة 93.3 نقطة في الربع الثالث من عام 2023.
- محافظة **مؤشر الثقة في النظام النقدي** على نفس مستواه في الربع الثالث من العام 2023 مقارنة بالربع السابق، ليستقر عند 200 نقطة.
- انخفاض **الفارق في سعر الفائدة** بين الدينار والدولار من 2.26% في الربع الثاني عام 2023، إلى 2.24% في الربع الثالث عام 2023.
- ارتفاع قيمة **الشيكات المُعادة** بنسبة 0.3%، من 319.2 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2023، إلى 320.2 مليون دينار في الربع الثالث عام 2023.
- تراجع مؤشر **الثقة في النظام المالي** من 132.9 نقطة في الربع الثاني من عام 2023 ليصل إلى 126.1 نقطة في الربع الثالث من عام 2023.
- تراجع **مؤشر البورصة** بمقدار 163.8 نقطة ليصل إلى 4,413.6 نقطة في الربع الثالث من عام 2023، مقارنة بالربع السابق من نفس العام.
- انخفاض نسبة **الأسهم المشتراة إلى الأسهم المباعة في بورصة عمان** من المستثمرين الأجانب إلى 64.7% في الربع الثالث عام 2023، مقارنة بـ 67.1% في الربع الثاني عام 2023.
- تراجع **قيمة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص** بمعدل 0.1% خلال الربع الثالث من العام 2023 مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 30.08 مليار دينار.

29 منتدى الإستراتيجيات الأردني، المؤشر الأردني لثقة المستثمر، تحديث الربع الثالث لعام 2023، كانون الثاني 2024.

.4
دور القطـــاع الخـــاص

يحظى القطاع الخاص بأهمية كبيرة باعتباره محرك رئيسي في النمو، إلى جانب دوره في توليد فرص العمل، عدا عن كونه مصدرًا أساسياً من مصادر المالية العامة من خلال ما تدفعه شركات القطاع الخاص من ضرائب للحكومة لتتمكن بدورها من أداء أدوارها وتقديم الخدمات العامة.[30]

المكونات الئيسية للايرادات الضريبية

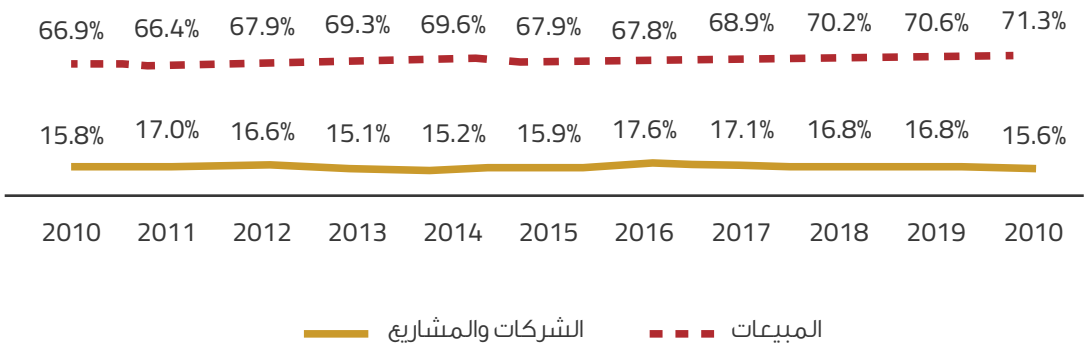

وبطبيعة الحال فإن دور القطاع الخاص في الأردن كما باقي دول العالم يحتاج لتوضيح علاقته مع القطاع العام سعياً لتحقيق أفضل النتائج؛ فتحديد أسس العلاقة بين القطاعين العام والخاص يتيح تنظيمها وضمان الاتساق في أدوارهما كشرط للوصول إلى الهدف النهائي والمُتمثل في الرفاه وتحسين مستويات التنمية والتوازن والديمومة في الاقتصاد.

إن نسبة مساهمة قطاع التجارة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بعد وباء كوفيد زادت إلى 65.6%، ما يُظهر الاستدامة والقوة الإقتصادية للقطاع، والذي يعكس التطور المستدام والنجاح في تحقيق النمو الإقتصادية.

وبينت دراسة «**قدرة قطاع التجارة والخدمات على التكيف مع الأزمات وقيادة فرص التشغيل والتحديث الإقتصادية**»، أن قطاع التجارة والخدمات يُعد حجر الأساس للاقتصاد الوطني ومحركاً أساسياً للنمو الإقتصادية، حيث بلغت مساهمة القطاع لوحده في الناتج المحلي الإجمالي 64.9% قبل أزمة وباء كوفيد، و65.5% أثناء الأزمة.[31]

30 المجلس الإقتصادية والاجتماعي ومكتب المنسق المقيم في الأمم المتحدة في الأردن، الضرائب وحشد الموارد، ورقة سياسات مشتركة، آذار 2023.

31 غرفة تجارة الأردن، قدرة قطاع التجارة والخدمات على التكيف مع الأزمات وقيادة فرص التشغيل والتحديث الإقتصادية، تشرين أول 2023.

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2022 (%)

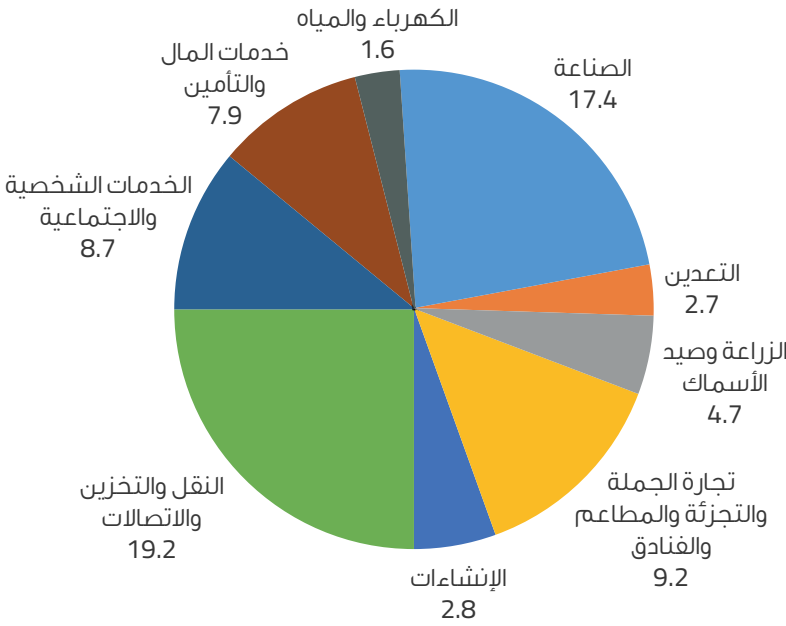

إلى جانب ذلك، لعب القطاع الخاص كذلك دوراً قيادياً على صعيد العمالة والتشغيل، بلغ مجموع صافي فرص العمل المستحدثة خلال النصف الأول من عام 2023، 46 ألف و500 فرصة عمل، ساهم القطاع الخاص باستحداث غالبية هذه الفرص بما نسبته 76% منها، فيما بلغت 21% من هذه الفرص في القطاع العام، و3% فقط في المنظمات غير الحكومية.[32]

إلى جانب كل ذلك، يُعد القطاع الخاص أحد الروافد الرئيسة لمنظومة الحماية العمالية وفي مقدمتها الضمان الاجتماعي التي وبلا شك ما تزال تتطلب المزيد من العمل بحيث يتم تطوير وتحسين نطاقات تغطيتها لتشمل بالنتيجة القطاع غير النظامي والذي سيأتي تفصيله لاحقا.

على ضوء هذه الأرقام والإحصائيات، والتي يضعها حزب الميثاق الوطني منطلقاً في تحديد سياساته وأهدافه الإقتصادية العامة التي تستوجب بطبيعة الحال تقديم إجابات تتناسب والواقع المحلي خصوصاً على صعيد الجدل بين التيارات الإقتصادية ومفاهيمها المختلفة حول الهوية الإقتصادية الأنسب والأكثر قدرة على تحقيق النتائج المرجوة، يتقدّم حزب الميثاق الوطني بمجموعة من الحلول التي قد تسهم في تحسين الواقع الإقتصادية.

الحلـــول

يكمن الخروج من الواقع الإقتصادي الراهن وحسب رؤية الحزب بتنفيذ المحاور الأربعة التالية بشكلٍ متزامن، والتي تُشكل مرتكزات عامة للنمط الإقتصادي الأردني الذي نتبنّاه ونراه قادراً من وجهة نظرنا أن يحقق أهداف النمو المستدام ومحاربة الفقر والبطالة وتحقيق الرفاه، ويعالج الاختلالات في مالية الدولة ونظامها الضريبي ويتفادى أو يقلل من العيوب على الطبقات الأقل حظاً كالتالي:

32 اللقاء التفاعلي بين عامين، كلمة رئيس الوزراء د. بشر الخصاونة الختامية، شباط 2024.

محاور النمط الإقتصادي

المحور الأول
هيكلة دور القطاع العام

من خلال تنفيذ تحول واستدارة تدريجية تسمح بالإنتقال من نمط الدولة التنفيذية المُقدِّمة للخدمة والتي تتعهد بتوفير حزمة من الخدمات التي تتطلب إنفاقاً مالياً مستمراً والحفاظ على الجودة والكفاءة وتحديداً في قطاعات التعليم والصحة والنقل التي يتطلع المواطنون للحصول عليها بالكيفية السابقة مجاناً.

بحيث تتم تلك الاستدارة نحو **دولة التحفيز والتمكين والتنظيم** وبناء جهازها العام الرشيق والكفء والمُنتج من خلال تطوير قدرات الموارد البشرية وإعادة تأهيلها وتدريبها بما ينسجم مع ذلك من متطلبات تطوير القطاع العام.

إن السعي لتكريس مفاهيم التنافسية والإبتكار على أساس تكافؤ الفرص وإحلال الإنتاجية والكفاءة كقيم توجيهية عليا للنظام الإقتصادية هو هدف كبير يستلزم الكثير من التخطيط وحسن التنفيذ ولا يكفي معه مجرد المتابعة والتقييم، بل إننا **ندعو كحزب إلى منظومة محاسبة وتقييم إذ لم يعد الوطن ولا المواطن يحتمل ولا يجوز له أن يحتمل تكرار الأخطاء واستمرار الترهل دون محاسبة وشفافية**، فالجهاز العام للدولة وضمان كفاءته وإنتاجيته هو حق للمواطن وليس مِنّة ولا فضل وعليه فإن من لا يملك أو لا يستطيع أن يؤدي هذا الحق لأصحابه فعليه التنحي جانبًا ليترك المجال لمن هو قادر عليه.

المحور الثاني
الشراكة مع القطاع الخاص

سبق وصف القطاع الخاص كمحرك أساسي للإقتصاد بالنظر لإسهاماته المتنوعة ومتعددة المستويات، وبالتالي فإن الحاجة للمضي قدماً ببلورة وتنفيذ شراكة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص الوطني أصبح أولوية وطنية مُلحة لا يمكن الاستمرار بالتعامل معها إلا ضمن هذا الفهم ولا الإكتفاء باختزالها بمجرد إقرار قانون هنا أو نظام هناك.

والمقصود بذلك أننا في حزب الميثاق الوطني لا نرى تلك الأولوية إلا بمنظار فهم القطاعين باعتبارهما شريكين متساويين في خدمة الوطن والرفاه العام لأبنائه وبناته، بحيث يكون المعيار الفاصل بينهما هو سيادة القانون والتنفيذ العادل والشفاف للخطط والإستراتيجيات على قاعدة الكفاءة والإنتاجية واحترام ربحية القطاع الخاص ضمن معايير واضحة.

إننا نرى في هذا الإطار أن **مأسسة الحوار بين القطاعين وإلزاميتها هي إحدى الروافع الرئيسة لتحقيق ذلك**، إلى جانب العمل على رفع مستويات التنسيق والعمل المشترك من خلال تنفيذ مشاريع يتم تقاسم الأدوار فيها بين القطاعين مما يسمح ببناء ثقافة التكامل بينهما.

أما على صعيد التشريعات والخطط التنفيذية، ومع عدم الإخلال بشروط الحوكمة والشفافية والنزاهة، يجب الإنتقال إلى بناء قناعات ذهنية وثقافية تتناسب مع كل ما سبق لدى العاملين والعاملات في القطاعين من خلال برامج تأهيل وإعداد مخصصة لذلك.

إن حزب الميثاق الوطني يؤكد على أهمية التواصل المباشر والدوري بين قيادات القطاعين ومأسسته، وبناء حوار صريح ومعمق بحيث لا تكون هذه الشراكة بأبعادها مرتبطة بشخوص متخذي القرار.

كما أن **حزب الميثاق الوطني يرى ضرورة إشراك كافة المؤسسات والقوى والأحزاب الوطنية في جهود بناء تلك الشراكة الوطنية** لما لذلك من دور في توطين رأس المال ومنع هجرته، الأمر الذي ستنعكس نتائجه تلك إيجاباً على الجميع.

المحور الثالث
الإستثمارات المحلية والدولية

يُؤمن حزب الميثاق الوطني بأن هدف جذب الإستثمار لم يعد شعاراً برّاقاً بقدر ما أصبح ضرورة وحاجة وطنية تستوجب الإعتراف بمتطلباتها وشروطها والعمل على تنفيذها بشجاعة ووضوح، وبالتالي يجب عدم إخضاعها لضغوط الشعارات وتحقيق الشعبويات واستعمالها كفزاعات وهمية طاردة ومعيقة لبرامج الترويج للأردن خصوصاً في ظل تنافس طاحن بين الاقتصادات على النجاح في تحقيق هدف تدفق الإستثمارات.

إن ذلك يعني بالضرورة توافر الجهود الوطنية المتكاملة لمعالجة التحديات الإقتصادية والتي يمكن إجمالها بضعف معدلات النمو وارتفاع نسب ومدد البطالة واختلالات المالية العامة والتي من ضمنها العجز في الميزانية العامة وتراجع الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع الإنفاق الجاري، وكذلك معالجة العجز في الميزان التجاري وتدني الصادرات وخصوصاً في القطاعات الواعدة. فمواجهة ومعالجة كل ذلك يستهدف بالنتيجة تحضير وتوفير البيئة الإقتصادية كأحد مستلزمات النجاح في مهام استدراج المشاريع والفرص الإستثمارية.

فمسار التدفقات الإستثمارية بدأ بالتعافي؛ وتشير البيانات الأولية إلى أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى المملكة خلال النصف الأول من عام 2023 حوالي 776 مليون دولار، بارتفاع نسبته 20.9% عن مستواها في الفترة المقابلة من عام 2022،[33] إلّا أن الحزب يرى في أرقام التدفقات تنبيهاً يحدّد معالم ما يجب القيام به والعمل على تنفيذه على هذا الصعيد.

33 البنك المركزي الأردني، الأخبار: «776 مليون دولار قيمة إجمالي الإستثمار الأجنبي الوارد إلى المملكة خلال النصف الأول من عام 2023»، تاريخ الدخول: 2024/3/21.

إن متطلبات جذب الإستثمارات الأجنبية وضمان تدفقها إلى جانب تحفيز وتشجيع رأس المال المحلي الوطني على المزيد من ضخ الأموال في الفرص الإستثمارية المتاحة خصوصاً في المشاريع الريادية والإبتكارية في القطاعات التقليدية أو في القطاعات المُستحدثة والواعدة لم يعد أحجية ولا لغزاً بقدر ما هو حزمة من المتطلبات التي تستدعي المسؤولية الوطنية ضرورة تحقيقها كمسؤولية وطنية تجاه حاضر ومستقبل البلاد دون تلكؤ أو إبطاء.

كما يجب التنبيه بأن الإستثمار الأجنبي يعمل على تحقيق العديد من الفوائد غير المباشرة والممتدة الأثر من تحفيز للابتكار والريادة، وزيادة حجم صادرات الدول المستضيفة للاستثمارات، وتوفير وظائف أفضل أجراً وأكثر استقراراً، وبالأخص للإناث، ورفد الاقتصاد الأردني بالعملات الأجنبية، ونقل التكنولوجيا والخبرة الفنية من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية، وكل هذا يضيف أهمية على ضرورة وأولوية العمل على جذب المزيد كأحد روافع الخروج من الواقع الإقتصادية الراهن.

جذب الإستثمار يعني الإهتمام بالمُستثمر وبناء علاقة مباشرة معه وتوفير متطلبات البيئة الآمنه له ولثروته وتوفير الخدمات النوعية التي تشمل التحليلات الذكية وقواعد البيانات وتسهيل الوصول لها، كما يعني استقرار إداري وسياسي وجودة وملائمة في التشريعات ورفع مستويات سيادة القانون وتحسين كفاءة رصد الشكاوى والتعامل الشفاف معها.

كما يتطلب جذب الإستثمار **التخلص من البيروقراطية المُفرطة** وتقديم الحوافز الضريبية ضمن كلف مدروسة وواضحة ويد وطنية نزيهه غير مُرتجفة، ويعني أيضا **ثقافة وطنية مرحّبة ومدركة لأهمية الإستثمار وتعليم متطور قائم على الابتكار والإدماج للتطورات التكنولوجية** مرتبط بمتطلبات العمل وكوادر بشرية مُدربة ومؤهلة لتلبية حاجات ومُتطلبات القطاعات والمشاريع والفرص الإستثمارية.

جذب الإستثمارات **يعني مسؤولية وطنية وشراكة فعلية** من خلال طرح وتوفير الفرص الإستثمارية وخصوصًا في المشاريع الكبرى، ووضع خريطة استثمارية واضحة المعالم تتناسب والميزات القطاعية المتاحة للاستثمار ونشر وإتاحة المعلومات والتفاصيل حول كل ذلك على كافة المواقع الإلكترونية للمؤسسات، **وبالتالي فهو ليس مسؤولية وزارة أو جهة بعينها بقدر ما هو مسؤولية جميع مستويات الدولة والتي تبدأ من الهيئات والممثليات الأردنية في الخارج وتنتهي بكل مواطن.**

جذب الإستثمار يعني فرص مدروسة في قطاعات بعيدة عن التركز ومدروسة من حيث التعقيد الإقتصادية المرتبط بالإنتاجية والتنافسية والفرص التصديرية ومعدلات النمو والتشغيل وعدالة توزيع الدخل ورفع مستوى نصيب الفرد من الناتج العام في قطاعات نوعية تحقق الربحية والتصدير.

التحديـــات

من أبرز التحديات التي تواجة بيئة الإستثمارفي الأردن هي كما يلي :

1. **الإستقرار السياسي والإقتصادي**، وعلى الرغم أن الأردن يُعتبر مستقراً داخلياً الإ أن التوترات الإقليمية والإقتصادية تؤثر سلباً على بيئة الإستثمار.

2. **البيروقراطية والإجراءات التنظيمية**: العمليات البيروقراطية المعقدة والتشريعات غير الواضحة في بعض الأحيان تعرقل توسع المشاريع وإقامة المشاريع الجديدة وتزيد من التكلفة والوقت اللازمين لتأسيس الأعمال.

3. **التكلفة العالية للطاقة**: تعتمد القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة وخاصة قطاعات الصناعة والسياحة والنقل بشكل كبير على الطاقة المستوردة والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع التكاليف ويقلل من التنافسية على المستوى الإقليمي والعالمي.

4. **البنية التحتية**: بالرغم من التحسينات إلا أنه لا تزال هناك حاجة لتعزيز البنية التحتية في مجالات مختلفة مثل النقل والطاقة والمياه.

5. **التحديات المالية**: قد يواجه المستثمر صعوبة في الحصول على التمويل بسبب التكاليف المرتفعة أو القيود التي قد تفرضها المؤسسات المالية.

6. **التحديات الإجتماعية والعمالية**: البطالة خاصة بين الشباب وتفاوت المهارات.

7. **البنية القانونية والتشريعية**: عدم وضوح بعض التشريعات وسرعة البت في النزاعات التجارية.

8. **التحديات البيئية**: ندرة المياة والتغيرات المناخية تشكل تحديات إضافية تؤثر على الإستثمارات في قطاعات حيوية وهامة مثل قطاعي الزراعة والسياحة.

9. **التعليم والتدريب والمهارات**: يوجد فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق مما يؤدي إلى نقص في المهارات المطلوبة في القطاعات المختلف.

10. **السياسات التجارية**: القيود الجمركية والضريبية والعوائق التجارية الأخرى الإدارية منها وبعضها في البلد المستورد يمكن أن تجعل من الصعب على الشركات الأردنيه التنافس في الأسواق العالمية.

الحلـــول

1. **وضع سياسات إقتصادية مستقرة ومستدامة لتوفير بيئة آمنة للإستثمار** ويشمل ذلك القوانين والإنظمة والتعليمات والتطبيقات الشفافة والواضحة من حيث الوقت والتكلفة.

2. **تبسيط الإجراءات البيروقراطية** وما له علاقة بالبدء بالمشروع وخلال العمليات التشغيلية خاصة المرتبطة بلجان الكشف المتعددة، ويكون ذلك بالشراكة مع القطاع الخاص وإجراء حلقات نقاشية قطاعية وتفعيل مجالس الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.

3. **تحسين البنية التحتية**، الإستثمار في تطوير شبكات النقل والإتصالات والطاقة والمياة وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية لدعم الإقتصاد الرقمي والإبتكار.

4. **تحسين النظام التعليمي والتدريب المهني** وربط مخرجات التعليم بإحتياجات السوق وتشجيع التعاون بين المؤسسات التعليمية والشركات لتوفير فرص تدريب عملي للطلاب ودعم سياسية «التعلم بالملازمة».

5. **تعزيز دور القطاع الخاص في الإقتصاد** من خلال تعزيز الشراكة الحقيقة وبناء الثقة بين القطاعين العام والخاص.

6. **تعزيز الإبتكار وحاضنات الأعمال**، إنشاء حاضنات ومسرّعات الأعمال وخاصة في المحافظات لدعم الشركات الناشئة والمبتكرين وتوفير تمويل الدعم الفني والقانوني للشركات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع ريادة الأعمال وتبسيط إجراءات تصفية الشركات «EXIT STRATEGY».

7. **تحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص** في مجالات البنية التحتية والخدمات وتوفير أطر قانونية وتنظيمية واضحة لهذا الشركات لضمان حقوق جميع الأطراف، وتدريب العاملين في هذا المجال على أفضل الممارسات الدولية.

8. **تطوير قطاع الخدمات المالية** لتحسين الوصول إلى التمويل للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

9. **تشجيع الإستثمار في التعليم والبحث العلمي** وزيادة وتحفيز المؤسسات على زيادة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير وتعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية والقطاع الخاص.

10. **ترويج الأردن كوجهه إستثمارية ووضع إستراتيجية وطنية للترويج**، وإطلاق حملات ترويجية إقليمية ودولية لإبراز الفرص الإستثمارية بعد تحديد المشاريع الإستثمارية الواعدة، إبرام مذكرة تفاهم مع وزارة الخارجية لتدريب السلك الدبلوماسي ليكون سفير الإستثمار في الدول المختلفة.

11. **تحديد بعض المشاريع الكبرى والتنسيق مع الصناديق المالية الكبرى** مثل صندوق إستثمار أموال الضمان الإجتماعي لدراسة الفرص الإستثمارية وعمل جولات ترويجية متخصصة للمشاركة في الإستثمارات المحددة.

12. **توفير المعلومات** DATA **ونشرها** ووضع خارطة للمشاريع الإستثمارية في أنحاء المملكة وحسب ميزات المحافظات المختلفة وتطوير (نظام استعمالات الأراضي).

13. **تكثيف التواصل مع قطاع الأعمال من الأردنيين المغتربين** وبناء قاعدة معلومات و إقامه برامج ترويجيه والتشبيك معهم بشكل مستمر ومباشر وإنشاء صندوق استثمار المغتربيين.

المحور الرابع
الإقتصاد والعدالة الاجتماعية

وعلى الجانب الآخر، ولضمان توفير وتحقيق قيم التكافل المجتمعي والمستمدة من الثقافة العربية والمفاهيم الدينية السمحة في التخفيف من وطأة الظروف الإقتصادية وانعكاساتها المعيشية وتحديداً تلك التي يمكن أن تنتج عن السياسات الإقتصادية، فإنّ **حزب الميثاق الوطني سيعمل على رفع وتحسين جودة منظومة الحماية الاجتماعية** وضمان أن تكون هذه المنظومة خالية من أي مظهر من مظاهر الفساد والترهل والهدر بحيث يتم توجيه جهدها لتحقيق الأهداف التي أُنشأت من أجلها وصولاً إلى الفئات المستحقّة وتوظيف الإمكانات الرسمية وغير الرسمية كافة للاستفادة من الميزات النسبية للأردن. **حيث تأتي في مقدمة أولويات الحزب في هذا المضمار الحفاظ على مؤسسة الضمان الاجتماعي كقصة نجاح مؤسسي وطني وتنمية أموالها لتمكينها من النهوض بأعبائها وتوسيع مظلة خدماتها.**

كما سيسعى الحزب إلى **تجويد قوانين العمل** لتكون قادرة على توسيع نطاق تطبيقها وبالتالي الحد من ظاهرة الاقتصاد غير النظامي بغرض حماية العاملين فيه ورفع كفاءة التحصيل والحد من التهرب الضريبي.

كما سيحث الحزب على **إنشاء صناديق للمسؤولية المجتمعية** تسهم به الشركات الكبرى والإستثمارية، بحيث يتم توظيف أموال تلك الصناديق في تمويل الاقتصاد متناهي الصغر والمشاريع الصغيرة الشبابية الريادية والابتكارية كحلول تمويلية بديلة للمعونات والدعم النقدي المباشر كتعبير عن دور القطاع الخاص واحترامه لدوره المجتمعي كبديل عن الصورة النمطية السائدة لهذا القطاع.

كل ذلك في ضوء **توافر الفرص الواعدة في قطاعات إقتصادية مُستحدثة** مثل تكنولوجيا المعلومات والإنتاج المرئي، إلى جانب القطاعات التقليدية مثل السياحة والمشاريع الزراعية الريادية القائمة على التقنيات الحديثة وغيرها من الفرص القادرة على زيادة الطلب على العمالة والتخفيف من معدلات البطالة والفقر.

كما يجب التنويه بأن **الإدارة الشفافة والمحوكمة والنزيهة لصناديق الزكاة والتبرعات وأموال الأيتام** وغيرها وتوجيهها نحو تمويل الإستثمارات والمشاريع متناهية الصغر خصوصاً في قطاع الشباب هو البديل الأكثر فعالية عن استنزاف أموالها في الدعم النقدي بالإضافة لكون ذلك يساهم في حفظ الكرامة ويدفع نحو الإنتاج في الفئات المستهدفة.

وعليه فإن حزب الميثاق الوطني يرى، وبنتيجة التطبيق الفاعل للمحاورالأربعة، **فرصة جدية تتيح التصدي لآفتي البطالة والفقر** وبالتالي رفع مستويات الرفاه والعيش الكريم ليصبح متاحاً، وإن في ذلك مساراً بديلاً عن استمرار التعامل بالقطعة مع قطاع هنا أو قطاع هناك.

إن **التخطيط الشمولي والإستراتيجي القائم على التكامل والتناغم والتجانس بين المحركات الإقتصادية** المذكورة يعطينا فرصة جدية لتحقيق نتائج ملموسة على الصعيد الإقتصادية وبالضرورة سينعكس ذلك إيجاباً على المستويين الاجتماعي والثقافي.

إن حزب الميثاق الوطني يرى أن **تحقيق هدف توزيع مكاسب التنمية وسدّ الفجوة بين المحافظات** يأتي من خلال إطلاق طاقاتها المحلية كمناطق تنموية وتمكينها من ذلك، وتشجيعها على التنافس في توفير البيئة الإستثمارية الجاذبة، وتحقيق مشاريع قائمة على الشراكة مع القطاع الخاص، بحيث تتقاطع تلك البرامج المحلية المُستندة للحاجات المباشرة مع خطط وطنية لخلق وبلورة الفرص الإستثمارية التي تتناسب مع تلك الحاجات من جهة، وتعمل على الترويج للمميزات النسبية لكل محافظة من جهة أخرى. حيث يمكن لنا أن نتوقع بالتالي نشاطاً في الترويج السياحي والزراعي لفرص استثمارية في محافظات الشمال والوسط، وبالمقابل نجد نشاطاً على مستوى الطاقة والتعدين في المحافظات الجنوبية مثلاً وتركيز وتمكين السياحة في العقبة والبترا ووادي رم.

إن هذا النموذج الذي يسعى حزب الميثاق الوطني لترويجه يقوم على **أساس انطلاق الأفكار والمشاريع والفرص الإستثمارية من المجتمع المحلي وتحفيزه على التنافس**، لتمرّ من بعد ذلك تلك المشاريع والفرص بمختلف مراحل الإنضاج والبلورة لكل حالة على حدا ولتنتقل المسؤولية نحو أبناء هذه المجتمعات باعتبارهم المستفيدين الرئيسيين من نجاح تلك المشاريع.

على الجانب الآخر، يسهم هذا التصور في **استعادة المحافظات لقدرتها على الجذب السكاني وعكس استمرار الهجرة نحو العاصمة على حساب المحافظات** وبالتالي معالجة النتائج الضاغطة على البنى التحتية والخدمات والمترتبة على ذلك في الجانبين.

مرتكزات التنمية الإقتصادية

.1
الماليــة العـامة والديــن العـام

لم يعد سراً أن الأردن وعلى صعيد المالية العامة للدولة يواجه العديد من التحديات يستدل عليها من خلال العجز المستمر في الموازنة العامة، وبالنتيجة الارتفاع المضطرد في الدين العام (الداخلي والخارجي) حيث بلغ عجز الموازنة العامة في السنوات الأخيرة بمبالغ تناهز 2 مليار. وتشير البيانات المالية أن معظم الإيرادات العامة المتحققة للدولة تأتي من خلال تحصيل الضريبة العامة على المبيعات وضريبة الدخل إلى جانب ما يحصل عليه الأردن من المساعدات الخارجية.

فمنذ عام 2008، شهد الأردن ارتفاعات متتالية في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، رافقه تداعيات إقتصادية لوباء كوفيد، حيث وصلت نسبته 106.5% في عام 2020، [34] ولذلك تواجه الموازنة العامة عبئاً كبيراً من المديونية؛ فقد أعلنت الحكومة أن الدين العام بلغ 88.8% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2022 باستثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي من سندات وأذونات خزينة،[35] في الوقت الذي تواصل معه الدولة تقديم دعم أساسي للجامعات العامة وقطاعات المياه والكهرباء وبعض السلع.

(%) الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

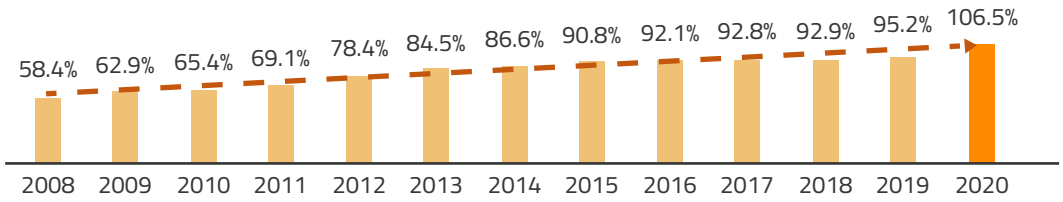

أما فوائد الدين العام، فكانت حصتها كبيرة من إجمالي النفقات العامة بنسبة 16% لعام 2023 نتيجة ارتفاع تكلفة الإقتراض من المؤسسات العالمية جراء رفع الفيدرالي الأميركي لأسعار الفائدة والظروف الإقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية،[36] مما يحدّ من القدرة على تخصيص الأموال لخدمات الصحة والتعليم والبنية التحتية والمشاريع التنموية الرأسمالية، حيث يمكن ملاحظة عدم التوازن في الإيرادات والنفقات المحلية من خلال الأشكال التالية والتي تلخص عيوب المالية العامة من حيث العجز والديون والفوائد:

34 منتدى الإستراتيجيات الأردني، الدين العام في الأردن، آذار 2022.
35 وكالة الأنباء الأردنية بترا، رد وزير المالية على مناقشات مشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2024، 24 كانون ثاني 2024.
36 المؤتمر الصحفي الحكومي للحديث عن مشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2023، 30 تشرين الثاني 2022.

	2019	2020	2021	2022
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية	1.8%	-1.6%	2.2%	2.5%
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار)	2,993.9	2,871.3	2,972.8	3,056.4
معدل التضخم	0.8%	0.3%	1.4%	4.2%
معدل نمو الصادرات الوطنية	6.9%	1.0%	19.7%	38.5%
معدل نمو المستوردات	-5.6%	-10.1%	25.0%	27.0%
عدد السكان	10,550,000	10,806,000	11,057,000	11,302,000
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج	-19.6	-16.9	-21.7	-24.3
الاحتياطيات الأجنبية	14,329.3	15,919.7	18,043.2	17,266.9
تغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات (بالأشهر)	9.3	8.2	7.6	7.5
عدد المشتغلين	1,377,906	1,338,308	1,371,932	1,418,821
حجم القوى العاملة	1,702,188	1,742,413	1,807,481	1,838,658
معدل المشاركة الإقتصادية %	34.3	34.3	34.0	33.4
معدل البطالة %	19.1	22.7	24.1	22.8

[37]

كما يُلاحظ أن استمرار الارتفاع في حجم الإنفاق على القطاع العام يضع الأردن في ترتيب مُتراجع مقارنة ببقية دول العالم؛ حيث يتمثل ذلك في ارتفاع حجم الرواتب والتقاعد والتعويضات (48.3% من إجمالي النفقات العامة).[38]

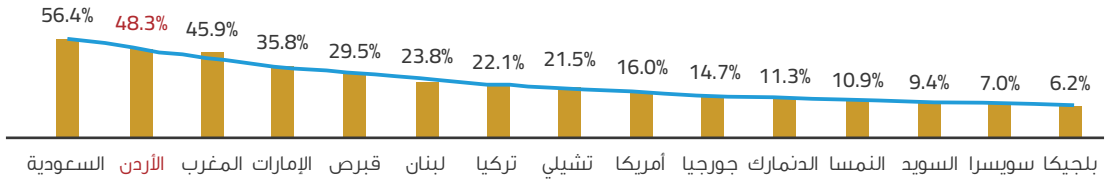

في الوقت الذي تستمر فيه الدولة في تقديم دعمٍ مباشر للجامعات الحكومية، إلى جانب كل من قطاعيّ المياه والطاقة (الكهرباء) بالرغم من كلفهما الباهظة والضاغطة على الموازنة العامة، الأمر الذي يُشكل تحدياً في القدرة على الاستدامة في توفير ذلك، مع تزايد التساؤلات المتعلقة بجدوى برامج الدعم من هذا النوع وقدرتها على الوصول لمستحقيها.

كما يبرز ارتفاع حجم فوائد الدين العام نتيجة ارتفاع حجم المديونية وارتفاع أسعار الفوائد كتحدّ رئيسي من تحديات المالية العامة في ضوء غياب البدائل وضعف التدفقات النقدية للاستثمار والظروف الإقليمية وغيرها من العوامل الإقتصادية الضاغطة.

37 اللقاء التفاعلي بين عامين، كلمة رئيس الوزراء د. بشر الخصاونة الختامية، شباط 2024.
38 منتدى الإستراتيجيات الأردني، أجور القطاع العام: نسبة كبيرة وفعالية محدودة، نيسان 2021.

نسبة النفقات الضريبية إلى الناتج الإجمالي 2020

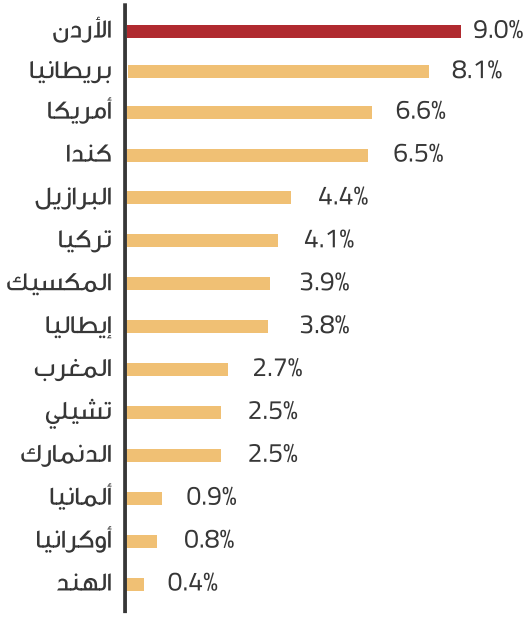

39

الإطار المقترح
لإستراتيجية إدارة الدين العام

يشمل الإطار المقترح مزيجاً من التدابير القصيرة والطويلة المدى لإدارة وتقليل عبء الدين بينما يضمن نمواً إقتصادياً مستداماً:

- **تحليل استدامة الدين الشامل** لتقييم الديون الحالية والمتوقعة والوصول لإستراتيجية حول مستويات الدين الحالية والتعديلات اللازمة.

- **المحافظة على انضباطٍ مالي صارم** يمنع أو يقلل من العجز والاعتماد على الاقتراض.

- **ضرورة العمل على إصلاح منظومة النفقات الضريبية** وترشيدها لضمان العدالة فيها وتبرير الإعفاءات الضريبية والحد من تعقيد التشريعات الضريبية، حيث يُعتبر الأردن من أعلى دول العالم من حيث النفقات الضريبية كمؤشر على اختلال جوهري في النظام الضريبي.

- **تشجيع سياسات النمو الإقتصادية والإستثمار** وتنفيذ إصلاحات هيكلية لتحسين بيئة الأعمال وزيادة الإنتاجية.

- **تخصيص الموارد الحكومية بكفاءة عالية** من خلال القضاء على الهدر ومراقبة فواتير الرواتب والأجور في القطاع العام.

- **التركيز على المنح والقروض المُيسرة** لتجنب زيادة عبء الديون ومراعاة مزيج مناسب من الديون المحلية والخارجية، مع مراعاة أسعار الفائدة والاستحقاقات وعملات التسعير، وإعطاء الأولوية للديون طويلة الأجل بشروط مواتية لتقليل المخاطر.

39 منتدى الإستراتيجيات الأردني، الدين العام في الأردن، آذار 2022.

- **وضع إستراتيجية واضحة لإصدار الدين وتعديلها حسب الظروف**، بما في ذلك الجدول الزمني لعروض السندات واختيار الأدوات المالية المناسبة، ومنح الأولوية لإصدار الدين بالعملة المحلية لتقليل التعرض لتقلبات أسعار الصرف.

- **التأكد من الشفافية في جميع جوانب إدارة الدين**، نشر تقارير منتظمة حول مستويات الدين والشروط وتكاليف الخدمة للحفاظ على الثقة بين الحكومة والجمهور.

- **وضع خطة طوارئ للأحداث غير المتوقعة والصدمات الإقتصادية**، بما يشمل بناء احتياطيات مالية للطوارئ.

- **مراجعة وتحديث الأُطر والتشريعات القانونية التي تحكم إدارة الدين** لمواءمتها مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

- **ضرورة تثقيف الجمهور حول ضرورة الإدارة المسؤولة للدين** وعواقب الدين الزائد لبناء الدعم والمسؤولية المالية، فهذا أمر أساسي.

- **التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين**؛ مثل الخبراء والمؤسسات المالية الدولية والدائنين والأسواق المالية المحلية، لضمان التوافق والدعم لإستراتيجية الدين. ويجب أن توازن إستراتيجية إدارة الدين المصممة بعناية بين الحاجة إلى الاستدامة المالية وبين النمو الإقتصادية، وذلك لمساعدة المملكة في معالجة تحديات الدين وبنفس الوقت تعزيز الاستقرار والتنمية على المدى الطويل، ومن المهم التعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين والدائنين وضمان أن تتكيف الإستراتيجية مع الظروف الإقتصادية والتحديات التي تواجه الأردن في أي وقت.

آليات التعامل مع التحديات

- تنويع وزيادة مصادر الإيرادات.
- إدارة وتقليل الديون بحذر.
- ترشيد الدعم المالي.
- تنويع الاقتصاد وتحقيق النمو المستدام.
- الشفافية والمساءلة.
- تعزيز الشفافية في عمليات إنفاق الموازنة لتعزيز الثقة العامة.
- تعزيز آليات الرقابة المالية والمساءلة، بما في ذلك الفحوصات الدورية.
- مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والشركات والجمهور بنشاط في مناقشات وقرارات الموازنة.
- السعي لبناء توافق عبر الخطوط السياسية لضمان استقرار واستدامة السياسات المالية.

2.
القطـاع الصناعـــي

تُعتبر الصناعة بقطاعاتها المختلفة من أهم عناصر بل وأعمدة الاقتصاد الأردني بالنظر لإسهاماتها المباشرة وغير المباشرة من خلال علاقتها بالكثير من القطاعات إن لم تكن كلها، حيث يمكن إجمال تلك الإسهامات والتي أهمها المساهمة في الناتج القومي الإجمالي.

كما يحتل القطاع الصناعي مركز الصدارة من حيث **التصدير، وتنوع الأسواق المُستهدفة** لتشمل معظم قارات العالم وهو بذلك مصدر رئيسي من مصادر الاستقرار المالي وتوفير العملة الصعبة، وهو من أهم القطاعات المُشغِّلة للعمالة في الأردن. كما يملك القطاع الصناعي ميزات خاصّة على صعيد **جذب الفرص الإستثمارية وتوفيرها على الصعيدين المحلي والخارجي**، ويظهر ذلك جلياً في الأرقام التالية: [40]

1. **مساهمة مميزة في الناتج المحلي الإجمالي**: 23.1% مساهمة القطاع الصناعي (التحويلي والاستخراجي) في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023.

2. **الأعلى حصّة من الصادرات الوطنية**: 88.3% من الصادرات الوطنية، بأكثر من 7.3 مليار دينار مع نهاية عام 2023.

3. **من حيث التشغيل وخلق فرص العمل**: 209.3 ألف عامل/ة يعملون في القطاع الصناعي ومسجلين في الضمان الاجتماعي، ويشكل 42% من إجمالي العمالة المسجلة في القطاع الصناعي.

4. **الأعلى جذباً للاستثمار**: استحوذ القطاع الصناعي على الحصة الأكبر من الإستثمارات المستفيدة من قانون البيئة الإستثمارية خلال عام 2022، حيث إستحوذ القطاع على 58.3% من إجمالي الإستثمارات المسجلة وبحجم استثمار بلغ 648.6 مليون دينار أردني.

ولهذا لا بد من إيلاء هذا القطاع الضخم والمتنوع الرعاية والاهتمام والتخطيط الذي يستحق، وتوفير متطلبات نموّه وتوسعه ليستمر بأداء أدواره الإقتصادية والوطنية، حيث يوضح الجدول التالي حجم المنشآت الصناعية وتعدد مستوياتها وأنشطتها، والتي بلغ عددها 16.688 منشأة في عام 2022. [41]

40 غرفة صناعة الأردن، تطورات القطاع الصناعي الأردني لعام 2022.

41 غرفة صناعة الأردن، تطورات القطاع الصناعي الأردني لعام 2022.

الجدول (4) أعداد المنشآت الصناعية بحسب القطاعات الفرعية العشرة (2021-2022) منشأة

القطاع الصناعي	2021	2022	معدل التغير 2022-2021
المجموع	16.841	16.688	**-0.9%**
الصناعات الجلدية والمحيكات	1,042	1,030	**-1.2%**
التعبئة والتغليف والورق والكرتون واللوازم المكتبية	872	867	**-0.6%**
الصناعات العلاجية واللوازم الطبية	151	149	**-1.3%**
الصناعات التموينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية	2.924	2.823	**-3.5%**
الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات	5.552	5.522	**-0.5%**
الصناعات الإنشائية	2.634	2.663	**1.1%**
الصناعات البلاستيكية والمطاطية	642	641	**-0.2%**
الصناعات الخشبية والأثاث	2.202	2.140	**-2.8%**
الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل	743	756	**1.7%**
الصناعات التعدينية	79	97	**22.8%**

يتولى القطاع الصناعي توفير العديد من المنتجات لتلبية الاحتياجات المحلية والتصدير للخارج، مما يشكّل عنصراً من عناصر الاستقرار الوطني من ناحية تقليل الاعتماد على الاستيراد والحدّ من استنزاف الموارد وبالتحديد المالية منها؛ فنمو هذا القطاع عامل رئيسي في تطوير القدرات التشغيلية التي نحن بأمس الحاجة لها في ضوء التزايد المستمر في معدلات التعليم ونسب البطالة المرتفعة.

يمتلك القطاع الصناعي في الأردن العديد من المقومات ونقاط القوة التي يمكن أن تعزز من حجمه ودوره الإقتصادية والتنموي؛ ومن البديهي أيضا أن يواجه هذا القطاع العديد من المعيقات والتحديات التي تتطلب العمل على إزالتها أو التخفيف منها للإسهام في إطلاق الطاقات الكامنة في هذا القطاع، حيث تشكّل هذه التحديات والمعيقات سبباً في محدودية إسهام القطاع في الناتج المحلي نسبة للإمكانات المتاحة، وأصبحت الحاجة ملحّة لتصحيح هذا المسار الذي يشهد تنافسية عالية من دولٍ ذات قدرات تصنيعية ضخمة وأسواق عالمية مفتوحة تضع ضغوطاً متزايدة على الصناعة الوطنية.

وفي هذا السياق، يلاحظ الثبات النسبي في القدرات التصديرية للقطاع الصناعي وتراجع إجمالي النمو الذي يحققه كمؤشر على الحاجة لجهد متكامل ووطني من القطاعين العام والخاص، إلى جانب السلطة التشريعية وغيرها من المؤسسات والقطاعات ذات الأثر لتوفير متطلبات وممكنات النهوض بهذا القطاع الحيوي. ولربما من الجائز القول أن **الرؤية العامة لهذا القطاع تحتاج إلى إعادة هيكلة بحيث يعاد توجيهها على ضوء الطلب والتنافسية والقدرات من المواد الأولية والحاجات المحلية.**

رؤية الحزب للقطاع الصناعي

1. من حيث العمالــة

على الرغم من كل ما ذُكر، يستمر قطاع الصناعة بلعب دور هام على صعيد المساهمة في حل مشكلة البطالة وتوأمها الفقر من خلال توفير المزيد من فرص العمل والقدرات التشغيلية مما يستدعي إحاطة هذا الجانب بالعناية من حيث تقاطعها مع القطاعات الأخرى وفي مقدمتها التعليم والتأهيل لتوفير الموارد البشرية القادرة على تلبية حاجات هذا القطاع الحالية والمستقبلية.

ويتعزز هذا الرأي من خلال ما تشير له مؤشرات المرونة في التشغيل من حيث كون الصناعة ما زالت تمتلك إمكانات إضافية في حين أن القطاع العام مثلاً، وبالرغم من استمرار الرغبة في العمل فيه، لم يعد يملك ذات المرونة والإمكانات في تلبية متطلبات فرص العمل والتشغيل. خصوصاً في الوقت الذي شهدت فيه القطاعات المشغلة الرئيسة للأردنيين انخفاضاً في أعداد العاملين لديها، حيث برز دور القطاع الصناعي في عام 2020 بوصفه الوحيد الذي شهد نمواً في التوظيف، وهو ما يعزز **رؤية وفهم حزب الميثاق الوطني الإقتصادية من حيث ضرورة العمل بالاتجاه القادر على حل القضايا الوطنية واحترام مخرجات التجارب وما تفرزه المؤشرات لنتمكن من التعامل الفاعل مع مختلف القضايا وفي مقدمتها البطالة، والتوقف عن الضغط للمزيد من التوظيف في القطاع العام على حساب الكفاءة والإنتاجية** وبالتالي تعميق مشكلاته وترهله.

وتتركز العمالة في الأردن بشكل رئيسي 52.8% في عدة أنشطة إقتصادية منها؛ أنشطة الأسر المعيشية 26.6% وفي أنشطة الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي 13.7%، وفي أنشطة تجارة الجملة والتجزئة 12.5%، وتُعتبر هذه القطاعات هي المُشغّل الرئيس للعمالة، فيما تتوزع العمالة الأخرى 47.2% في بقية القطاعات.[42]

وبالتالي علينا أن ندرك ونعترف بأن **تحقيق النمو من خلال تحفيز القطاعات ذات المرونة العالية في التشغيل** يمثل أحد أهم المخارج والحلول الموضوعية الواقعية التي يتبناها الحزب في خططه وبرامجه للتصدي للمشكلات.

42 المجلس الإقتصادي والاجتماعي، المجلس الإقتصادية والاجتماعي، تقرير حالة البلاد 2023، صفحة 84.

2. من حيث الإستثمار

يملك القطاع الصناعي الأردني العديد من المزايا التي تؤهله للعب دور هام على صعيد الاقتصاد الوطني وتحقيق المنافع المرجوة من الإستثمار والقدرة على جذبه وتوطين رأس المال المحلي وزيادة تشجيعه على أخذ المبادرة لعدد من الأسباب، منها الاستقرار الأمني والسياسي، وموقع الأردن الإستراتيجي المميز، وتوفر المواد الخام الأولية، كما أن الأردن يحظى بعلاقات إقتصادية مؤطرة باتفاقيات تجارية، إلى جانب العديد من المناطق التنموية والصناعية ذات المزايا والحوافز المتنوعة.

يُضاف إلى كل ما ذكر، أن العديد من الفرص الإستثمارية في القطاعات الصناعية الواعدة تمنح المُستثمر حوافز استثمارية متنوعة ومزايا ربحية وقدرة على الاستفادة من الحوافز المطروحة، بالإضافة إلى الموادر البشرية الكفؤة.

تحديـــات قطـاع الصنـــاعة في الأردن

1. **ارتفاع كلف الإنتاج** من طاقة ونقل وعمالة وغيرها، مما يشكّل تحدياً رئيساً للصناعيين والمعيق الأول لهم.

2. **نقص وتراجع كفاءة ومستويات إعداد الكوادر والموارد البشرية والفنية المدربّة والمؤهلة** التي يمكن لها تلبية حاجات العمل الصناعي في العديد من التخصصات.

3. **المعيقات والصعوبات في النظام المالي والتمويلي للمنح والقروض الصناعية** ومحدودية حوافزها وارتفاع كلفتها وإشتراط الرهن العقاري.

4. **معيقات وصعوبات إجرائية وتشريعية وبشرية وغيرها**، والتي تؤدي لإرتفاع مستوى الروتين الحكومي وأثره من حيث الإجراءات وتعدد المرجعيات وتعقيد متطلبات الحصول على الموافقات المبدئية والنهائية وغيرها من الممارسات المعطلّة في بعض الأحيان وذات الطابع المزاجي والشخصي.

5. **المنافسة الحادة مع البضائع المستوردة** وإلتزامات الأسواق الحرة.

6. التحديات والصعوبات الناتجة عن **تبنّي بعض الدول لبرامج تحوّل إقتصادي** قد تتضمن بعض الإجراءات وسياسات الإغلاق، إلى جانب تغيير الإجراءات ومتطلبات التصدير وغيرها.

7. **مشاكل عدم الاستقرار السياسي الإقليمي** والمرتبط بسلاسل الإمداد العالمية، وما قد يترتب أو ينجم عن ذلك من إرباك وتذبذب في العرض والطلب.

8. **الكلف العالية للأبحاث والتطوير الصناعي** والتي تُبقي على الفجوة الصناعية بين الدول وتعُيق نهوض قطاعات واعدة فيها.

9. تحديات تتعلق **بالتصدير وشهادات المنشأ** وغيرها من الإجراءات والموافقات.

10. **ضعف ومحدودية القدرات التسويقية والترويجية** وارتفاع كلفها في حال التسويق للخارج.

الإجـــراءات المقترحة

1. **إصلاح المنظومة التشريعية المرتبطة والمؤثرة على القطاع** لجهة توحيد المرجعيات وإزالة الغموض والتعقيد الذي يسمح بالاجتهادات الشخصية بما يصب في مصلحة جذب الإستثمارات المحلية والدولية وتحقيق الشراكات، حيث يفضّل المُستثمر التعامل منظومة قوانين واضحة ومحددة وغير معقدة مرتبطة بجداول زمنية واضحة للإنجاز وربط الإجراءات بالمدد اللازمة لتنفيذها تحت طائلة القانون بما يمنح المستثمر ضمانات ليست فقط سياسية وإنما أيضاً قانونية وقضائية.

2. **بناء وتوفير قاعدة بيانات تفاعلية**، تتضمن تحليلات ذكية ودراسات إحصائية وغيرها من مستلزمات القرار الإقتصادية والإستثماري.

3. **حل إشكالات ومطالب استثمارية** مثل تملّك الأموال غير المنقولة، لغايات التمويل وقواعد الرقابة والتفتيش وغيرها.

4. **منظومة تمويل لقطاع الإستثمارات الصناعية الصغيرة والمتوسطة**، من خلال **صندوق أو بنك وطني للتنمية والتمويل** والتخفيف من المتطلبات والشروط الحكومية لتسهيل بيئة الأعمال على هذا الصعيد.

5. **توفير بدائل للطاقة** مثل الربط مع شبكة الغاز وإعادة النظر في التعرفة الكهربائية الممنوحة للصناعيين والمستثمرين لخفض كلف التشغيل من هذا الجانب.

6. **إطلاق حملة موسعة ودورية لتعزيز دور الصناعة المحلية وحصتها السوقية وتنافسيتها مثل برنامج «صنع في الأردن»**، وذلك من خلال زيادة المكوّن المحلي عبر العطاءات وأنظمة المشتريات المحلية، ومراجعة خطط الوزارات ذات الأثر الثقافي مثل التعليم والشباب والثقافة للمزيد من التعريف بالصناعة المحلية وتنوعها وجودتها ومعالجة الصورة النمطية حول ذلك كمعيق ومحدد لسلوك المستهلك.

7. **دعم الصادرات الوطنية من خلال تحسين أنظمة إصدار شهادة المنشأ وسياسات العبور والتعامل بالمثل وغيرها**، لضمان زيادة تلك الصادرات وتكثيف دور الهيئات والممثليات في فتح الأسواق والترويج للفرص الإستثمارية عموماً وذات القيمة المضافة خصوصاً بالشراكة مع القطاع الخاص.

8. **العمل على رفع الكفاءة والتنافسية للصناعة المحلية** من خلال برامج الدعم الفني والبحث العلمي والتشبيك مع الجامعات في هذا الخصوص وكذلك برامج التدريب والتأهيل المهني بحسب الحاجات الصناعية.

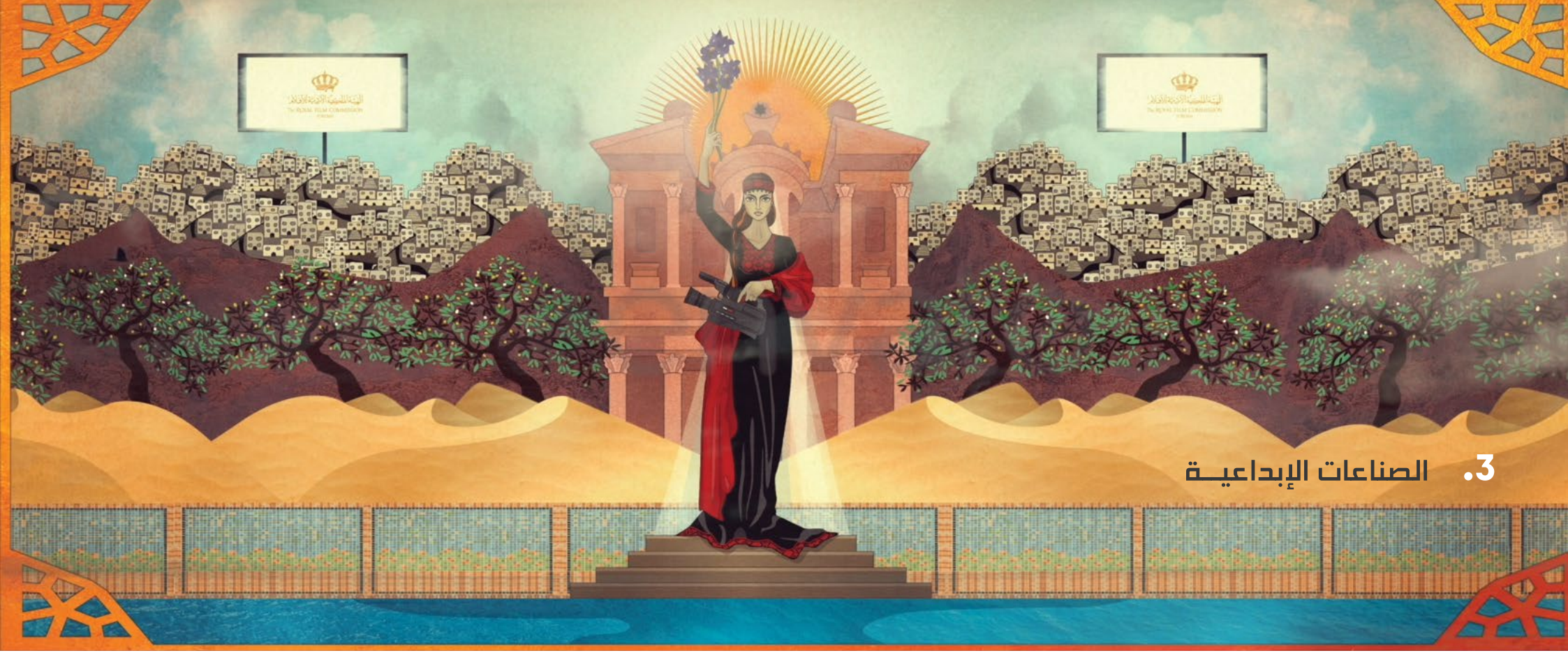

3. الصناعات الإبداعيــة

يُعتبر الاقتصاد المعرفي من أسرع القطاعات نمواً في عصرنا الحالي؛ حيث نشهد بشكلٍ متسارع تطورات تقنية ومعرفية مُتلاحقة، وهذا النوع من الاقتصاد يبني على تطوير ورفع تنافسية رأس المال البشري من خلال تأهيله وتزويده بالمهارات والمعارف التقنية عالية الجودة، بالإضافة إلى تحفيز الإبداع والإبتكار وتوفير الظروف والبيئة اللازمة لهما للنمو، وهذا ما يمكن أن يمنح الأردن فرصة هامة للمنافسة في هذا المجال من حيث توافر البنية التحتية من تعليم وثقافة مجتمعية معتدلة بما يمكنها أن تكون حاضنة طبيعية لتطوير الطاقات البشرية الخلاقة والمبدعة.

ويتجلى الرهان على مستقبل هذه الصناعات من خلال توضيح الموقف منها **كقطاع قائم على الابتكار والتنافس وحل المشكلات والقدرة على السرد وإتقان الاتصال**، وبالتالي فإن إدراك الحاجة لتطويره ورعايته سيتيح ليس فقط تحقيق الأهداف والغايات المباشرة منه، وإنما أيضاً تمكينه من لعب دور ثانوي باعتباره جزءاً من البنية التحتية لتطور العديد من القطاعات المرتبطة به، وعنواناً لجذب وتحفيز القدرات التنافسية والإبداعية من قبل الدولة تجاه أبنائها وبناتها المبدعين.

وحيث يتسم هذا القطاع بطبيعته الريادية والإبداعية، وبالتالي فهو بالضرورة **بيئة خصبة لانطلاق المبادرات الشبابية المنتجة والمشغّلة** بل والقادرة على توفير فرص موازية من خلال الخدمات المساندة للقطاعات الأخرى وتحديداً في مجال التسويق والترويج والتصميم وغيرها. كما يرتبط نمو هذا القطاع بمدى وحدود توفّر منظومة تعليم قائمة على التفكير النقدي وتعزيز الخيال الخصب وإتاحة الفرص أمام تنمية مهارات التفكير وحل المشكلات، بالإضافة إلى العلاقة الشديدة التي تربط قطاع الصناعات الإبداعية مع المناخ الثقافي والإعلامي وبالتأكيد مستويات التعبير والحريات العامة.

كما يحتاج هذا القطاع لتعريف واضح «**للصناعات الإبداعية**» كمُقدمة لتأطيره وتنظيمه وتوحيد مرجعياته التشريعية والتنظيمية، إلى جانب تعويض النقص الكبير في الإحصائيات والدراسات المحدّثة والتي يجب توفيرها كأساس موضوعي للتعامل معه كقطاع ناشئ وواعد حيث تشير آخر الأرقام المتوفرة إلى أنّ قطاع الصناعات الإبداعية يُساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بأكثر من 2%،[43] ويتصدّر الصناعات الإبداعية من ناحية القيمة كل من «**التصميم المعماري والهندسة، والنشر، والألعاب الإلكترونية**»، ومن الممكن القول أنها تُسهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتجاوز العديد من الصناعات الأخرى بما في ذلك التعدين، والكهرباء والمياه، ويقترب من الإسهام المباشر للقطاع الزراعي، مما يستدعي العمل على بناء قاعدة بيانات تتيح مُتابعة هذا القطاع وقياس ومراقبة مستويات إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي وقدراته التشغيلية وغيرها.

وحالياً وعلى سبيل المثال لا الحصر، يصدّر الأردن في مجال الحلي والمجوهرات سلعاً من هذا النوع بقيمة إجمالية بلغت 560 مليون دينار في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2023،[44] تحتل الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق الصدارة كوجهات للتصدير فيها، في حين أن أهم ثلاث شركاء نستورد منهم مُتطلبات هذه الصناعة هم إيطاليا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وعلى صعيد إنتاج **الأفلام السينمائية**،[45] وفي الربع الأخير من عام 2019، استضاف الأردن 18 إنتاجاً عالمياً نتج عنه أكثر من 35 مليون دولار، وساهم القطاع في توفير 8700 فرصة عمل بدوام كامل أو جزئي في عام 2021 لوحده، في حين بلغ مجموع الوظائف منذ إنشاء القطاع 121 ألف وظيفة، وإجمالي قيمة الأفلام التي تم إنتاجها في الأردن أكثر من 272 مليون دولار أمريكي حتى عام 2020، وبناءً على ذلك تُظهر صناعة المرئيات وبالتحديد الأفلام فرصاً وإمكانات كبيرة للنمو بشكل أساسي مما دفع العديد من جهات وشركات كبرى للدخول في السوق المحلي في الوقت الذي تم فيه أيضاً خسارة فرص أخرى للمزيد من الأنشطة السينمائية لصالح دول مجاورة والذي نتج عن المعيقات التشريعية والإجرائية والتمويلية وتعدد المراجع ومتطلبات الموافقات وبطء وغموض الإجراءات الذي يؤدي إلى توسع في سلطات التقدير الشخصي للموظفين.

43 الموقع الإلكتروني لرؤية التحديث الإقتصادية، www.jordan.vision.jo، قطاع الصناعات الإبداعية.

44 دائرة الإحصاءات العامة، التقرير الشهري حول إحصاءات التجارة الخارجية في الأردن، آب 2023.

45 الموقع الإلكتروني لرؤية التحديث الإقتصادية، www.jordan.vision.jo، قطاع الصناعات الإبداعية.

إلا أن هذه الصناعة ما تزال تملك فرصاً وإمكانات قوية تمكنها من النمو وتغذية العديد من الصناعات الفرعية الإبداعية الأخرى بما في ذلك **وسائط الإعلام والتصميم والفن والموسيقيين وشركات العلاقات العامة والتسويق ومصوري الفيديو وخبراء الإنتاج المرئي والمسموع ومصممي الجرافيك** وغيرهم الكثير.

وعلى صعيد آخر، شهد **قطاع التصميم** نمواً محلوظاً خلال السنوات الخمسة الماضية؛ يعود إلى تزايد الاهتمام الدولي والرغبة في الإستثمار في هذا المجال وتوفر البنية التحتية التعليمية والمنصات الترويجية مثل «**أسبوع عمان للتصميم**» الذي بدأ في عام 2016، إلا أن قطاع التصميم القائم على الإنتاج يتأثر بشكلٍ كبير بارتفاع الكلف وفي مقدمتها المواد الخام من محيكات، إلى جانب صغر ومحدودية السوق المحلي في ظل منافسة قاسية من منتجي الدول منخفضة التكلفة مثل تركيا والصين مما يهدد قدرة هذا القطاع على الصمود، حيث تفضل المصانع تلبية الطلب من خلال المنتجات الاستهلاكية بدلاً من زيادة الكلف الناتجة عن شراء حقوق تنفيذ التصاميم القائمة على الابتكار للمصممين والمبدعين.

أما في قطاع **تصميم الخدمات** تحتل **فنون العمارة** المركز الأول حيث تعتمد على صناعة الإنشاءات ذات التاريخ الطويل والخبرات المتراكمة وبالتالي فهي أكثر نضوجًا من بين صناعات التصميم الخدمي ذات الصلة وتتميز بالطلب العالي والمستمر ومستوى قوي من الصادرات بوجود شركاء رئيسيين من قطاعات فرعية ومساندة مثل **صناعة الحجر وصناعة المفروشات والإكسسوارات والبلاط والسيراميك** وغيرها.

ومع ذلك، ولغايات خفض الكلف وزيادة الربحية، يقلل مطورو العقارات ومحترفو البناء من أهمية الإبداع والابتكار للمهندسين المعماريين، وغالبًا ما يسعون لتجاوز مشاركتهم في البناء، بالرغم من أن التعليم المعماري يعدّ من أقوى البرامج التعليمية على مستوى التعليم العالي في البلاد ويحظى بسمعة وتنافسية عالية ناتجة عن جودة المخرجات.

ومن الصناعات التصميمية الناضجة في الأردن ذات الصلة بقطاعيّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي **الصناعات البصرية المساندة وتصميم الجرافيك وتصميم الويب والإعلان**، حيث يستمر تميز الأردنيين بشكل متزايد محليًا وعالميًا بمهنيتهم ومهاراتهم التقنية المتقدمة في هذه المجالات، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى البنية التعليمية التحتية في هذا المجال، إلى جانب العنصر

البشري وتوسع برامج التعليم الأجنبية ودورها في تزويد العاملين بالمهارات اللغوية، علاوة عن كون العمل في هذا القطاع منخفض التكلفة ومناسب ولا يتطلب استثمارات رأسمالية عالية، فهي خدمة يمكن تصديرها بشكل مرن مع فرص كبيرة لتوسيع وتنوع السوق، بالإضافة إلى إمكانات العمل عن بُعد والتي تفتح آفاقا تشغيلية إضافية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك **تصميم الرسوم المتحركة والجرافيك المتحرك** وهو تخصص ناشئ يحظى بدعم كبير ومُتوقّع أن يشهد نمواً سواء من منظور صناعة تكنولوجيا المعلومات أو بسبب أن صناعة الأفلام بدأت بالتواجد والنشاط في الأردن.

تحديـــات قطـاع الصنـاعات الإبداعيـة

- **محدودية وصغر السوق المحلي** والتي لا توفر فرصا وطلباً كافياً يجذب الشباب لاختياره كمهنة قادرة على توفير العيش الكريم.

- **تصوّر مسبق وغير دقيق لأهمية وجدوى الاتصالات البصرية** وتأثيرها على نمو وتطوير الأعمال.

- **عزوف القطاع الخاص** عن تمويل إنتاج المحتوى الثقافي والإبداعي والفني.

- **ضعف القناعة لدى الفئات العمرية الشابة بجدوى المشاركة في المؤسسات والهيئات التنظيمية للقطاعات الفنية والإبداعية** وبالتالي يلجؤون وفي معرض بحثهم وحاجتهم لمنصات للتعبير عن طاقاتهم، لبناء فضاءات وبدائل تُضعف من القوة التمثيلية لتلك المؤسسات وتُبقي من جهة أخرى الشباب دون حماية عمالية.

- **تركز النشاط الفني والإبداعي في العاصمة دون المحافظات** ليعكس ذلك غياب الفضاءات الإبداعية عن المحافظات ويحرم شاباتها وشبابها من التعبير عن ذاتهم.

- **هجرة العديد من الحالات المبدعة** بحثاً عن الرزق في تهديد لهذا المكون الثقافي والصناعي الهام.

- **حداثة الإهتمام** والتخطيط والإنتباه الرسمي لقطاعات **الصناعات الإبداعية**.
ضعف البنية التحتية من المساحات الثقافية في المسارح والمهرجانات والفضاءات الثقافية، ونقص المؤسسات المساندة وضعف كفاءتها التعليمية المتخصصة منها.

- **اختلالات جوهرية في قطاعات التعليم** من حيث المحتوى النقدي الابتكاري والإبداعي، وكذلك ضعف الوسائل والأدوات التعليمية الملائمة لتطوير المهارات والكفايات الإبداعية اللازمة لهذا القطاع.

- **ضعف البنية التقنية والقدرات التمويلية اللازمة** في بعض القطاعات لتملك الأجهزة والأدوات الأدوات الحديثة في ضوء تسارع تطورها وارتفاع كلفها وغياب الحوافز الجمركية والضريبية حولها.

- **تطوير البيئة لفهم متطلبات عمل القطاع الإبداعي** حيث ما زالت تدار بعقلية بيروقراطية لا توفر بيئة أعمال وريادة بل تقترب من كونها طاردة للشباب العاملين في القطاعات الإبداعية.

- **سوق محلي صغير** وعقبات مالية في التسويق والترويج لتصدير الطاقات والكفاءات الإبداعية.

- **تنافس غير متكافئ مع أسواق السعودية والخليج** التي تملك مقدرات تمويلية وقدرة على تقديم حوافز ودفع مبالغ مضاعفة لتكون هي المركز الإبداعي والفني في المنطقة.

الإجراءات المقترحة

إن حزب الميثاق الوطني وعلى هذا الصعيد يدعو لتعامل إستثنائي مع هذا القطاع بالنظر لأهميته وأثره على شباب الوطن ومستقبلهم الثقافي والإبداعي والإقتصادية، وبالتالي:

- **لا يجوز التعامل مع أي كلف على الموازنة والإيرادات العامة** ناتجة عن أي حوافز أو إعفاءات ضريبية لهذا القطاع بمنطق مالي مجرد أي بحساب الأرقام بل بحساب الأثر العميق والبعيد المدى لتلك الاستثناءات.

- **الإعتراف بأن التعامل مع الحريات والبنية الثقافية للشباب يتم فقط من بوابة الحوار والاحترام** وليس من بوابة السلطة والمنع، وبالتالي يترتب على ذلك اشتقاقات وممارسات على صعيد التعليم والإعلام والثقافة كفضاءات ومساحات لبناء حالة الفهم المتبادَل وردم الهوة الثقافية بين الأجيال أو التباينات بين البيئات.

- **المخرجات التشريعية حجر أساس** من حيث حداثتها ومرونتها وملاءمتها للقطاعات الإبداعية.

- **التمويل والقطاع الخاص ركيزة أساسية** من ركائز هذا القطاع والحكومة يجب أن تلعب دور الوسيط النشط والمرن لتسهيل منظومة التمويل والإستثمار.

- **سفاراتنا هي بواباتنا على العالم** وبالتالي تنشيط أدوارها بالترويج وتزويدها بكل ما يلزم لذلك من أدوات ووسائل يلعب دوراً هاماً في نجاح منظومة التطوير.

4. التجـــارة والخدمـــات

على ضوء الحجم الإجمالي المحدود للاقتصاد الأردني، وفي ظل ندرة وشُح الموارد، يمكن تصنيف هذا القطاع بالصغير، مما يعني المزيد من الاعتماد على استيراد السلع والخدمات والحاجات وهو ما يشير له ويعكسه الجدول التالي من حيث موقع الأردن من زاوية الميزان التجاري الذي يقيس انعكاس التبادل التجاري على أداء الاقتصاد، من خلال احتساب الفرق بين القيمة النقدية للواردات من السلع والخدمات مقارنة بالصادرات.[46]

الميزان التجاري للسلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)

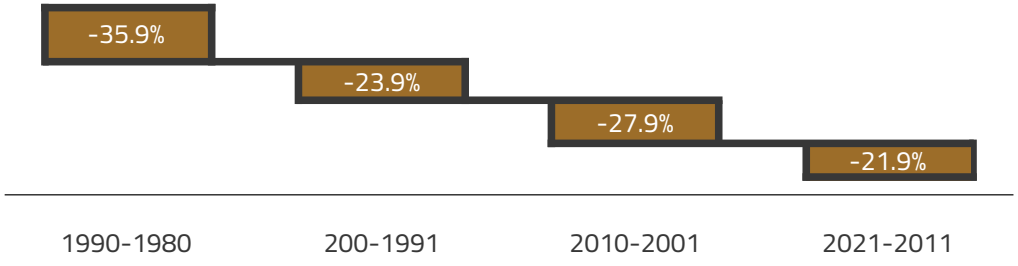

ويُظهر الشكل السابق تسارع وتيرة المستوردات على حساب زيادة محدودة في الصادرات والتي تُبقي الميزان التجاري الأردني يميل لصالح الاستيراد وما يتضمنه ذلك من آثار إقتصادية ليس أقلها النزيف في العملة الصعبة واستمرار الاعتمادية على الأسواق الخارجية في تلبية الحاجات.

وبالرغم من ذلك فقد لعب القطاع التجاري الأردني أدوراً هامة وحيوية من خلال الصلات مع الأسواق المحيطة ودورها في تعزيز النمو في العلاقات والتبادل التجاري وأثره على الترويج للبيئة الإقتصادية والإستثمارية إلى جانب الأدوار الاجتماعية والتنموية الأخرى.

46 منتدى الإستراتيجيات الأردني، السياحة في الاقتصاد الأردني، تشرين الأول 2022.

حجم التجارة الخارجية (2018-2022) بالدينار

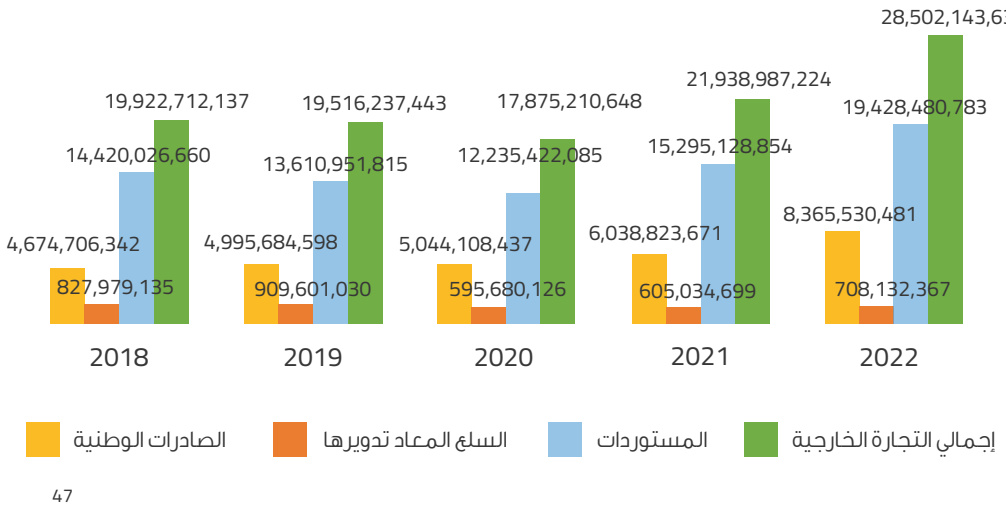

47

مساهمة القطاع التجاري والخدمي في الناتج المحلي الإجمالي (%)

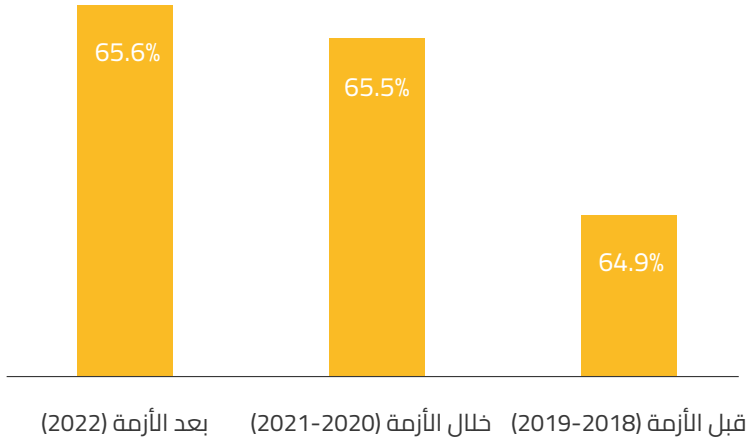

47 غرفة تجارة عمان، قدرة قطاع التجارة والخدمات على التكيف مع الأزمات، تشرين الأول 2023.

ومن حيث حجم الإسهام في الناتج المحلي الأجمالي؛ يحتل قطاع التجارة دور الصدارة حيث بلغت هذه النسبة حوالي 65.5%، بل أن قدرة هذا القطاع على توفير فرص التشغيل والعمل بلغت حوالي 83% من الإجمالي.[48]

كما يمتاز القطاع التجاري بالارتباط الوثيق بالعديد من القطاعات الأخرى وفي مقدمتها قطاعي التعدين والصناعة، بالإضافة للتعاون الوثيق مع كل من قطاعات النقل والخدمات اللوجستية وقطاع الزراعة والأمن الغذائي وقطاع السياحة.

وبناء على ما ذكر، يمكن تصوّر **الدور البارز لهذا القطاع وخاصة على صعيد المساهمة في تدعيم الأمن الغذائي** من خلال توفير السلع الأساسية، وكذلك تنشيط الإستثمارات، وتحفيز القطاعات الإنتاجية المحلية من خلال زيادة القدرات التصديرية لهذا القطاع لما لها من أثر على الصناعات الوطنية، إلى جانب العديد من الأهداف الإستراتيجية الأخرى.

48 غرفة تجارة عمان، قدرة قطاع التجارة والخدمات على التكيف مع الأزمات، تشرين الأول 2023.

التحديـــات

- تُسهم الأوضاع الإقتصادية العامة وفي مقدمتها **الركود الإقتصادية** في الحد من القوة الشرائية والتي تُعتبر المرتكز الأساسي للقطاع.

- **يؤدي عدم الاستقرار في التشريعات والإجراءات الحكومية** في إضعاف البيئة العامة للأعمال، إلى جانب محدودية الخطوات على طريق تحقيق شراكة فعالة مع القطاع الخاص.

- **تؤدي الإجراءات والسياسات المالية** وبالتحديد الضريبية غير المستقرة إلى ارتفاع في الكلف التشغيلية مع صعوبات ملموسة على صعيد التمويل وبالتحديد للمشاريع الجديدة والتي تُعاني أيضاً من الكلف المرتفعة للتأسيس، إلى جانب الصعوبات والعقبات البيروقراطية عند بدء الأعمال وخلال سيرها.

- **الحاجة لرفع القدرات التخزينية وزيادة كفاءة الموانئ والمطارات** والحدّ من الرسوم والإجراءات الروتينية على التخليص الجمركي، في ضوء الارتباط الوثيق مع قطاع النقل والخدمات اللوجستية.

- **التحرير العالمي للتجارة** وظهور التكتلات واشتداد المنافسة بين الدول على جذب وتوطين الإستثمارات يضع القطاع التجاري في قلب القطاعات المُتأثرة بذلك، إلى جانب الآثار الناتجة عن التحديات وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة بمجملها.

الإجراءات

- في صدارة المتطلبات للقطاعات الإقتصادية تأتي أولوية **التحديث والتطوير المستمر للتشريعات والإجراءات** وتمكينها من مواكبة التغيرات في متطلبات التجارة وفي مقدمتها التجارة الإلكترونية.

- العمل على **تخفيض الكلف التشغيلية وإعادة النظر في النسب الضريبية والجمركية**، وإلغاء بدل الخدمات الجمركية المفروضة على المستوردات، وإنجاز مشاريع الأتمتة في المراكز الحدودية واستكمال ربطها لرفع قدراتها وكفاءتها.

- المزيد من **تشجيع حوكمة ومأسسة التكامل بين القطاعات الإقتصادية الصناعية والتجارية والزراعية** بالنظر للترابطات الأمامية والخلفية فيما بينها وباعتبار ذلك التكامل أحد مرتكزات الأمن الوطني وفي مقدمته الأمن الغذائي.

- **تنشيط العمل على فتح أسواق جديدة** من خلال زيادة أدوار السفارات والممثليات الأردنية على هذا الصعيد بما يشمل النظر في إقامة مكاتب تمثيل تجاري في الدول المستهدفة وعلى الخصوص في القارة السوداء، إلى جانب إعادة النظر بقرار وقف الاستيراد من سوريا خصوصاً في ضوء الارتفاع الكبير في كلف الشحن وأثره على الأسعار.

5.
قطـــــاع الاتصـــــالات وتكنولوجيا المعلومات

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن يُعد من **القطاعات الحيوية التي تشهد نموًا وتطورًا مستمرًا، واستثمارات كبيرة في البنية التحتية التكنولوجية**. يتميز القطاع ببيئة تنظيمية مُحفزة للإبتكار والتنافسية، مما ساهم في جذب الإستثمارات الأجنبية وتعزيز التعاون الدولي.

يتوجه الأردن نحو تسريع وتيرة التحول الرقمي في مختلف القطاعات، من خلال تطبيق حلول تكنولوجية متقدمة تسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الكفاءة الإنتاجية.

بالرغم من التحديات التي يواجهها، يستمر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن في النمو والتطور، مؤكدًا على دوره كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

تم الكشف عن إحصاءات مهمة حول استخدام الإنترنت والتكنولوجيا في الأردن للعام 2023. ووفقًا للإحصائيات، أظهرت النتائج أن نسبة الأشخاص الذين يتصلون بالإنترنت قد وصلت إلى 91%، مع تفضيل كبير للاتصال عبر الأجهزة الخلوية بنسبة 77% مقارنة بـ22% يستخدمون أجهزة اللاب توب وأجهزة أخرى.

وبلغ عدد الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن نحو 2000 شركة، لديها ما يقارب من 40 ألف موظف. كما بلغ عدد الشركات الناشئة والريادية نحو 450 شركة ضمن مجالات مختلفة وأحدث التطبيقات التكنولوجية في الأردن وخارجها، كما أن هناك حوالي 11 جهة استثمارية. كما بلغ عدد الخدمات الإلكترونية التي أطلقتها وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة 613 خدمة عام 2022.

التحديـــات

- **البنية التحتية والتغطية**: الحاجة إلى الاستمرار في تحديث وتوسيع البنية التحتية للاتصالات لضمان تغطية شاملة وموثوقة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق النائية.
- **التنظيم والسياسات**: تعديلات في الإطار التنظيمي قد يكون معقدًا أو متقادمًا، مما يعيق نمو القطاع ويحد من الإبتكار.
- **المهارات والتدريب**: نقص المهارات الرقمية والتقنية في سوق العمل، مما يحد من قدرة القطاع على الإبتكار والتوسّع وذلك بسبب مخرجات التعليم.
- **الأمن السيبراني**: زيادة التهديدات السيبرانية التي تواجه البنية التحتية الرقمية والبيانات.
- **تمويل المشروعات الناشئة**: صعوبة حصول المشروعات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التكنولوجيا على التمويل.

الإجـــراءات

- **تحفيز الإستثمار في تقنيات جديدة مثل الجيل الخامس (5G) وتقنيات الألياف الضوئية**، بالإضافة إلى تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوسيع نطاق البنية التحتية وتحسين جودتها، علماً أن تقنية الجيل الخامس بدأت من قبل شركات الاتصالات.
- **استقرار التشريعات وتطبيقها والإلتزام برؤية التحديث الإقتصادية** 2033 ومراجعة وتحديث الأنظمة والقوانين المحفزة لتشجيع الإبتكار والإستثمار في القطاع، وتبسيط الإجراءات الإدارية لتسهيل بدء وتوسيع الأعمال في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- **تطوير برامج التعليم والتدريب المتخصصة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**، بالإضافة إلى تشجيع الشراكات بين الجامعات والشركات لضمان توافق المهارات مع احتياجات السوق.
- **تعزيز قدرات الأمن السيبراني من خلال تطوير الإطار التنظيمي والسياسات الأمنية**، وتشجيع الشركات على اعتماد أفضل الممارسات الأمنية، وتوفير التدريب المتخصص في مجال الأمن السيبراني، علماً أن مركز الأمن السيبراني باشر عمله منذ فترة ليست طويلة، وعلى الرغم من قيامه بعمل جيد، إلا أنه بحاجة إلى مزيد من الدعم.
- **استثمارية تركز على قطاع التكنولوجيا**، بالإضافة إلى دعم الحكومة للمشروعات الواعدة.

6. القطـــاع الزراعـــي والأمـــن الغذائـــي

أ. القطـــاع الزراعـــي

يواجه العالم أحد أصعب التحديات والمتمثل بقضايا الأمن الغذائي بمفهومها الشامل التي لا تحتمل التأجيل أو التلكؤ، ويتوجب التعامل معها انطلاقاً من رؤية وتخطيط إستراتيجي مُرتبط بأهداف مُحددة ودراسة مُعمّقة للموارد، وبلورة الخطط التنفيذية والجداول الزمنية وإعداد الهيئات والكوادر البشرية المؤهّلة لتطبيقها في ظلّ معايير قياس أداء وتقييم.

يحتلّ القطاع الزراعي موقعاً أساسياً نظراً لدوره التنموي، ويشكّل نهج وأسلوب حياة، **فهو ركيزة الأمن الغذائي وضمان السيادة والاستقلال الوطني، وهو مصدر للمواد الغذائية المحلية، يقلل من الاعتماد على الاستيراد ويحدّ من أثر التقلبات السياسية.**

لقد أثّرت **سياسات الإنفتاح الإقتصادية وتحرير التجارة العالمية** على الزراعة الأردنية، فالملكيات أسرية وصغيرة فرضت عليها مستويات تنافسية عالية ومعايير تصدير صارمة. ومن جهة أخرى، يوصف الواقع الغذائي الأردني بالهش مما يستوجب الخروج من دائرة ترحيل الأزمات نحو الحلول الابتكارية القادرة على التعامل مع هذا الواقع الحساس.

كما أن **تدنّي الربحية وتراجع الكفاءة الإنتاجية والهجرة نحو المدينة** أدّت إلى المزيد من تراجع هذا القطاع وتعميق مشكلاته، بالرغم من أهميتة ومحوريتة، بالإضافة إلى عقود عديدة من إهمال الحكومات المتعاقبة ومستويات الإنفاق المتراجع.

وتشير الأرقام إلى **تواضع حجم ميزانية وزارة الزراعة**، حيث تبلغ 2% من الناتج المحلي الإجمالي يذهب معظمه للنفقات الجارية، في حين يستمر الإنفاق الرأسمالي بالتراجع مهدداً جدية نجاح الخطط والإستراتيجيات الحكومية.

وخلال تجربة وباء كوفيد قام القطاع الزراعي بدوره الوطني بشجاعة بالغة بالرغم من كل المعوقات والتحديات، وللأسف عدنا للحلول المجتزأة بدلاً من إطلاق خطة إنقاذ وطني للقطاع الزراعي.

يؤكد حزب الميثاق الوطني من خلال برنامجه على فهمه وإدراكه لمخاطر عدم التعامل مع القضايا بالجدية والعمق المطلوبين، وسيسعى لتحويل هذه الورقة إلى إستراتيجية تنفيذية شاملة والدعوة لخطة طوارئ وطنية تستنهض القطاعات والمؤسسات كافة لإعادة القطاع الزراعي الأردني للعب دوره الحقيقي إقتصادياً واستعادة موقعه، والذي يمثل نهج وأسلوب حياة حيوي للنسيج المجتمعي والثقافي الأردني ويستهدف تحقيق الرفاهية المطلوبة للعاملين والمشتغلين به هو حق.

ب. الأمن الغذائي

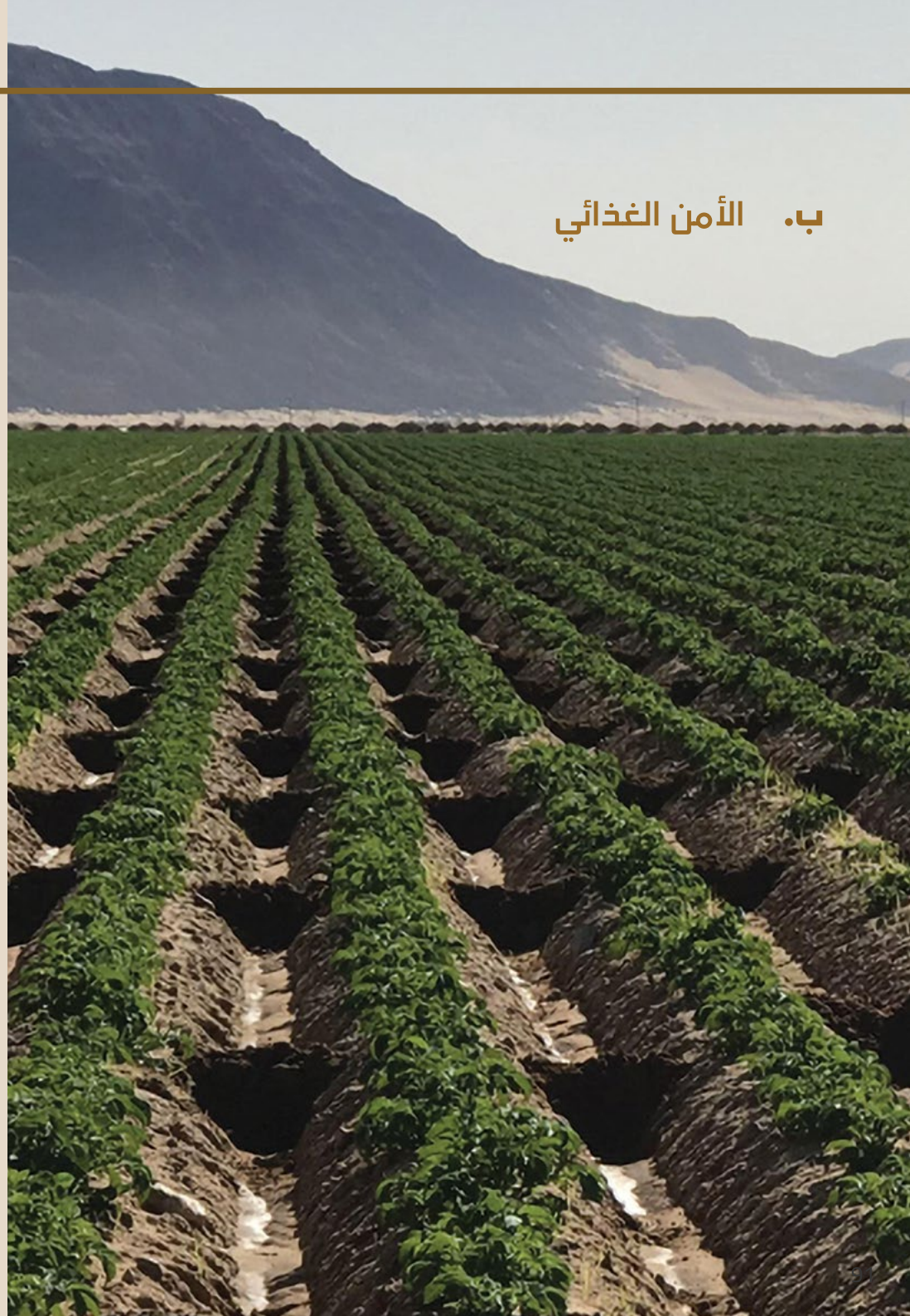

لقد أصبح موضوع الأمن الغذائي يشكل هماً وطنياً أردنياً، وذلك نتيجة **لعمليات التحضر والعولمة، وتأثيرات التغير المناخي، والزيادات والتذبذب في الأسعار العالمية،** علاوة على تأثر الأمن الغذائي في الأردن بأزمة **اللجوء السوري، وتراجع تحويلات الأردنيين في الخارج، بالإضافة إلى نقص الدعم المُقدم لوكالة غوث وتشغيل اللجئين الفلسطينيين.** في الآونة الأخيرة كان لجائحة كورونا أثر بارز في تسليط الضوء على أهمية ومركزية الأمن الغذائي. ومن هنا، فإن الحاجة إلى وجود إستراتيجية للأمن الغذائي هي حاجة ملحة لا يمكن غض النظر عنها. وتُشكل صياغة وتنفيذ إستراتيجية الأمن الغذائي وبرنامجها التنفيذي فرصةً وتحدياً في آن واحد. ويُشكل تحقيق الأمن الغذائي شرطاً مُسبقاً ومُتطلباً رئيسياً لتحقيق الأمن الإنساني والوطني، وستساهم هذه الاستيراتيجية في تحقيق النمو والازدهار واستدامة الوضع في الأردن كمركز للاستقرار والسلم في الإقليم.

إن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب إنتاج وتوفير المواد الأساسية، كالقمح، والأرز والسكر و الأعلاف، مبيناً أن المملكة يتعذر عليها إنتاج هذه المواد لعدم توفر كميات مناسبة من المياه. ووفقاً لمحاور برنامج حزب الميثاق الوطني فإنه سيتم إجراء وعمل دراسات بحثية حول مصادر المياه وإمكانية توفرها مثل المياه الجوفية، مبيناً أن هناك العديد من الحلول الإبداعية لتوفير وتعزيز مصادر المياه، لاسيما أن تعزيز وتوفير المياه يُمكّننا من الزراعة.

ويرى حزب الميثاق الوطني يرى أن الأردن يحتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي نحو مليوني دونم لزراعتها ببعض المواد الأساسية كالقمح والسكر والذرة وغيرها، بشكل تدريجي، وتوجه نحو الصناعات الغذائية، إضافة إلى تخفيف العبء عن إنتاج كميات كبيرة من الخضروات ما يتسبب بإتلافها لعدم القدرة على تصديرها نتيجة للظروف والتحديات التي تحدث في العالم.

إن المحاصيل الحقلية تتطلب توفر كميات كبيرة من المياه، فالأردن يحتاج إلى أكثر من مليار متر مكعب من المياه لسد هذا العجز، وإنه يمكن توفيرها بحال تم تنفيذ مشروع الناقل الوطني لتوفير المزيد من كميات المياه، أو من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة لتوفير مياه الري. ويدعم برنامج حزب الميثاق الوطني الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021-2030 التي تبني مسارات تحويل النظم الغذائية إلى نظم أكثرة كفاءة واستدامة وتوفير التمويل اللازم لمشاريع الأمن الغذائي.

التحديـــات

- **محدودية وتآكل المساحات الزراعية** الناتج عن الزيادة الطبيعية في أعداد السكان والهجرات الجماعية المتتالية، والعمران الجائر بدلاً من الحلول العمرانية والتنظيمية.

- **العزوف عن ممارسة الزراعة كمصدر للدخل**، واستمرار هجرة الطاقات من الريف للمدينة وعزوف الشباب عن الزراعة لتدنّي مردودها مقارنة بالقطاعات الأخرى، فالحيازات التي تقلّ عن 10 دونمات تبلغ 74.1% من إجمالي الحيازات الزراعية، و85% من الحيازات لا تشكّل بالنسبة لأصحابها مصدراً أساسياً للدخل.

- **التحديات المناخية** وأثرها على على المواسم الزراعية؛ حيث يقع الأردن في معظم أجزائه ضمن الإقليم الصحراوي المتسم بالمناخ الصحراوي، إضافة إلى تدنّي نسب الهطولات المطرية، كما تقع الأجزاء الشمالية والغربية من البلاد ضمن الإقليم المناخي للبحر الأبيض المتوسط المتسم بتذبذب الهطولات المطرية.

- **ندرة وشح المصادر المائية وقلة مشاريع الحصاد المائي**؛ حيث يقع الأردن ضمن أفقر البلدان مائياً، وتبلغ حصة الفرد السنوية حوالي 100 م^3 مقارنة بـ 700 م^3 في البلدان ذات الوفرة المائية.[49]

شكل (8): تطور المساحات المزروعة المروية والبعلية في الأراضي المرتفعة للسنوات (2008-2018)

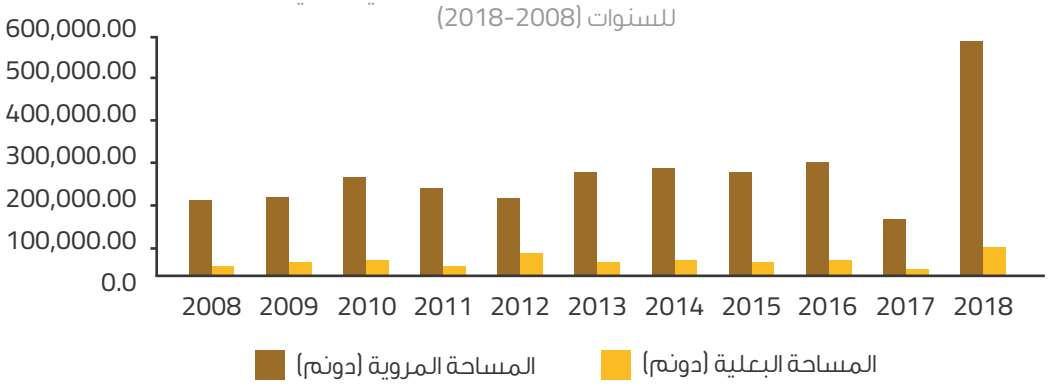

- علماً بأنه تستهلك الزراعة ما نسبته 51.4% من المصادر المائية بمعدل 544 مليون م^3، في الوقت الذي تندر فيه مشاريع الحصاد المائي من سدود ترابية وحفائر وغيرها، بالإضافة إلى عدم شمول الأراضي الخاضعه للتنظيم في تلك المشاريع.

- **تراجع نوعية المياه** وزيادة الاعتماد على المياه المعالجة من الصرف الصحي.

- **التحديات اللوجستية والتقنية** المرتبطة بمؤسسات الدولة المختلفة.

- **تعدد المرجعيات الزراعية**، وضعف التناغم والتكامل بين القطاعات والمؤسسات المعنية والمرتبطة بالقطاع الزراعي.

49 وزارة الزراعة، مديرية المعلومات والإحصاءات الزراعية، الزراعة بالأرقام (2008-2018)، المساحات والإنتاج، صفحة 11

- **ضعف منظومة النقل الزراعي المساندة** الجوي والبحري والبري.

- **خلل في سلاسل التزويد وشبكة الطرق الزراعية** والحاجة للمزيد من البنى التحتية وصيانتها وتحسينها.

- **تحديات التسويق والترويج الزراعي** وضرورة فتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية الأردنية.

- **تراجع الكفاءة الإنتاجية** مما يؤدي إلى ضعف قدرة القطاع على تثبيت العاملين وجذب الشباب للإقبال عليه.

- **ضعف ومحدودية برامج البحث العلمي والإرشاد والمختبرات الزراعية** وقلة مخصصاتها.

- **عدم إدماج التطورات والتقنيات الزراعية الحديثة** كشرط لنجاح المشاريع وتحقيق أهدافها.

- **غياب تطوير التصنيع الزراعي ومكننته** وربطه بالزراعات التي تحقق فائضاً إنتاجياً.

- **غياب قاعدة بيانات للقطاع الزراعي** كأساس للتخطيط الزراعي وجذب المستثمرين.

- **تراجع نسب العاملين والقدرة التشغيلية للقطاع** بحيث لا تشغل الزراعة سوى 1.7% من القوى العاملة الأردنية.

- **نسب متدنية في التأهيل والتدريب العلمي** بين الحائزين الزراعيين.

- **ارتفاع نسب العمالة الأجنبية الموسمية والدائمة**، والعزوف المتزايد كمؤشر على ذهنية للشباب وضعف إدراكهم للأهمية الإستراتيجية والتنموية للزراعة.

- **النظر للقطاع بشكل مجتزء وليس شمولي**، دون تكامل القطاعين العام والخاص بقدراته التنفيذية والمالية.

- **ضعف القدرات التصديرية والتسويقية** وتراجع البيئة الإستثمارية الزراعية من حيث سهولة الأعمال واستقرار التشريعات ومحدودية الحوافز.

- **تواضع قدرات الحكومة على ضخ المزيد من الأموال** للقيام بسد حاجات ومتطلبات القطاع الزراعي.

- **انعدام التشبيك والتشاركية بين القطاعات** والتأخير في دخول الإستثمارات والمشاريع النوعية.

- **خلو الخطط والإستراتيجيات من سياسات تتعامل مع القطاع الزراعي** باعتبارة يمثل نهج وأسلوب حياة ويشكل جزءاً مهما من البنية والنسيج الثقافي والحضاري العام للبلاد.

- **التحديات الثقافية التي يواجهها المجتمع** في ظل الإنفتاح والتطور التكنولوجي والنظرة السلبية للعمل والإستثمار الزراعي، وخلو الحلول من معالجة الاختلالات الحاصلة في ذهنيات الشباب تجاه العمل الزراعي.

الحلـــول

ينطلق حزب الميثاق الوطني في الحلول التي يطرحها ضمن هذه الوثيقة لتحسين وضع القطاع الزراعي من الفهم الإستراتيجي لواقع هذا القطاع، والذي يُمثل محوراً ومكوّناً أساسيّاً من مكونات الهوية الأردنية ويجب إدارة موارده الوطنية بعدالة وكفاءة حفاظاً على استمرار دوره كركيزة للأمن الغذائي، حيث يمثّل ليس فقط نشاطاً إقتصادياً بل يجب النظر له باعتباره نهج حياة وأسلوب عيش وركيزة من ركائز البنية الثقافية الأردنية الذي تتكامل كل الجهود وتتشارك لإنهاضه وتطويره، وعليه فإن جميع المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة مدعوّة ومطالَبة بذلك كمسؤولية وطنية، وبالتالي سنعمل من خلال الأدوات التشريعية والتنفيذية المُتاحة والتحالفات والشراكات والتفاهمات باتجاه تحقيق الأهداف التالية:

1. المستوى التشريعي

- **تبني تشريعات وسياسات** تحد من تآكل المساحة الزراعية وتفتيت الملكية الزراعية.
- **توفير مظلّة حماية اجتماعية للعاملين في القطاع الزراعي** لتشجيع العمالة الوطنية على المزيد من الإقبال على هذا القطاع.
- **الرقابة على تنفيذ جميع المؤسسات والأفراد للتشريعات** بمستوياتها المختلفة من خلال الأدوات النيابية والفروع والهيئات الحزبية.
- **إقرار تشريعات شمول الأراضي الخاضعة للتنظيم** في مشاريع الحصاد المائي لمنع استمرار الهدر المائي.
- **ضرورة توفير بيئة تشريعية واستثمارية جاذبة** وتشجيع الشراكات بين صغار المزارعين وحصولهم على الحوافز والدعم التقني والإرشادي.
- **مراقبة تنفيذ قانون حماية الإنتاج الوطني** رقم (21) لسنة 2004 منعاً للإغراق والاستيراد الجائر والمخالف للقانون.
- **وضع خطة وطنية تفصيلية لتسويق المنتجات الزراعية** وتوفير برامج دعم الصادرات والتسويق ضمن أجندة تتناسب وشروط العرض والطلب.

2. مستوى التخطيط والإستراتيجيات

- **تبني خطط وبرامج على أساس التمييز بين قطاعات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني** لملامسة حاجات كل قطاع.
- **تشجيع الزراعات الصحراوية والمحاصيل النوعية ذات الطلب والعائد الأعلى** مثل محاصيل الاستخدامات الدوائية والمستحضرات الطبية والزراعة المائية وغيرها من الزراعات الحديثة.
- **تشجيع الزراعة البعلية** للميزات النسبية لمحاصيلها.

- **المزيد من المشاريع الإستراتيجية للاستصلاح الزراعي** والاستفادة من التجارب الإقليمية والعربية في هذا المجال.

- **إدماج المزيد من التقنيات والتكنولوجيا الحديثة** في المشاريع الزراعية لما لذلك من دور في تطوير الزراعات المنزلية والعمارة الخضراء.

- **إعادة النظر في شروط الإستثمار وفتحه أمام الأفراد لجذب الإستثمار القائم على القرار الفردي**، وتوفير مستويات عالية في الحوكمة والشفافية والنزاهة وتحسين الترتيب على مؤشرات سهولة الأعمال، بما ينعكس على البيئة الزراعية لتصبح جاذبة للاستثمار.

- **خطط وبرامج لزيادة الرقعه المزروعة بالأشجار** لأهميتها الحيوية والإستراتيجية.

- **التشبيك بين صغار المزارعين والشركات التسويقية الناشئة لتكوين شراكات تخدم أهداف الطرفين**، لرفع الجودة والتنافسية وخلق فرص العمل وقصص النجاح للبناء عليها.

- **تقديم الإرشاد والمعونة التقنية** للوصول بالمنتجات لمعايير تصديرية بالاستفادة من وحدة الاعتماد الأردنية المصدرة لشهادة الجودة والمطابقة اللازمة.

3. المستوى المائي

- تبني مشاريع **رفع كفاءة منظومة الري** ووقف الهدر نتيجة الري المكشوف.

- **تنفيذ مشاريع الحصاد المائي والسدود والحفائر الترابية**.

- **تبني حلول عمرانية وتنظيمية** لإستيعاب الزيادة السكانية وفي مقدمتها العمران العامودي.

- **تشجيع مشاريع البنى التحتية** للتوسع نحو الأراضي غير الصالحة للزراعة.

4. مستوى الإقراض والتمويل

- **خطة لإعادة هيكلة منظومة الإقراض الزراعي**، ورفع تدريجي لرأس مال مؤسسة الإقراض الزراعي.
- **تفعيل منظومة الرقابة** منعًا من إساءة استخدام القروض في غير الغايات الزراعية.
- **الإدماج التكنولوجي في الزراعات المائية والمنتجات السمكية والنوعية ذات العائد الربحي والكفاءة الإنتاجية**، ولكونها لا تتطلب حيازات كبيرة وهي جاذبة لتشغيل الشباب وإستعادة ثقتهم بجدوى العمل الزراعي.
- **رفع كفاءة وإنتاجية الزراعات البعلية**، وتشجيع استخدام الأشتال والبذور المحسنة للتخفيف على الموارد المائية.
- **إشراك البنوك الوطنية** كنوافذ تمويلية للتعاونيات الزراعية.
- **تشجيع المنح للمشاريع الزراعية الرائدة والنوعية** التي تعتمد على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة لزيادة القدرات التشغيلية والمردود الجاذب للاستثمارات.
- **طرح مشروع وطني لتشكيل تجمعات تعاونية من صغار الحائزين** لعكس أثر تفتت الملكية.
- **تشبيك المشاريع النوعية مع المؤسسات التمويلية والشركاء الإستراتيجيين** لتنفيذ الفرص الإستثمارية.
- **حثّ الحكومة على النشاط في عقد اتفاقيات وشراكات دولية ونوافذ تصديرية**.
- **الاستمرار في تقديم الدعم الإرشادي** ورفع سوية وأعداد المحطات والمختبرات القادرة على توفير المشورة العلمية للمزارعين.
- **الاستفادة القصوى من برامج المنح والمساعدات المتاحة عالمياً**، وتفعيل دور السفارات والممثليات الأردنية لتحقيق ذلك.

7.
السيـــاحة

تُعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تحمل فرصاً مستقبلية واعدة للاقتصاد الأردني بالنظر لتمتع المملكة بالعديد من المقومات التاريخية والجغرافية والتي يمكن توظيفها والترويج لها. علماً بأن السياحة كقطاع لا يستند فقط على تلك المواقع بالرغم من كونها تغطي الأردن شمالاً من أم قيس مروراً بجرش وعمان والسلط والكرك والمدينة الوردية البتراء وصولاً إلى وادي رم والعقبة الذي يمتاز بالهدوء والشواطئ الغنية بالشعب المرجانية.

ويمتد النشاط السياحي في الأردن ويتنوع ليشمل السياحة التقليدية الدينية الإسلامية والمسيحية والتي يزخر الأردن بمواقعها من أضرحة للصحابة والقصور الصحراوية والقلاع الإسلامية، إضافة إلى موقع المغطس الذي يعد قبلة أساسية للحج المسيحي إلى جانب الكنائس والأديرة في مادبا وعجلون وغيرها.

وفي ظل بنية تحتية في القطاع الطبي والمؤسسات العلاجية من مستشفيات ومراكز طبية مساندة والتي تتمتع بسمعة إقليمية ممتازة بحيث تعتبر نقطة جذب هامة لاستقطاب السياحة العلاجية للأشقاء العرب خصوصا وللإقليم، وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة في توفير البنية التحتية من طرق ومنشآت مساندة للقطاع والأشواط التي تم قطعها إلى جانب العمل على إعداد الكوادر بشرية وتزويدها بالمهارات اللازمة، إلا أن المزيد لا بد من القيام به لتتمكن السياحة من إطلاق طاقاتها كافة.

نسبة الدخل من السياحة الدولية إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات

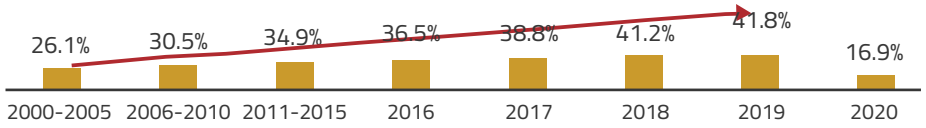

وتشير أرقام الدخل من السياحة الدولية إلى ارتفاع إجمالي الصادرات من 26.1% في عام 2000 إلى 41.8% في عام 2019، مع الأخذ بعين الاعتبار ما طرأ عليها من انخفاض وصل لحدود 16.9% في عام 2020 كأحد الآثار الناتجة عن تفشي وباء كوفيد.[50]

كما أن المؤشرات تنبأت باستمرار الارتفاع على إجمالي الصادرات خلال عامي 2021 و2022g؛ حيث تضاعف الدخل السياحي من 1.0 مليار دينار في عام 2020 إلى 1.9 مليار دينار في عام 2021، في حين جاءت الظروف الإقليمية مؤخراً في عام 2023 لتؤكد حاجة المنطقة والقطاع السياحي إلى الاستقرار السياسي للمحافظة على هذا الصعود.[51]

الدخل السياحي (2017-2022)

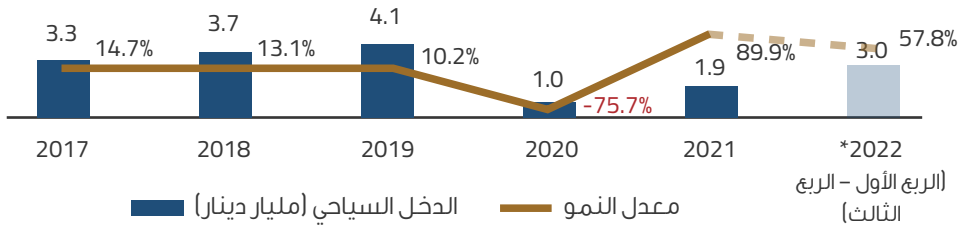

ملاحظة: بيانات العام 2022 بحسب البنك المركزي

50 منتدى الإستراتيجيات الأردني، السياحة في الاقتصاد الأردني، تشرين الأول 2022.
51 منتدى الإستراتيجيات الأردني، السياحة في الاقتصاد الأردني، تشرين الأول 2022.

وبالتالي يتضح مقدار العمل المطلوب إنجازه لتحسين شروط وممكنات عمل هذا القطاع والحاجة لتحسينها، خصوصاً أن الأثر لم يقف عند حدود خفض العجز في الميزان التجاري بل امتد لزيادة الدخل والناتج القومي، بالإضافة إلى انعكاسات ثانوية إيجابية أخرى على مستوى القطاعات المرتبطة بالسياحة.

وبالرجوع للمؤشرات الدولية الخاصة بالقطاع السياح، فإن **الأردن احتل المركز السادس عربياً من حيث مؤشر تنمية السياحة والسفر** لعام 2021 والمركز 64 عالمياً، كما جاء ترتيبه في محور سياسات السياحة والسفر الأفضل نتيجة حصوله على مرتبة متقدمة بلغت 117/33.[52]

وبالنسبة للمؤشرات الفرعية المرتبطة بالقوى والموارد البشرية التي تُعد حجر الزاوية في استدامة عمل المنشآت السياحية، فقد جاءت النتائج لتؤكد الحاجة لبرامج تمكين وتدريب وتأهيل سياحي متخصصة في تزويد تلك الموارد بالمهارات والكفايات اللازمة.

أما فيما يتعلق بسياسات السياحة والسفر ومؤشراتها الفرعية، فقد أشارت إلى اتجاهات غير إيجابية، حيث حصل الأردن على المرتبة 117/83 بدرجات تفاوتت بين 4.4 و4.7، ما يؤشر إلى خلل في منظومة التسويق والترويج السياحي.[53]

وإضافة لذلك، فإن حصول الأردن على ترتيب متراجع بواقع 117/69 على صعيد البنى التحتية للسياحة، وترتيب 117/61 على صعيد البنى التحتية للموانئ، يعزز ما تم ذكره في باقي القطاعات وبالتحديد القطاع التجاري وقطاع النقل من حيث الحاجة لتطوير ورفع كفاءة البنية التحتية والمراكز الحدودية والموانئ.

التحديـــات

جاء الهدف من إدراج هذا العدد الوافر والتفصيلي من المؤشرات الدولية لقطاع السياحة من باب **تأكيد حزب الميثاق الوطني على أن أي أهداف أو توصيات أو مقترحات يتقدّم بها الحزب تستند لقاعدة صلبة من المعلومات**، وبالتحديد في قطاع مثل السياحة الذي لا يرتبط بالعوامل الداخلية ولا المؤشرات المحلية فقط بقدر ارتباطه بأثر وانعكاس الظروف والمعطيات الإقليمية والدولية والحالة العامة للدولة والمجتمع على مستقبل القطاع وآفاقه، **وتُعتبر التشريعات والتمويل والكلف التشغيلية من أهم التحديات التي تواجه قطاع السياحة**، بالإضافة إلى:

- **الأوضاع الإقليمية غير المستقرة.**
- **ضعف البنية التحتية** للسياحة الدينية.
- **ارتفاع كلفة السياحة الداخلية على المواطن الأردني بالمقارنة مع الدخل للفرد**، في الوقت الذي تنخفض في أسعار السياحة في دول مجاورة، نظراً لانخفاض قيمة وسعر عملتها أو غير ذلك.
- **عدم وجود كوادر مدرّبة ومحترفة كافية في مجال الضيافة والفندقة.**
- **عناية دنيا في المرافق السياحية** سواء من ناحية نظافة أو صيانة عامّة.

52 World Economic Forum, Travel and Tourism Development Index, 2021.
53 منتدى الإستراتيجيات الأردني، السياحة في الاقتصاد الأردني، تشرين الأول 2022.

- **عدم وجود سقوف سعرية للخدمات** في بعض المناطق السياحية.

- **تكلفة وصعوبة الوصول الى الأردن** من خلال خطوط الطيران المختلفة.

- **ارتفاع الكلف التشغيلية** وتوفير التمويل المناسب للمشاريع الإستثمارية في ما يخص مشاريع الإقامة « الفنادق والمنتجات».

- **ضعف التسويق العالمي** وخاصة المبني على الذكاء الإصطناعي.

الإجـــراءات

- **تحسين مستوى التشريعات والسياسات والإجراءات**، من خلال تجويدها وتحديثها وتبسيطها لتلائم متطلبات القطاع والشركات العاملة فيه سواء المحلية أوالدولية وتخفيف القيود المرتبطة بالسياحة.

- **المستوى التمويلي والذي ينقسم إلى قسمين**؛ الأول مرتبط بالمالية العامة وضرورة توجيهها نحو ليس فقط تحسين بل رفع كفاءة المواقع والمرافق السياحية لتتناسب مع متطلبات جعل الأردن وجهة سياحية أساسية في المنطقة والعالم. والقسم الثاني وهو الذي تكرر في كل القطاعات ويتعلق بالشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص وطرح الفرص الإستثمارية القادرة على تقديم برامج وتحسين البنى التحتية وغير ذلك فهذه الشراكة التي أصبحت ضرورة وطنية يجب مأسستها ووضع إطار جامع للعمل بين القطاعين في مجال السياحة والتعاون في إقامة المشاريع السياحية الكبرى والإستراتيجية والتي لا يمكن تصور تحقيقها دون هذه الشراكة والتكامل المنتظرين.

- **خفض الكلف التشغيلية على القطاع**، خاصة أن تنشيط السياحة يمكن له تعويض الفاقد المتوقع من تلك الإيرادات المتأتية لميزانية الدولة من الكلف التشغيلية، بل وأكثر في حال الاستجابة للمتوقع أن تدرّه المشروعات المقترحة آنف؛ فهي قادرة على تحقيق أثر ملموس وسريع ليس على نطاقها فقط بل على صعيد القطاعات الأخرى المرتبطه بها أيضاً.

- **دعم الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص** والتي يقع على عاتقها **رفع القدرات الاستيعابية للقطاع** من غرف فندقية ونقل سياحي وتنشيط النمو العمراني وغيره.

- **تطوير البنى التحتية** وبالتحديد من حيث الرقمنة وتحسين جودة الخدمات الإلكترونية لتسهيل الحجز والتنقل.

- **التدريب والتأهيل للموارد البشرية على المهارات السياحية اللازمة لهذا القطاع** وتلبية احتياجاته كافة من هذا الجانب.

- **تكثيف البرامج السياحية المرتبطة بالمنتج الأردني** مثل الزيتون ومنتجات البحر الميت، وتكثيف برامج التوعية الوطنية حولها للحد من آثار الصور النمطية السلبية التي يمكن أن ترافق الإستثمار السياحي بالعمل مع وزارات الشباب والثقافة والتربية والتعليم والقطاع الإعلامي.

- **التشبيك بين قطاع الصناعات الإبداعية وبين القطاع السياحي** لإقامة شراكات على صعيد الفعاليات السياحية ومواسمها، وعلى صعيد حملات التسويق والترويج المدروسة باستخدام أمثل للطاقات الابتكارية والخلاقة خصوصاً في مجال التسويق وأدواته البصرية.

الأولويـة الثالثـة

منظومـــة العمـــل والحماية الاجتماعية

1. البطـــالة

سنتناول في هذا الأولوية منظومة الحماية الاجتماعية والبرامج التي يتم تنفيذها باختلاف أنواعها والمؤسسات التي تقدمها، وذلك من منطلق أن هذه **المنظومة ليست فقط أولوية لحزب الميثاق الوطني، بل ركيزة أساسية من الركائز التي يؤمن بها الحزب في فهمه للدولة والمجتمع كمعادل موضوعي لما يمكن أن تنتج من آثار بنتيجة التنافس الإقتصادية ومعاييره ومتطلباته.**

ولد حزب الميثاق الوطني من الرحم الأردني ومنتسبوه هم بنات وأبناء الأرض الذين تربّوا على قيم التكافل المجتمعي السامية التي لا تقبل الوقوف جانباً أمام معاناة أي أردني أو أردنية وبالتحديد المعيشية منها، كما أن فهمه وتبنيه لسياسات تعيد بناء وهيكلة أدوار الدولة لا يمكن بأي حال أن تكون سبباً في إهمال ما قد ينتج من جيوب فقر أو تحديات بطالة أوغيرها من المسؤوليات المجتمعية.

وعلى هذا الأساس فإن حزب الميثاق الوطني مصمم على تقديم نموذج أردني خاص يتناسب مع معطيات الوطن ويستجيب لتحدياته.

المعدلات الإجمالية للبطالة في الأردن تشهد ارتفاعاً متزايداً، وذلك قبل تفشي وباء كوفيد حيث جاءت الجائحة لتفاقم من تداعيات هذا التحدي المزمن. ويشكّل توزيع البطالة تحديًا أكثر خطورة عند النظر إلى الفئة العمرية، والمستوى التعليمي، والجنس، فالنسبة المرتفعة للبطالة بين فئة الشباب 15 إلى 24 سنة مُحبطة إلى حد كبير، خاصة في ظل التطلعات الكبيرة نحو المستقبل التي تتزامن معها.

معدلات البطالة بين أفراد قوة العمل الأردنية الذين أعمارهم (15+) سنة حسب الجنس، 2013-2022

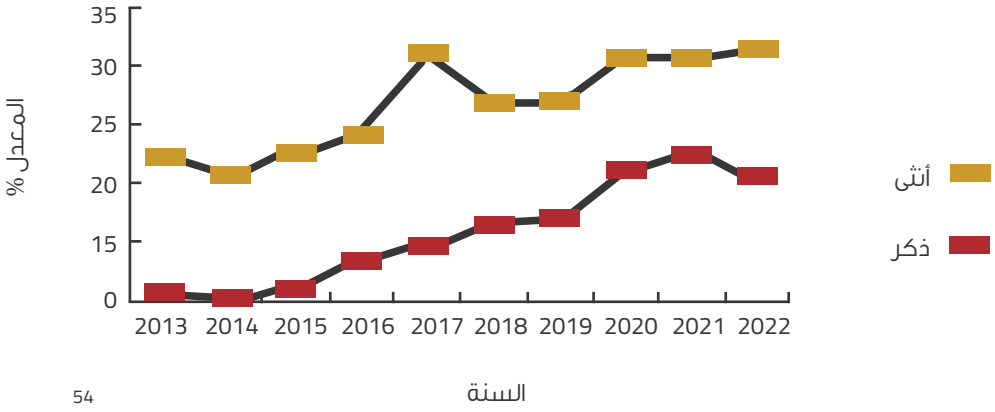

54 دائرة الإحصاءات العامة، 2022.

فخلال مرحلة النضوج وبعد انتظار طال أمده على مقاعد الدراسة –سواء في مرحلة المدرسة أو مرحلة الجامعة– يواجه الشباب قدراً كبيراً من عدم اليقين عند دخولهم إلى سوق العمل ويكون من الصعب عليهم الخروج منها دون ممكنات.

أما فيما يتعلق بنسبة المشاركة الإقتصادية للقوى العاملة في الأردن، فهي متدنية جدًا إذا ما قورنت بالعديد من البلدان الأخرى، حيث بلغت النسبة الإجمالية للمشاركة الإقتصادية 33.7% في الربع الثاني من عام 2021 وكانت نسبة المشاركة الإقتصادية للإناث 13.9% فقط، وهي الأقل بين معظم الدول الأخرى.[55]

معدلات المشاركة في القوى العاملة (البنك الدولي 2020)

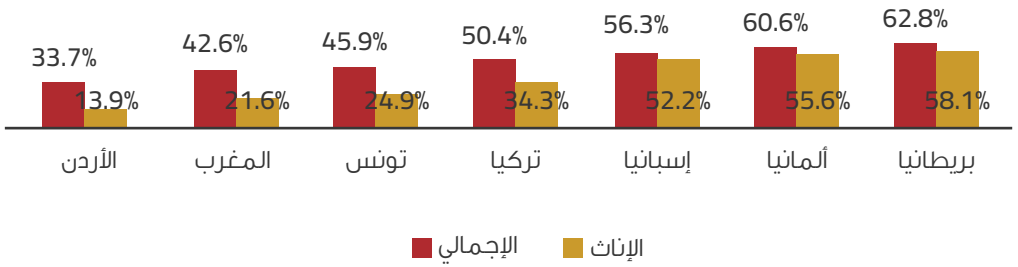

كما أن النسبة الكبيرة من الأردنيين والأردنيات المتعطلين عن العمل هم ممن بلغ تحصيلهم العلمي أقل من الثانوي والجامعي بواقع (192.185) فرداً، غالبيتهم من الذكور (183,144) ويشكلون حوالي45.3% من إجمالي الأردنيين العاطلين عن العمل، وهذا مؤشر يؤكد على أن مشكلة البطالة لا تعود فقط لجانب العرض من حيث توفر فرص تشغيل بنتيجة الإستثمار أو الطلب المتحقق من القطاع الخاص أو العام، بل تكمن أيضاً في جانب العرض من حيث تأهيل وتدريب العمالة وامتلاكها للمهارات والكفايات التي يتطلبها سوق العمل.

كما يُلاحَظ ارتفاع أعداد العمالة الوافدة من (289,724) فردًا في عام 2006 إلى (348,736) فردًا بنهاية عام 2019 بالإستناد للأرقام الرسمية المعلنة، والتي يمكن أن يكون الواقع الفعلي قد تجاوزها بكثير حيث يعادل هذا الرقم 181.5% من الأردنيين العاطلين عن العمل.[56] وبناءً على أن المستوى التعليمي لهذه الفئة والذي هو أقل من الثانوي، فالفرص لاستبدال أو إحلال نسبة معينة على الأقل من هذه العمالة الوافدة بعمالة أردنية تبقى قائمة لما لهذه الخطوة من دور في الحدّ من معدل البطالة الإجمالي، **حيث يمكن الشروع ببرنامج أردنة العمالة ضمن مستويين متوسط وبعيد المدى، يبدأ ببعض القطاعات التي يمكن فيها تحقيق الإحلال السهل مثل المحاسبة والتعليم الجامعي، والإنتقال بعد ذلك للعمالة نصف الماهرة وقطاع الإنشاءات، على أن يستند ذلك لبرنامج وجدول زمني تنفيذي واضح بعد إتمام مرحلة الدراسة المستفيضة والحوار المعمق مع جميع القطاعات والمؤسسات والجهات ذات الصلة والمتأثرة بهذه النقلة بحيث لا تتأثر العملية الإنتاجية أو سلاسة تقديم الخدمات.**

55 منتدى الإستراتيجيات الأردني، تحدي البطالة في الأردن: ما بين العرض والطلب، كانون الثاني 2022.

56 منتدى الإستراتيجيات الأردني، تحدي البطالة في الأردن: ما بين العرض والطلب، كانون الثاني 2022.

2. الفقـــر

تُعتبر ظاهرة الفقر من أشد الأخطار التي تواجه المجتمعات، حيث تعيش فئة من الناس في ظل ظروف تجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات ومتطلبات الحياة الأساسية، وهو واقع يهدد أساسات قيم المجتمع من حيث العدالة والمساواة والتكافل، ويتحول مصدراً لتنامي الإحباط واليأس وارتفاع معدلات الجريمة والعنف في الكثير من الأحيان.

وعلى الرغم من محاولات العالم والتي ما زال العديدة منها قائماً للقضاء على هذه الظاهرة تارة من خلال البرامج المحلية وأخرى العالمية، يكمن التحدي الأساسي في بلورة ووضع المعايير لمن يمكن أن ينطبق عليه هذا الوصف، وذلك لغايات توجيه برامج الدعم والمساعدات نحوهم.

وتشير أرقام عام 2017 إلى أن نسبة الفقر وصلت لحدود (15.7%) من السكان في الأردن وهو رقم كبير،[57] إلا أن غياب التحديث لقاعدة البيانات وعلى ضوء ما مر من أحداث وفي مقدمتها أزمة الوباء، فمن المتوقع أن يكون هذا الرقم قد تزايد كثيراً؛ حيث تشير التوقعات لوصوله لحدود (23%-24%) مما يطرح إشكالات لا بد من التصدي لها لضمان حسن إدارة برامج الحماية والرعاية المجتمعية، وبالتحديد تلك المعنية بالفقر والفقراء ومنع هذه الظاهرة المقلقة من التفاقم. وعلى الرغم من قيام الأردن بتنفيذ العديد من الإستراتيجيات والخطط في محاولة للتعامل مع ظاهرة الفقر، إلا أنه لا يزال الكثير مما يمكن القيام به، بل

إننا في حزب الميثاق الوطني نرى أن الحاجة قد أصبحت مُلحة لإعادة تكوين فهمنا ورؤيتنا لهذه البرامج من حيث الإستراتيجيات العامة والآليات والفئات المُستهدفة بهدف الحصول على أفضل النتائج.

ولا بدّ من التمييز بين الحقوق الخاصة بالعمل وبين مكافحة الفقر؛ فالفرد العامل والقادر على توفير دخل لا يجب حرمانه من أن تتوجه البرامج نحوه في الكثير من الحالات، فالعبرة والمعيار هو في القدرة على توفير المتطلبات الأساسية للعيش الكريم.

وللتدليل على المعيقات التي تحول دون توجيه برامج الدعم نحو الفئات المُحتاجة، تقف بعض الشروط الشكلية والتي تكون في بعض الحالات كافية لاستثناء المستحقين من تلك البرامج مثل مجرد التسجيل الشكلي لشركة أو مؤسسة ولو كان رأسمالها الإسمي ألف دينار سواء أنتجت تلك الشركة أو المؤسسة دخلاً حقيقياً أم لم تُنتج، ليصبح الحرمان من برامج الدعم تلقائياً في معيار لا يمت للعدالة بصلة.

إن حزب الميثاق الوطني، وكما سيلاحظ كل من يدقق في هذه الوثيقة البرامجية، يضع نصب عينيه الخروج الفعلي من دائرة الفقر والتركيز على التشغيل والعمل والإنتاجية بدءاً من المشاريع متناهية الصغر ومروراً بالريادة والابتكار وتمويلهما إلى جانب الاقتصادات المُستحدثة وانتهاءً بالإستثمار المحلي والأجنبي وإطلاق فرص قادرة على التشغيل.

57 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2021.

3. الاقتصـــاد غيـــر النظامـــي

وهو مُصطلح يُشير للأنشطة الإقتصادية والعاملين فيها والذين لا يتم تسجيلهم أو رصدهم من خلال المؤسسات الرسمية، ولا يُخضعون دخلهم للمظلة الضريبية وفي ذات الوقت لا يتلقون أي حماية عمالية نتيجة عملهم غير الموثق.

حيث تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن حوالي 1.207 مليون فردًا في الأردن يكسبون رزقهم من خلال الاقتصاد غير المنظم ومعظم هؤلاء هم من الذكور، كما تشير التقديرات إلى الانخفاض في نسبة نمو العمالة غير المنظمة من 15.7% في عام 2019 إلى 5.2% في عام 2020 وإلى 5.0% في عام 2021 في إشارة إلى تزايد الإدراك بأهمية الحماية العمالية من جهة، ومن جهة ثانية نجاح الآليات الخاصة بالضمان الاجتماعي في دفع العديد للتسجيل فيها.[58]

وتبلغ نسبة العمالة المنظمة إلى غير المنظمة حسب الرسم التالي، وبناء على التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي لعام 2021، فإن أعداد الأردنيين المُؤمّن عليهم الفعالين (على رأس عملهم) كان 1,243,635 فرداً في حين كان إجمالي أعداد المؤمَّن عليهم (أردنيين وغير أردنيين) 1,412,041 فرداً.[59]

العمالة غير المنظمة في الأردن

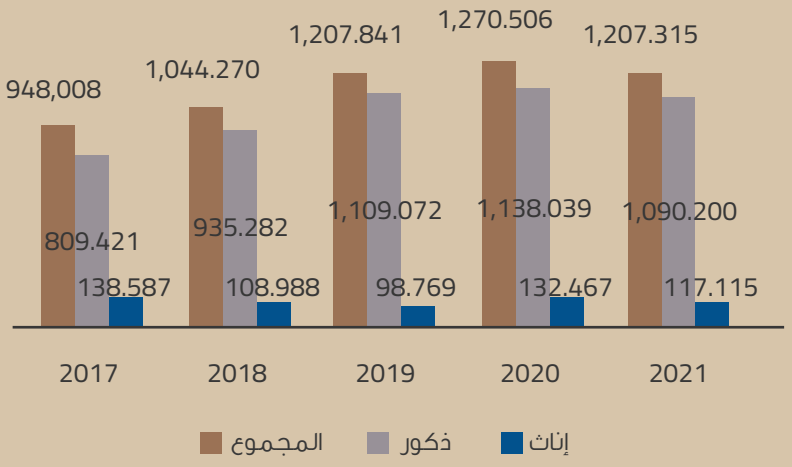

وعليه، وبناءً على الأرقام المُشار اليها أعلاه، فإن نسبة العمالة غير المنظمة إلى إجمالي العمالة تساوي 46.1%، وهذه النسبة هي قريبة من النسبة التي تم تقديرها من قبل منظمة العمل الدولية والتي تساوي 51.6% والتي تُعد أيضاً مرتفعة.

وتتلخص أبرز أسباب التوجه نحو العمل غير المُنظم في تجنب الأعباء الضريبية أو تجنب متطلبات ونِسب التحمل للاشتراك في الضمان الاجتماعي، إلى جانب الرغبة في تجنب الإلتزام بمعايير سوق العمل اللائق أو تجنب الإلتزام بالتشريعات القانونية والإدارية وأسباب أخرى.

58 منتدى الإستراتيجيات الأردني، الاقتصاد غير المنظم في الأردن، أيار 2023.
59 منتدى الإستراتيجيات الأردني، الاقتصاد غير المنظم في الأردن، أيار 2023.

إلا أن هناك العديد من الآثار السلبية المترتبة على الاقتصادات غير المُنظّمة على المستوى الإقتصادية والاجتماعي والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- **ضعف الإيرادات والتحصيل الضريبي**؛ حيث يؤدي توسع الاقتصاد غير المنظم أو غير الرسمي إلى تراجع معدلات تلك الإيرادات الضريبية بسبب ارتفاع معدلات التهرب الضريبي كنتيجة طبيعية لعدم تسجيل تلك الفئات، أو إمكانية رصد وتتبع مداخيلها الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى اتساع العجز المالي الحكومي.

- **تراجع الكفاءة والمنافسة المؤسسية**؛ والذي يعود لكون الشركات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي صغيرة الحجم تسعى لتجنب كشفها، وبالتالي تقوم بممارسة أعمالها دون آليات رقابة مؤسسية وهي بذلك تضع الشركات في الاقتصاد النظامي المسجلة قانونياً في منافسة غير عادلة مما يؤثر على أدائها من حيث الإنتاجية والكلف ومن ثم الربحية.

- **التأثير السلبي غير المباشر على معدلّات الفقر**؛ من خلال ما ذكرناه حول التهرب الضريبي وأثره على الإيرادات وبالتالي انعكاس ذلك على حجم ونوع الإنفاق الحكومي على برامج الدعم.

بناء على ما سبق، فإن حزب الميثاق الوطني يرى ضرورة تطوير إستراتيجية وطنية فاعلة تهدف إلى تشجيع الإنتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال توظيف قاعدة بيانات متخصصة وتفصيلية لدراسة خصائص الاقتصاد غير الرسمي بمختلف قطاعاته، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة خاصة وأن أي انخفاض في أعداد العمالة غير المنظمة لا بد أن ينعكس وبالضرورة على نسب وأعداد العاطلين عن العمل مما يتطلب الإنتقال المتدرج نحو تحقيق هذا الإدماج منعاً من حدوث مساس بفئات ضعيفة إقتصادياً.

4. برامج الحماية الاجتماعية

الأردن، ومنذ البواكير الأولى لنشأة الدولة الأردنية، قام بخطوات واضحة تستهدف توفير خدمات أساسية للمواطنين بدءاً **بالخدمات الصحية والتقاعد المدني والتعليم العام الذي كفله من خلال وزارة التربية والتعليم**، وكذلك تم إنشاء **وزارة للشؤون الاجتماعية كإطار عام للعمل الاجتماعي**، حيث عملت الدولة كذلك على **تنظيم الزكاة وجمع أموالها بموجب قانون**، **وأنشأت وزارة للعمل وبذلت جهوداً على صعيد توفير السكن من خلال مؤسسة الإسكان**، ويُعتبر كل ذلك من المؤشرات الأولية على أولويات الدولة الأردنية وحرصها على حماية ورعاية الطبقات الفقيرة والذي يجد أساسه في أخلاقيات وقيم اجتماعية ودينية.

شكّل كل ذلك الأساس الفعلي **لمنظومة الحماية الاجتماعية** التي توسّعت وتنامت لتشمل العديد من الصناديق والبرامج مثل **صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية وبرامج التأهيل المهني وغيرها**، وتتوجت تلك الجهود **بإنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي التي تعتبر قصة نجاح وطنية من حيث تنامي قدراتها المؤسسية والتوسع المستمر في مظلات الحماية والتأمينات الاجتماعية.**

يهدف كل ما ذُكر للنجاح في وضع الأسس الأولية لمنظومة الحماية الاجتماعية والتي يمكن البناء والمراكمة على تاريخها وإنجازاتها لجهة تحسين وتطوير أدائها ورفع كفاءتها وتجنب تكرار الأخطاء التي أصابتها بفعل عوامل ذاتية داخل تلك المنظومة أو بسبب عوامل موضوعية محيطة بها، حيث نسعى لذلك من مُنطلق تعظيم الإنجازات مع الحق بتوجيه النقد البناء لها.

التحديـــات

- **الزيادة المضطردة في أعداد السكان الطبيعية أو الاستثنائية منها تحدياً لجميع القطاعات**، ومن باب أولى أن تتأثر منظومة الحماية الاجتماعية بها أشد تأثير خصوصاً أن تلك الزيادة شهدت تسارعاً يجعل من الصعب السيطرة عليها واحتواء نتائجها بسهولة، بالإضافة إلى ما تُحدثه تلك الزيادات الاستثنائية من إرباك على الخطط والبرامج المستقبلية.

- **تعدد المرجعيات الرسمية** وغياب الإطار الذي يُوحد أو يُنسق البرامج التي تتعلق بوضع الاستراتيجيات وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها، فهناك وزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الأوقاف ومؤسسة الضمان الاجتماعي وغيرها من الصناديق والمؤسسات الفرعية.

- **تحديات تتعلق بنقص الإنفاق والتمويل لبرامج الحماية في ظل تصاعد العجز والدين العام**، وتنامي الحاجة لتقديم المزيد لبرامج الحماية والتي تواجه صعوبات في ظل تواضع أرقام النمو العام وغموض القدرة على التعافي الإقتصادية في ظل ظروف إقليمية مُتقلبة.

- **تواضع قدرات الحوكمة والقدرات المؤسسية ومحدودية إمكانات بناء القدرات للعاملين في المنظومة**، وبروز الحاجة لتطوير قواعد البيانات وتذبذب قنوات التغذية الراجعة التي تشكّل الأساس لتوفير متطلبات تصميم الإستراتيجيات والبرامج الخاصة بشبكات الأمان الاجتماعي وبرامج الدعم.

- **غياب الإطار التنسيقي لجهود منظمات المجتمع المدني مع الجهود الرسمية** والذي يمكن أن يُحسن من الأداء الإجمالي لهذه المنظومة.

- **تحديات تشريعية تتعلق بالقوانين ذات الصلة** مثل قانون العمل وقانون الضريبة والضمان الاجتماعي وغيرها.

5.
الأشخـــاص ذوي الإعـــاقة

انطلاقاً من معايشتنا في حزب الميثاق الوطني لتجارب الأشخاص ذوي الإعاقه ومدى الحِرمان الذي يواجهونه في سبيل العيش المستقل والكريم، ومدى تمتعهم بحقوق المواطنة الكاملة ومدى فعاليتهم على أرض الواقع.

وانطلاقاً من مواكبتنا للعديد من المشاريع الموجهة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ومناهضة كل أشكال التمييز ضدهم، لا سيما **حقهم في التعليم والعمل وتلقي الخدمات الصحية ودمجهم في المجتمع والاهتمام بقضاياهم وتعزيز حقوقهم**، ودعوة كل الأشخاص الفاعلين والمؤثرين وأصحاب القرار للاستجابة لمطالبهم وتوصياتهم، بضرورة إزاحة كل الحواجز البنيوية والثقافية التي تُكرس الحجب تجاه قضاياهم، وكذلك ضرورة حماية حقوق المواطنة الكاملة لهؤلاء من خلال استحضار مشاركتهم الاجتماعية والحزبية والسياسية. و**تغيير الصورة النمطية السائدة لدى مختلف أفراد مؤسسات المجتمع** اتجاه الأشخاص ذوي الإعاقه بناءً على قيم المساواة والمشاركة الكاملة. وجعل السياسات العامه دامجة لبعد الإعاقة من خلال المشاركة الفاعلة والمؤثرة، وترسيخ وتوسيع قاعدة مشاركتهم في جميع نواحي الحياه مشاركة فردية وجماعية.

وبما أن قضية الاشخاص ذوي الإعاقة هي من القضايا التي تتطلب استنهاض الهمم من الجميع، كونها قضية مجتمع بأكمله، ولا تقتصر على أفراد معينين ولا تحتمل أي شكل من أشكال التهميش والتقصير ومن باب واجبنا الإنساني في الحزب فإن السياسة الراسخة للحزب والنظرة نحو قضاياهم تكون وفق المنظور التالي:

أولاً: **اتخاذ التدابير اللازمة** التي تكفل إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات المقدمة على قدم المساواة مع غيرهم.

ثانياً: **حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** وضمان حصولهم على جميع الخدمات أسوة بغيرهم.

ثالثاً: شمول **الإستراتيجيات والتشريعات والخطط الحكومية وغير الحكومية** لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً: **تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة** من المشاركة وتمثيل أنفسهم وإدارة قضاياهم وفق أحكام مُنظمة لذلك.

خامساً: **الترتيبات التيسيرية المعقولة والأشكال المُيسرة** وإمكانية الوصول للخدمات والتصميم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة، باعتبارها من المتطلبات الضرورية لممارستهم حقوقهم وحرياتهم.

6. كبار السن

تُعتبر فئة كبار السن إحدى أهم الفئات التي يوليها حزب الميثاق اهتماماً كبيراً، وذلك من خلال السعي إلى توفير الخدمات المختلفة واستغلال قدراتها على العطاء وإمكانياتها فى خدمة المجتمع والتي لا يُستهان بها وتوظيفها للدفع قدماً بعملية التنمية والنهوض ببناء المجتمع.

وانطلاقاً من أهمية الدور الذى تلعبه فئة المسنين فى المجتمعات عامة، وحقوقهم فى المواثيق والإعلانات الدولية، ونظم الرعاية الاجتماعية والإقتصادية والصحية الموجهة لهم، فإن السياسة العامة للحزب تسعى إلى وضع توصيات تُضيء الطريق أمام صانعي القرارات ومُنظمات المجتمع المدني لدعم الاستقلال الذاتي لهذه الفئة، وضمان مشاركتهم بصورة فعّالة في جميع مجالات الحياة، وتعزيز رفاههم وجودة حياتهم من خلال:

1. **إنشاء دور رعاية مُجهزة لإقامة المسنين**، حيث يتم توفير برامج الرعاية الصحية والنفسية والثقافية والاجتماعية والترويحية المناسبة.

2. **إفتتاح أندية رعاية نهارية للمسنين** والتي يتم إلتحاق المسنين بها.

3. **افتتاح مكاتب خدمة للمسنين.**

4. **إنشاء مشروعات صغيرة لكبار السن.**

5. **التوسع فى إنشاء أقسام طب ورعاية المسنين.**

6. **توفير حماية ورعاية المسنين**، وتحقيق كفالة لهم فى الحقوق والحريات الأساسية.

7. **الحفاظ على حقوق المسن فى الرعاية النفسية** وإعادة التأهيل المجتمعي والتمكين.

8. **الحفاظ على حقوق المسن** فى الحماية القانونية والقضائية والإعفاءات المقررة لهم.

بلورة صيغة عمل عليا لإدارة ملف الحماية الاجتماعية بالشراكة بين القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، بحيث تتيح الوصول لمراجعة شاملة للخطط والإستراتيجيات الوطنية خصوصا من منظور النوع الاجتماعي وكذلك احتياجات كبار السن وذوي الإعاقة، لتضع خطة وطنية لإدارة الأزمات بالنظر لكون تلك الفئات من الأشد تأثراً بنتائجها.

تأطير الحماية الاجتماعية تشريعياً من خلال وضع قانون جامع يتولى رسم الأدوار والمسؤوليات ويضع الأطر المعايير المالية والتمويلية، خصوصاً بالنسبة للأموال المقدَّمة من الدول المانحة ضمن شروط الحوكمة والمساءلة والشفافية القادرة على مكافحة الفساد والمحسوبية والواسطة.

دمج المؤسسات الرسمية ذات العلاقة بإطار جامع يشمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وصندوق الزكاة والمعونة الوطنية لتحقيق التنسيق والفعالية بين برامج تلك الجهات ويخفف من الهدر والازدواجية ونقص العدالة فيها.

منع الهدر وتعزيز الكفاءة للقطاع الصحي من خلال إعادة هيكلة برامج التأمين وتوحيد مرجعياتها ونظم عملها وقاعدة بياناتها كما تم الإشارة لذلك في القطاع الصحي.

إنجاز خطط الرقمنة لبرامج الحماية الاجتماعية والعمل، لما لهذا الربط الإلكتروني من أثر مباشر على وقف الهدر وتعزيز الكفاءة ومنع الازدواجية، وفي ذات الوقت العمل على رفع قدرات العاملين والإدارات ووضع مدونة سلوك تحكم عملها.

الأولوية الرابعة

التحـــول الرقمـــي

بدأت الحكومة بتنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي المقرة عام 2022 بما اقترحته من مشاريع تطمح من خلالها لتحويل خدمات الحكومة جميعها إلى «رقمية» بالكامل، جاءت بعد سنوات طويلة من التأخير في هذا القطاع المهم لعدة أسباب ومعيقات أبرزها تولي قيادات لملف التحول الرقمي بعضها غير قادر على إدارة وتنفيذ وتنظيم مشاريع التحول الرقمي والتنسيق الحكومي، بذلك بالرغم من كتب التكليف السامي منذ عام 2001 حول تأكيد القيادة الهاشمية على ضرورة التحول الرقمي للوصول إلى حكومة إلكترونية كفؤة تقدم خدماتها ضمن محاور الربط الحكومي الداخلي فيما بينها والحكومة مع المواطن والحكومة مع قطاع الأعمال.

الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي حددت سبعة أهداف رئيسية يجب العمل على تحقيقها خلال السنوات الخمس المقبلة على رأسها وأول أهدافها **تحسين تجربة المواطن في حصوله على الخدمات الحكومية بيسر وسهولة وسرعة.** كما وحددت الإستراتيجية أهدافاً أخرى منها: **النمو الإقتصادية وتحسين المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مرتبة الأردن في الاقتصاد الرقمي إقليمياً.** وحددت الإستراتيجية أهدافاً أخرى منها: **زيادة الاتصال، وتوفير فرص العمل، والتوفير في النفقات الحكومية**، فضلاً عن استهدافها **المُساهمة في القضاء على الفساد** من خلال تعزيز تقديم الخدمات الحكومية رقمياً. ولتحقيق هذه الأهداف فقد أكدت الإستراتيجية على أهمية تجاوز وحل مشاكل مُرتبطة بثمانية تحديات رئيسية تواجه عملية التحول الرقمي في الأردن. وأوضحت الإستراتيجية أن أبرز التحديات يتمثل في: محدودية الموازنات، نقص المهارات والقدرات والوعي والفجوات الرقمية، والجاهزية المؤسسية، والجاهزية التقنية. ومن التحديات التي حددتها الإستراتيجية أيضاً: تضارب المبادرات، والتعقيدات والعقبات القانونية والتشريعية، ونقص المعايير وأطر العمل، والمخاوف المُرتبطة بخصوصية البيانات.

وكانت رؤية التحديث الإقتصادية قد أكدت في محور قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات على **أهمية التحول الرقمي، وآثارها على الاقتصاد الأردني، وأهمية تسريع وتيرة التحول الرقمي الحكومي من خلال إقامة شراكات مع القطاع الخاص**، كما اشتملت خريطة تطوير العام التي أعلنت عنها الحكومة مؤخراً على الكثير من المحاور التي تُعنى الرقمنة وتحويل الخدمات الحكومية إلى رقمية بالكامل بعد 3 سنوات وتوحيدها عبر منصة واحدة ستعتمد على تطبيق **«سند»** الحكومي إلى تواصل الحكومة العمل على تطويره وإضافة خدمات رقمية جديدة عليه.

التحديـــات والحـــلول

1. **عدم وجود نظام وآلية مُراقبة الأداء الحكومي الفعّال** المرتبط بتقييم أداء الإستراتيجيات والأهداف، **وعدم جود آلية تقييم ومتابعة** على أعلى المستويات تضمن الأهمية في تحقيق الرؤية والإستراتيجيات وغيرها.

2. **ربط كل المؤسسات الحكومية من خلال نظام معلومات مُوحد يُسمى نظام إدارة موارد الحكومة**، Government Resources Planning-GRP أسوة في أنظمة القطاع الخاص ERP والذي سيعمل على ربط كافة الجهات الحكومية وتراسلتاها بنظام مُوحد يضمن كفاءة العمل والإنفاق الحكومي والجهد والشفافية وتقليل مَواطن التدخل البشري في إجراءات المعاملات.

3. من أهم ما يُعيق مشاريع التحول الرقمي **عدم التنسيق ما بين الحكومة والوزارة المَعنية في التحول الرقمي وهي وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة،** حيث واقع خطة تحديث القطاع العام المعتمدة لا تترابط مهامها وأنشطتها مع خطة التحول الرقمي، إذ من الضرورة أن يكون هناك إعادة

لهندسة الإجراءات في الحكومة ككل ومن ثم إشراك خطة التحول الرقمي بالإجراءات المطورة تمهيداً لتحويلها رقمية وربطها مع الأنظمة وهنا أحد أهم التحديات من حيث جودة التحول الرقمي وربطه بمسارات قبل إطلاق الأتمتة والرقمة.

4. **ضعف دور القطاع الخاص وشراكته الحقيقية في التحول الرقمي**، إذ اليوم لم تعد الحكومات قادرة على تنفيذ مهامها دون العمل مع القطاع الخاص ضمن مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتفعيل التعاون بين القطاعين لبناء وإدارة الأعمال عبر تبني نماذج تعاون ناجحة وعالمية كمثل مفهوم التعهيد بينهما (Outsourcing) أو البناء، والتشغيل، ونقل الإدارة (BOT)، حيث لا تعمل الآن الحكومات بالإستثمار وتخصيص الميزانيات لخطط التحول الرقمي وإنما من خلال شراكة القطاع الخاص طويلة الأمد في خطط التحول الإستراتيجية.

5. **التحول الحكومي مظلة رئيسية للتطوير العام للدولة** تشمل تطوير أدوات العمل وتطبيق أنظمة الرقابة والمسائلة والمحاسبة وتطوير العمليات والهياكل التنظيمية، ويأتي دور التحول الرقمي كمُمَكّن حكومي يُحقق مفهوم التحول الحكومي رقمياً وتقنياً، والتحدي الرئيسي هنا بأن هناك منظومة حالية لتحديث القطاع العام لا تنسجم مع الإستراتيجية الوطنية للتحول الحكومي وتهتم بقشور التطوير الحكومي الذي لا يُجدي نفعاً في المستقبل وإنما علاجات مرحلية كما هي الخطط السابقة.

6. **إن تحدي محدودية الموازنات تحدي رئيسي في ظل عدم توفر الدعم المالي**، إلا أن التجارب العالمية تُطبق مفاهيم عديدة لإدارة وتنفيذ الإستراتيجيات والمشاريع الكبرى من خلال مفهوم التعهيد والشراكة والذي يتطلب تشريع وإجراءات وحوكمة واضحة تضمن حقوق كل الأطراف.

7. **نقص المهارات والقدرات الفنية لدى موظفي الحكومة**، هذا يندرج على خطة الحكومة في تطوير الكوادر والموظفين من خلال إعادة النظر في دور معهد الإدارة العامة كمُزود لخدمات التدريب الحكومية، والتدريب التقني من خلال الشركات العالمية ووكلائها حيث يتم تدريب الكوادر الأردنية من موظفي الحكومة ومن خلال تقييمهم بشهادات مهنية تمنحهم الرواتب والمميزات عن زملائهم بالوظائف، وهنا يأتي دور نظام الخدمة المدنية وسلّم الرواتب التقليدي الذي لا يُفرق بين تقني أو موظف بمهارات عادية ويتطلب إعادة النظر بمنظومة الموارد لبشرية الحكومية وكيفية تطويرها وإدارتها.

8. **الوعي والفجوات الرقمية** وهي المُعضلة لدى الناس لرفع مستويات الوعي الرقمي وبالأخص للخدمات الحكومية، وهنا دور الإعلام والاتصال الحكومي ببناء إستراتيجية وطنية تُعنى بالوعي الرقمي للجمهور مع الأخذ بعين الإعتبار أن نسبة إشتراكات سُكان الأردن في الإنترنت على الهاتف المحمول تجاوزت 106%.

9. **الجاهزية المؤسسية** أحد أهم التحديات في إنجاح خطط التحول الرقمي، حيث أن القطاع العام غير مُجهز إدارياً بالرغم من الصرف الهائل على البنية التحتية الرقمية، فالجاهزية المؤسسية تتكون من وعي القيادة الإدارية في الجهاز الحكومي ودعم التحول الرقمي كأسلوب تطوير رئيسي، بالإضافة إلى تطبيق أدوات التطوير المؤسسي اللازمة كإدارة العمليات الرئيسية و تطبيق الأدلة الإرشادية للعمل وأنظمة الرقابة والأداء المؤسسي.

10. **تضارب المبادرات وضعف التنسيق الحكومي والعقبات القانونية والتشريعية**، ونقص المعايير وأطر العمل وغياب التطوير الحكومي كمظلة رئيسية للتحديث.

11. **بناء وتصميم هيكل واضح للحوكمة يحدد مسؤوليات مختلف الجهات المُشاركة في التنفيذ**، حيث يمكن أن يتولى مجلس الوزراء الإشراف العام على تنفيذ إستراتيجية الحكومة وإقرار التغييرات التشريعية وإصدار القرارات المطلوبة، إضافة لتشكيل لجنة توجيهية للحكومة تتولى متابعة تنفيذ الإستراتيجية وتذليل المُعوقات التي تُواجه التنفيذ والتنسيق مع الجهات الحكومية والتأكد من توافق خطط الجهات الحكومية مع البرامج والمشاريع الخاصة بالحكومة.

فإن **إستراتيجية الحكومة الرقمية ستعود بالفائدة على كافة شرائح المُجتمع بحيث تشمل الموطنين والجهات الحكومية ومؤسساتها المختلفة والدولة بشكل عام** وذلك بالإستناد إلى التجارب الدُولية والمتطلبات الوطنية، وبذلك ستحقق الحكومة الرقمية قيمة كبيرة للمستخدمين إذ ستوفر على العميل الوقت الذي يقضيه في تنقلاته من وإلى المكاتب الحكومية، كما أنها ستُحسن من تجربة المُستخدم في المعاملات التي لا تستلزم تقديم نماذج أو شهادات ورقية، وسترتقي بمستوى الخدمات، حيث أن الخدمات الرقمية تتميز بالسرعة وتقلل من احتمالية وقوع الأخطاء.

إن الحكومة الرقمية يُمكنها تنظيم مؤسسات الدولة المختلفة بمجموعة واسعة النطاق من العمليات الإدارية إذ يمكن للحكومة عن طريق أتمتة العمليات المعقدة زيادة الإنتاجية وتوجيه الموارد والكوادر إلى الأولويات الأكثر أهمية، ويمكن أن تُساعد الحكومة الرقمية في **تحسين الكفاءة التشغيلية للحكومة عبر كافة الجهات الحكومية**، وذلك من خلال الإستفادة بالمنصات والبيانات والموارد المُشتركة حيث ينعكس ذلك على المستوى العام في تعزيز المزايا والمكاسب التي تعود على الدولة بالكامل، وسوف يساعد تحسين الخدمات في **النهوض بمستوى معيشة المواطنين**، كما أن تسريع وتيرة الخدمات المُقدمة إلى الشركات وتزويد الشركات بقواعد البيانات المفتوحة القيّمة من شأنه **دفع عملية التنمية الإقتصادية الوطنية**، حيث من المعلوم أيضًا أن نجاح الحكومة الرقمية سوف **يعزز من سمعة ومكانة الأردن على مستوى العالم**، كما أن زيادة الشفافية من شأنه **تعزيز الثقة وتسهيل التواصل والتفاعل بين الأطراف المختلفة**، وعلى وجه التحديد، حيث تدعم الحكومة الرقمية شفافية الأداء الحكومي من خلال إتاحة القدرة على متابعة سرعة وجودة التنفيذ، ويمكن تعزيز هذه الشفافية أيضًا من خلال إتاحة الوصول إلى البيانات المفتوحة التي تتعلق على سبيل المثال بنتائج الرعاية الصحية، كما ويمكن أن تسمح القنوات الإلكترونية التي يمكن إنشاؤها للمواطنين **بزيادة شفافية وإنفتاح مشاركة شرائح المجتمع في إعداد السياسات**.

اما الأهداف الإستراتيجية التي يمكن تحقيقها فتتوسد في **الجودة والفعالية والإنفتاح** التي هي من الركائز الرئيسية لمستقبل الأردن الرقمي، ليتم دعم رؤية الحكومة الرقمية من خلال ثلاثة أهداف إستراتيجية مترابطة بالإضافة إلى غايات كمية مستهدفة لتحقيق احتياجات وطموحات جميع المستفيدين، أولها **الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية للأفراد والشركات** حيث يُركز هذا الهدف على المستفيدين النهائيين فيشمل الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في الأردن والشركات التي تدعم النمو الإقتصادية، أما الهدف الإستراتيجي الثاني فيتمثل في **رفع كفاءة العمليات الإدارية الحكومية** حيث يسعى هذا الهدف إلى تعظيم الإستفادة من الموارد العامة للدولة، كما يعمل بشكل أساسي على إفادة العملاء والمساهمة في تحقيق الهدف الأول، أما الهدف الإستراتيجي الثالث فيعتمد على **زيادة مستوى الشفافية والمشاركة المجتمعية** والذي يتعلق بالتعرف على القيمة السياسية والإقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال الإنفتاح والتواصل مع جميع الشركاء وتقديم الخدمات التي تلبي احتياجاتهم في أفضل صورة.

الأولوية الخامسة

القطـــــاع العـــــام والإدارة المحليـــــة

1. القطـاع العـام

إن تحقيق الوصول لقطاع عام كفؤ يُعتبر شرطاً أساسياً من شروط نجاح الدُول في التعامل مع مختلف التحديات بل والتأسيس لمستقبل القطاعات الحيوية كافة وزيادة الفرص المتاحة أمامها. ويُعتبر القطاع العام الأردني من أقدم وأهم القطاعات التي نشأت مع نشوء الدولة وخضعت بالتالي لكافة المؤثرات والتحديات التي واجهتها، وبالرغم مما قدمه هذا القطاع من خدمات إلا أنه وبفعل الزمن والتغيرات أصبح لا بد من مواجهة ما اعتراه من ترهل وما أصاب كفاءته من عيوب وتراجع لنتمكن من العودة به للقيام بأدواره المنتظره على ضوء ما يمكن أن تُعاد صياغته من تلك الأدوار والمهام.

إننا نؤمن بأن الدولة وهي على أعتاب عمليات إصلاح وتحديث شاملة ومُتكاملة هي في أمس الحاجة لتوفير عناصر النجاح لخطط تطوير القطاع العام لما لذلك من أثر مباشر على خفض الإنفاق وزيادة الكفاءة وتحسين شروط بيئة الأعمال، وفي مُقدمتها القدرة على تشجيع الإستثمار الداخلي وجذب الإستثمارات الخارجية.

وبالنظر لكون المواطن هو محور الخدمة في القطاع العام كمُتلقٍ، فإن إيلاء الرعاية والاهتمام لمدى الرضى عن أداء المؤسسات العامة والمقدِّمة للخدمة يُعتبر من العوامل الحاسمة في إنجاح عملية التحديث في هذا القطاع

العاملون في القطاع العام حسب المستوى التعليمي، 2020

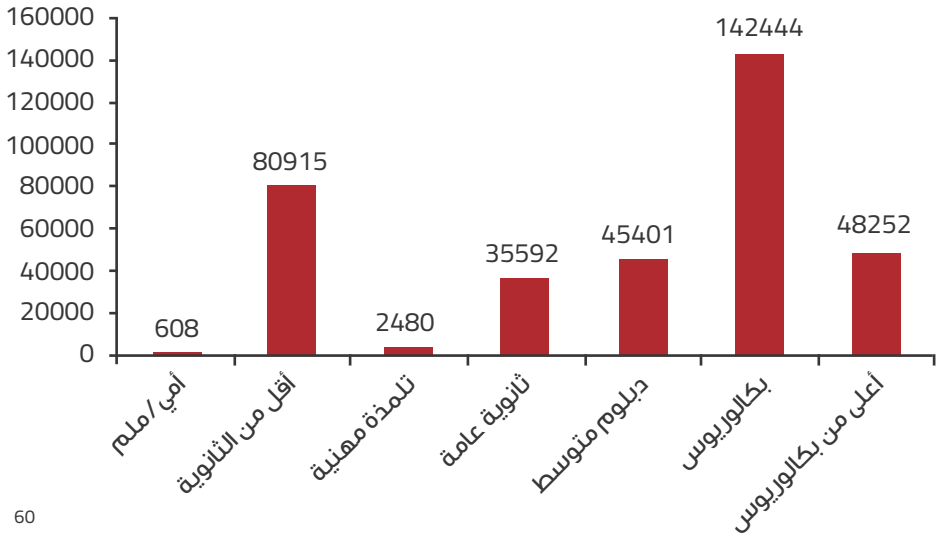

60 دائرة الإحصاءات العامة، 2020.

التحديـــات

- **التغييرالجوهري في أدوار السلطة التنفيذية** (الجهاز الحكومي)، نتيجة عوامل مُتشابكة وفي مقدمتها العوامل المالية ومحدودية القدرة على الإنفاق ومستويات ومصادر الإيرادات العامة، إلى جانب تشعب وتعقد مجالات الحياة وأنشطتها والذي لم يعد يُسمح للقطاع العام بالنجاح في مهمات التنفيذ والتشغيل المباشر، خصوصاً وأن بنية الموارد البشرية والتقاليد المؤسسية للعاملين في القطاع العام تختلف جذرياً عن تلك المطلوبة والموجودة في القطاع الخاص.

- **التطورات المُتلاحقة التي لم يتمكن القطاع العام من مجاراتها والنجاح في تقديم الخدمات المباشرة بموجب شروط ومعايير الجودة لها**، بحيث أصبح من الضروري الإنتقال نحو لعب دور المُيسّر والمُمكّن مع تبنّي إصلاحات تشريعية وإجرائية تتوافق مع ذلك وإنجاز متطلبات البنى التحتية اللازمة لتلك الأدوار بما ينعكس بالنتيجة على القدرة التنافسية للقطاع العام ويتيح له القيام بأدواره في جذب الإستثمارات القادرة على توفير فرص تشغيل وتحقيق النتائج المرجوة على صعيد مَلَفيّ الفقر والبطالة.

- كل ذلك يعني وبالضرورة **إعادة ترتيب الأولويات وتحديد المهام والمسؤوليات وما ينتج عن ذلك من خطط وبرامج تنفيذية**، مع بلورة أُسس ومعايير مراقبة وقياس وتقييم الأداء وكل ذلك بشرط خفض الكلف والوصول لرشاقة جهاز القطاع العام دون التأثير على كفاءته وإنتاجيته.

- التحديات الناتجة عن **التطور التكنولوجي المتسارع** والقدرة على تبني وإدماج الخدمات الرقمية وتكاملها، وورفع كفاءة تحليل البيانات وحماية أمن المعلومات وغيرها من العوامل المترتبة على النجاح في التحول الرقمي.

- **المُحددات التي تفرضها الميزانيات العامة** من حيث الإيرادات والقدرة على الإنفاق والعجز ومستويات المنح والمساعدات وغيرها، وأثر ذلك على مجمل أداء القطاع العام والذي يمكن أن يقف عائقاً أمام العديد من مشاريع التطوير الطموحة.

- **فرضت ثورة الاتصالات والنقل وتشابك المصالح الإقتصادية العالمية تحديات على القطاع العام نظراً لسهولة وسرعة تأثّره بتلك المتغيرات.**

- **الإستجابة التشريعية لمشاريع التحديث** وضمان جودتها وملائمتها للأهداف وعدم إخضاعها لتجاذبات الشعبوية والأهداف الإنتخابية والسياسية، خصوصاً وأن الأردن شهد تراجعاً واضحاً في مؤشرات جودة التشريعات.

- **التحديات الإقتصادية وعلاقتها بهيكلة وتطوير القطاع العام** والتي يمكن إجمال مؤشراتها الفرعية في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة نسبة للناتج المحلي الإجمالي.

- **تحدي تدفق الإستثمار**، حيث تشير الأرقام إلى إنخفاضٍ متتالٍ في تدفق الإستثمارات الأجنبية المُباشرة وتزايد الارتفاع في نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي بالمُقارنة مع مجموعة من دول العالم للدلالة على خطورة وضع المالية العامة وضرورة عدم الاستمرار في نهج توسع القطاع العام وتفاقم التصاعد في مؤشرات البطالة والفقر وأثر ذلك على التنافسية العامة للإقتصاد الوطني.

- **التحديات على صعيد كفاءة القطاع العام وقدرته على مواجهة التحديات** ومؤشراته الفرعية التي تتمثل بجودة التشريعات وأثرها على عمل وكفاءة وإنتاجية القطاع العام والتي تؤكد ضرورة العمل على إصلاح منظومة العمل النيابي وجميع الشروط والظروف المحيطه بها سواء المباشرة أو غير المباشرة لتحسين وتجويد المخرجات التشريعية.

- بالرغم من تنامي قدرة المؤسسات على التعامل والسيطرة على **الفساد**، إلا أنه ما زال يشكل تحدياً وطنياً كبيراً للقطاع العام.

- **المؤشرات المتعلقة بالمستويات العامة لسيادة القانون** وانعكاسها على المواطن وقناعاته بتكافؤ الفرص في ضوء تراجعها المُستمر. **والمؤشرات المتعلقة بالمشاركة والمساءلة وثقة المواطن بالمؤسسات** وإستمرار التراجع في مستوياتها.

- **القدرة على الإدماج الرقمي والتنمية التكنولوجية كتحدٍّ يواجه الدول كافة**، وخصوصاً في ضوء ما نشهده من تطورات تقنية مُتلاحقة وزيادة اعتمادية العديد من القطاعات على الرقمنة والتكنولوجيا.

- **تحديات العلاقة مع القطاع الخاص**، فبالرغم من تكرار هذا السؤال كتحدٍّ لا يتعلق فقط بالقطاع العام وانما في التركيبة العامة للدولة والمجتمع الأردني إذ أصبح من غير الممكن الحديث عن تنمية مُستدامة ومواجهة تحديات الفقر والبطالة بالتشغيل والإستجابة للتحديات المالية وغير ذلك من ملفات دون التفكير فوراً بضرورات الاستثمار وأولوية بناء شراكة فعلية بالإعتراف بالقطاع الخاص ورأس المال الوطني كشريك كامل في الوطن بل والرهان على أنه حريص كما كل الأردنيين على هذه الشراكة دون الإخلال بالطبع بمعادلة الربحية ومعاييرها في هذا السياق.

هذه الشراكة يرى فيها حزب الميثاق الوطني وكما سبق وأن أسلفنا أحد الشروط الإستراتيجية لتحقيق برامجه وخططه حيث سيولي تحقيقها جلّ اهتمامه ويضعها في صدارة أولوياته وبالتالي سيسعى لتحسين موقع الأردن على المؤشرات العالمية الخاصة بذلك خاصة القدرة على إعداد المشاريع وطرح العطاءات وإحالتها وإدارة العقود والإستجابة لمشاريع يقترحها القطاع الخاص.

إن كل ما ذُكر من تحديات يُجيب بشكل منهجي على الأسئلة التي تجول بخاطر المواطن وتُؤطر للحاجة لوضع الإصبع على الجرح؛ فالموقع الذي يحتله الأردن على المؤشر العام للتنافسية يحتاج إلى جهد كل أردني في موقعه لتحقيق الآمال والتطلعات سعياً وراء الخروج من الدائرة المُفرغة من الخطط والشعارات نحو الإنجازات الملموسة.

الإجـــراءات

حزب الميثاق الوطني وضمن نهجه العام في التعاطي بإيجابية مع الإنجازات بهدف تعظيمها ومُراكمة الخبرات الناتجة عنها في ذات الوقت، يقوم بدوره الوطني في نقد السلبيات وتقديم البدائل واقتراح الحلول والتوصيات، وهو النهج الذي سار عليه في مُجمل البرنامج الحزبي؛ فعلى صعيد الإدارة العامة يرى ما يلي:

- **إنّ الدور التقليدي للدولة لم يعد ممكناً أو ملائماً للتطورات ولا للواقع الذي تشهده المالية والدين العام**، وبالتالي فإن الوصول لاقتصاد مُشغّل جاذب للإستثمار قادر على سد الفجوة في العجز والتعامل مع الإقتراض تقوم الدولة فيه بدور المُمكّن والمُشرّف على الخدمات بدلاً من دور المُزوّد لها هو بالضرورة اقتصاد حر يعتمد على الشفافية والمرونة والحوكمة، واقتصاد جاذب وآمن للإستثمار، وبالتالي يتم إعداد وتدريب الموارد البشرية وتوفيق أوضاعها بما يتوافق مع ذلك.

- **إن الموارد البشرية وإدارتها في ظل قطاع عام ينسجم والرؤية سابقة الذكر يتطلب إنتقالاً تدريجياً** من صيغة ديوان الخدمة المدنية إلى ما تم تسميته بهيئة الخدمة والإدارة العامة، مما يستلزم دعم الهيئة لتتمكن من قيامها بأدوارها في الرقابة والامتثال بالإضافة للقدرة على البت بالشكاوى قبل تحويلها للجهات المختصة.

- **استقلالية مركز تقييم الكفايات تستوجب فصلها تنفيذياً عن الهيئة** إذ لا يجوز أن تملك أدوار التنفيذ والرقابة.

- **إعادة بناء قدرات المؤسسات العامة وبالتحديد في دوائر الموارد البشرية** لتتمكن من تنفيذ ما يستلزم الإنتقال من الدور الإجرائي والتنفيذي إلى الدور الرقابي والإشرافي للقطاع العام.

- **إعادة بناء قدرات موظفي ديوان الخدمة المدنية** بما يتناسب مع الأدوار والمهام الجديدة للهيئة.

- **إنجاز نظام الموارد البشرية الإلكتروني الموحد.**

كل ذلك يجب أن يتم في إطار خطة وطنية متوسطة وطويلة الأمد تستهدف ترشيق حجم القطاع العام ضمن نسب سنوية متدرجة تترافق مع برنامج تدريب وتأهيل، بحيث يُشكل ذلك الأساس لتشجيع الإنتقال المدروس لموظفي القطاع العام للعمل في القطاع الخاص على أن يتم الشروع بذلك بعد دراسة وحوار مستفيض بين جميع الجهات والقطاعات ذات الصلة.

- **معايير التقييم وشفافيتها تتطلب إطلاق المؤشر الموحد لتقييم الأداء وتصميمه بشكل تفاعلي ضماناً لكل ذلك**، وليتمكن من الرصد والتعرف المستمر على الآثار والنتائج ويضعها في متناول صناع ومتخذي القرار.

- **يؤيد حزب الميثاق الوطني ضرورة بناء سياسات التعيين بشكل يتوافق مع خطة تحديث القطاع العام**، مما يستلزم أن تكون جداول التشكيلات متوافقة مع متطلبات الأدوار المستقبلية للحكومة على ضوء إعادة صياغتها.

- كما يجب **الإلتزام التام بسياسات شفافة للتعيين في المواقع القيادية بموجب عقود شاملة**، وبالتزامن يجب تمسّك الحكومات بعدم استقبال طلبات تعيين إضافية وزيادة قاعدة البيانات بل وتوجيه مقدمي الطلبات للبحث عن فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص.

- منعاً من حدوث تشوهات ونحن على أعتاب عملية تحديث، من المتوجب **التراجع عن القرار بوجود نظامين متزامنين للموظفين والإنتقال إلى توحيدهما أو تقسيم المهام فيما بينهما على الفئات الوظيفية** لمنع الإزدواجية في الرواتب والعلاوات للفئة الواحدة.

- حزب الميثاق الوطني وانسجاماً مع نهجه العام في بناء وتشبيك جميع القطاعات ذات الصلة يؤكد على **ضرورة اتباع سياسة إشراك القيادات والخبراء في كافة مراحل التنفيذ.**

2. الإدارة المحليــة والحكم المحلــي

يتبنى حزب الميثاق الوطني الإنتقال التدريجي نحو الحكم المحلي بوصفه الشكل التنظيمي الأنسب للقيام بالمهام والأدوار على الصعيد المحلي؛ حيث تمتد التجربة الأردنية في الإدارة المحلية والعمل البلدي لما قبل نشأة وتأسيس الدولة وهو ما يؤكد دور منظومة الإدارة المحلية في تقديم طيف واسع من الخدمات وكذلك وضع الخطط والإستجابة المباشرة لمتطلبات المواطنين وهي أيضاً الميدان الأساسي والأولي الذي يُمارس الفرد من خلاله المشاركة الديمقراطية من خلال الإنتخاب.

هذه التجربة الممتدة لعشرات السنين والتي مرت بالعديد من التغيرات والمراحل سواء من حيث الرؤية العامة أو من خلال التشريعات الناظمة لها، أنتجت وبالتأكيد خبرات وتجارب متراكمة كان لا بد من الاستفادة منها وتوظيفها في عمليات التحديث الجارية لتكون بالتالي أكثر ملائمة وليتم تكييفها بما يتناسب مع هذه الخبرات المتراكمة.

وحيث تم إقرار قانون الإدارة المحلية في الوقت وبالتزامن مع إنتهاء لجنة التحديث للمنظومة السياسية من أعمالها، الأمر الذي لم يسمح بالأخذ التام بنتائجها وتوصياتها في هذا المجال، **يؤكد حزب الميثاق الوطني على ضرورة إعادة النظر وتجويد قانون الإدارة المحلية** على ضوء ما سبق مع الإستفادة من نتائج التجربة الإنتخابية للعام 2022 والتي طبق القانون فيها لأول مرة.

وعليه فإن حزب الميثاق الوطني سيعمل على هذا الصعيد بما يلي:

- **مراجعة قانون الإدارة المحلية والقوانين والتشريعات الناظمة للعمل البلدي** بهدف إزالة أي تشابك أو تعارض أو تعدد للمرجعيات بين مستوياتها المختلفة بل والإنتقال لصيغ الشراكة (مجالس محلية، وبلديات، ولا مركزية، ومجالس محافظات).

- **التوقف عن أي ممارسة حكومية تُضعف من صلاحيات وتأثير المجالس المحلية** وبالتحديد ما بينها وبين أعضاء مجلس النواب من الناحية الخدمية لتعزيز الإنتقال نحو الحكم المحلي ذو الصلاحيات من جهة ولتكريس الشفافية وتكافؤ الفرص المتحققة من خلال هذه المنظومة.

- **الحد من أي صلاحيات مركزية تُضعف القرارات الجماعية لمنظومة الإدارة المحلية** والإنتقال لمهام الإشراف والتمكين إنسجاماً مع الرؤية العامة لأدوار الدولة والواردة في هذا البرنامج.

- **توسيع مهام وأدوار مستويات الإدارة المحلية في الجانب التنموي** من خلال منح صلاحيات إضافية لتلك المستويات ليس فقط في التخطيط وإنما أيضاً في التنفيذ وسلطة الموافقة وغيرها من الصلاحيات والممكنات.

- **مأسسة العلاقة بين مستويات الإدارة المحلية والمجتمع المحلي** والتشجيع على تنشيطها من خلال تنفيذ مبادراتها وتسهيلها والعمل على إنشاء صيغ محددة بينها وبين قطاعي المرأة والشباب لتعزيز جهود رفع مستويات المشاركة خاصة في مراحل وضع الموازنات للمشاريع التنموية المختلفة لضمان مشاركة تلك الفئات في ذلك.

- **خلق بيئة من التنافس الإيجابي بين المحافظات** في مدى القدرة على تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية وتوسيع قاعدة الخدمات ورفع كفاءتها ومستويات رضى المواطن عنها وربط ذلك بحزم حوافز محدد كل ذلك يجب أن يتم وفق دليل الإحتياجات والأولويات الخاص بكل محافظة أو مدينة.

- **جذب الإستثمارات المحلية والدولية** وذلك من خلال نقل صلاحيات تقديم حوافز معينة لتلك الإدارات لتتمكن من الترويج للفرص الإستثمارية وتحقيق الشراكات مع القطاع الخاص.

- على ضوء الخبرات والنجاحات المُتراكمة، يجب **توحيد الأساس التشريعي والتنظيمي والإنتخابي بين العاصمة وبين البلديات المركزية**، والعمل على نقل التجربة وتعميم فوائدها بدلاً من التعامل المزدوج وبالتالي يتم تعزيز الثقة بعدالة وتكافؤ الفرص بين تلك المحافظات.

- **التوسع في منح الإستقلال المالي والإداري لمستويات الإدارة المحلية** وتمكينها من تحصيل عوائد بعض الخدمات.

- **هيكلة الطريقة التي تتم فيها إعداد الموازنات المحلية** لتكون من الأسفل إلى الأعلى، وكذلك تدوير المبالغ المُتبقية من الموازنات في حسابات خاصة لكل منها في بنك تنمية المدن والقرى.

- **الرقابة على واجب الإدارة المحلية والبلديات في وضع المخططات الشمولية والأدلة الإجرائية لتنفيذ المشاريع.**

- **إستحداث آلية محاسبة للهياكل المُنتخَبة** لتعزيز المساءلة والشفافية.

- **الإستفادة من كل فرص التمكين والتدريب المُتاحة** بل وتشجيع المنظمات الدولية على تقديمها.

- **الإستفادة من ثورة الإتصالات في بناء منصات تفاعلية مع المجتمع** لإجراء الاستطلاعات والإستفتاءات والترويج للبرامج والخدمات.

الأولوية الخامسة
قطـــــاع الخدمـــات

1. قطـــاع النقـــل

تتمتع صناعة النقل بتأثيرات عميقة وكبيرة على نمو الاقتصاد الوطني وقدراته التشغيلية، حيث تُسهم هذه الصناعة بحوالي 126,000 فرصة عمل من خلال 325 شركة مرخصة في مجال النقل واللوجستيات في الأردن، ومن المتوقع أن يشهد الطلب على خدمات النقل واللوجستيات إرتفاعاً بمعدل يصل إلى (5-6 %) بحلول عام 2030 بالنظر للكثير من العوامل وفي مقدمتها الزيادة السكانية وتنوع الأنشطة وتنامي الطلب.

حيث تشمل الأنشطة الرئيسية للقطاع؛ النقل البري بما فيها شبكة السكك الحديدية، والنقل البحري، والنقل الجوي، بالإضافة إلى أنشطة الدعم والنقل والمساعدة على الطرق وكذلك أنشطة البريد.

لقد شهد قطاع النقل في المملكة خلال السنوات الأخيرة نمواً استثنائياً رافقته جهود مستمرة في مختلف قطاعات النقل الجوية و البرية والخدمات اللوجستية المرتبطة بها، سعياً للحفاظ على دور المملكة المُتأتي من موقعها الإستراتيجي كمحطة نقل إقليمية هامة تربط بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا وأوروبا، وبين العراق وأفريقيا والبحر الأحمر والمتوسط.

في حين تشير حصة النقل العام من الرحلات إلى ضعف الإعتمادية على هذا القطاع، حيث بلغ معدل استخدام الوسائط العامة 13% بالمائة من الرحلات (بواقع 5% بالحافلات و8% بواسطة سيارات الأجرة)، حيث ما زال الأردنيون يفضلون التنقل بمركباتهم الخاصة بمعدل 33% من إجمالي الرحلات مما أدى لاستمرار زيادتها، حيث تضاعف عدد المركبات الخاصة وهو يشير إلى خلل كبير في قدرة وجاذبية منظومة النقل العام على تقديم هذه الخدمة وما ينتج عن ذلك من أخطار بيئية وآثار اجتماعية، والتي من بينها محدودية خيارات السكن والعمل.

وفي ظل تزايد عدد السكان لحوالي 11 مليون نسمة يتركز معظمهم في العاصمة عمّان، أدى لازدياد الطلب على التنقل دون نمو موازٍ لنقل عام يلبي هذا الطلب من خلال خدمات نقل عالية الجودة، وهو ما سبق الإشارة له من حيث حصة وسائط النقل العام من الرحلات.

وبالمجمل يُعتبر النقل العام في المدن غير منظم أو فعال من حيث المواعيد والترددات، وذو تغطية ضعيفة يغلب عليها الطابع الفردي مع 85% من ملكيات الحافلات وسيارات الأجرة الفردية.

كما يُؤخذ على نظام النقل العام بأنه لا يُراعي الاحتياجات الخاصة لبعض القطاعات مثل كبار السن وذوي الإعاقات الجسدية، عدا عن عدم رضى النساء على منظومة النقل العام حيث أبدت 33.1% منهن أنهن غير راضيات و18% غير راضيات تماماً عن تلك المنظومة، في حين أن تطوير منظومة النقل العام هو من الأولويات التي يمكن أن تعود بالفائدة على باقي القطاعات من حيث تنويع خيارات السكن والعمل للقوى العاملة وبالتحديد النسائية والتي يمكن أن يزيد النقل من مشاركتها الإقتصادية بشكل ملحوظ.

ويُعد التنقل في الأردن مكلفاً؛ حيث يبلغ متوسط إنفاق الأسرة على التنقل حوالي 2000 دينار أي بمعدل 17% من الدخل، حيث يرتفع هذا الإنفاق في فئة الشباب إلى حوالي 23%، عدا عن كون وقت الرحلات طويل نسبياً وغير مرتبط بمواعيد وترددات محددة مما يجعل هذا القطاع غير مُستحب للاستخدام كخيار للتنقل.

كما ينعكس تطوير منظومة النقل العام بيئياً من حيث خفض الإنبعاثات الكربونية والتي تُعد عالية نسبياً في الأردن من خلال التنويع في وسائط التنقل واستخدام تلك الصديقة للبيئة، بالإضافة إلى خفض نسب استهلاك الوقود وبالتالي تخفيض فاتورة الطاقة في حال استخدام وسائط النقل الجماعي، مع التذكير بالأثر الإيجابي لذلك على قطاع الطرق وتقليل الحوادث والإزدحامات المرورية بشكل ملحوظ.

التحديـــات

- **تعدد المرجعيات الرسمية** وما يترتب على ذلك من اختلالات تنظيمية.

- على ضوء **ارتفاع الملكيات الفردية لوسائط النقل في ظل تزايد أعداد السكان وزيادة الملكيات للسيارات الخاصة**، بلغ عدد السيارات المسجلة في الأردن 1.729 مليون سيارة في عام 2020، وإذا ما تم مقارنته بعدد السكان ازدادت الملكية من سيارة واحدة لكل 58 شخصًا في عام 1971 إلى سيارة واحدة لكل ستة أشخاص في عام 2020. أمّا خارج عمان، تكون المدن والقرى أكثر اعتمادًا على وسائل النقل العام بسبب امتلاك الأفراد لعدد أقل من السيارات (86% من راكبي وسائل النقل العام لا يمتلكون سيارة) وهذا ينتج عنه تدني الكفاءة التشغيلية للقطاع، وتزايد الحاجة للإنتقال إلى منظومة نقل متكاملة حضرية وبينية تخدم نهوض القطاعات الإقتصادية المختلفة وتُساهم في تنويع خيارات العمل والسكن التي تفرضها.

- **مشكلات التمويل بالنظر لحجم الاستثمار العالي في قطاع النقل وخصوصاً في المشاريع الكبرى مثل السكك الحديدية والطيران منخفض الكلفة**، مما يستوجب التوسع في فتح قطاع النقل للشراكات بين القطاع الخاص لتنفيذ مثل تلك المشاريع.

- **مع ارتفاع الكلف التشغيلية من حيث المحروقات والصيانة وغيرها**، حيث يُعتبر قطاع النقل أكبر مستهلكاً للطاقة بواقع 49% في عام 2018، تبرز الحاجة هنا إلى الإنتقال لقطاع نقل ذكي يُوظّف القدرات التقنية والحلول التكنولوجية ويُقلل بالنتيجة من فاتورة الطاقة ويرفع الكفاءة والإنتاجية.

- **الحاجة المستمرة لتحسين البنية التحتية للقطاع من طرق ومنشآت ومحطات حدودية وغيرها**، في ظل الزيادة المستمرة في نمو القطاع وتشعب الأنشطة وتزايدها.

- **الأثر البيئي** من حيث كون قطاع النقل مساهم رئيسي في انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة تبلغ 38% من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في الأردن، وتأتي صناعة الطاقة في المرتبة الثانية كمصدر للغازات الدفيئة بعد قطاع النقل، حيث تمثل 37% من الإنبعاثات.

- **انعدام التكامل في خدمات النقل** وبالتالي زيادة كلف ومدد الرحلات.

- **غياب ثقافة وسائل النقل بدون محركات** وغياب البنية التحتية الداعمة لها.

الإجـــراءات

تنطلق اقتراحات حزب الميثاق الوطني في قطاع النقل من إدراكه الجيد للدور التنموي والخدمي الذي يلعبه هذا القطاع كحاجة أساسية لتطور ونمو باقي القطاعات، كما يُدرك أيضا أن حجم الإنفاق في قطاع النقل وخصوصاً في المشاريع الكبرى مثل سكة الحديد الوطنية مثلاً وصلت لحدود 2.2 مليار دينار حسب التقديرات والتي من الصعب أن يتم توفيرها من الميزانية العامة للدولة الأمر الذي يُؤكد مرة أخرى على محورية العلاقة مع القطاع الخاص وضرورتها على هذا الصعيد.

- **زيادة حصة قطاع النقل** في التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

- **تعزيز القدرة التنافسية لقطاع النقل** على المستويين الإقليمي والعالمي.

- **إيجاد نظام نقل متكامل ومستدام يتميز بالفعالية والكفاءة**، يزيد من حصة النقل العام وإمكانية الوصول له.

- **تحسين وضمان الوصول الدولي والإقليمي للأردن**.

- **تقليل الأثر البيئي للقطاع**.

- **تقليل أثر واستهلاك القطاع للطاقة** والانتقال التدريجي لخيارات الطاقة البديلة والصديقة للبيئة.

- **الانتقال التدريجي لنظام النقل العام المجزأ** والذي قد يتطلب إعادة شراء تراخيص الحافلات والمركبات المملوكة فردياً من خلال صندوق لهذه الغاية، ووضع استراتيجية لدمج المشغلين الأفراد.

- **تبني مفهوم الإحلال التدريجي لاستبدال وتحديث منظومة الحافلات والمركبات** للوصول لتحديث عام في المنظومة ودمجها وتكاملها مع منظومة الباص السريع كشبكات تغذية.

- **إنشاء صندوق لدعم الراكب** من خلال تعويض الحافلات الصغيرة وتنظيم مواعيد انطلاقها ضمن ترددات زمنية معلنة.

- **تحسين جودة النقل العام** من خلال النقل الذكي والمتضمن تقديم المعلومات للمستخدم وتبني نظام التذاكر المفتوحة، وكل ذلك ممكن أن يتم من خلال الشراكة مع القطاع الخاص كفرص إستثمارية أو من خلال الإنفاق الرأسمالي للحكومة.

- **اتخاذ تدابير عامة للتحول من استخدام المركبات الفردية بتحسين البنية التحتية للدراجات الهوائية** والسياسة العامة في إدارة مواقف السيارات متعددة الطوابق والذكية.

- **تقديم حوافز لتشجيع استخدام الطلبة والنساء وكبار السن وذوي الإعاقات لخدمات النقل العام** من خلال البطاقات الموحدة لوسائط النقل.

- **تشجيع استخدام وسائط النقل الصديقة للبيئة وتوفير البنية التحتية اللازمة لها**، وحثّ القطاعات الحكومية على التوسع في إدماجها في وسائط النقل التابعة لها.

- **تشجيع إنشاء موانئ برية ولوجستية** وتقليل أوقات المناولة والتسليم.

- **الإستثمار في منظومة سكك حديد للنقل الجماعي بين المحافظات** وقابلة للربط البيني مع الدول المجاورة كرافعة لنقل الركاب والبضائع والخدمات، وتحسين مستوى الأمان والكفاءة؛ فوفقاً للمُحاكاة التي يقدمها النظام المحوسب للتنبؤ بالنقل، حيث من المتوقع على المدى الطويل أن تجتذب سكة الحديد الجديدة 21.2 مليون طناً من البضائع كل عام أو ما يعادل 5100 مليون طن كيلومتر على سكك الحديد الأردنية بحلول عام 2030، مما سيخفف من تدفق المرور على الطرق بمقدار 4200 طن كيلومتر، وقد يحقق هذا النمط أفضلية تنافسية حقيقية.

- **تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص وطرح الفرص الإستثمارية في قطاع النقل البري**، وبالتحديد في قطاع السكك الحديدية لتنفيذ شبكة الربط السككي الوطنية لما لها من أدوار في تشجيع وتحفيز الاقتصاد والتجارة البينية.

- **تشجيع التنوع واستخدام النقل والإدارة الذكية في وسائط النقل الجماعي** والتكامل بين منظوماتها المختلفة لتحقيق شبكة نقل حضري وطني تخدم الأهداف التنموية والقطاعية ومراجعة (وتبسيط) لوائح النقل للسماح بنماذج التشغيل والتكامل بين أنماط النقل المختلفة.

- **تبني حوافز لتحديث أسطول النقل من الشاحنات** لرفع تنافسيته وكفاءته التشغيلية.

- **تحديث مرافق المراكز الحدودية** وربطها بالأنظمة الذكية وتزويدها بمراكز إنطلاق ومواقف للحافلات صديقة للمُستخدِم، وتطوير الموانئ البرية الداخلية في المناطق الإستراتيجية لتعزيز المناولة والترانزيت.

- **تعديل التشريعات التي تُعيق تنفيذ الخطط والإجراءات** وبالتحديد تلك المتعلقة بالإستثمار في قطاع النقل والشراكة مع القطاع الخاص وتحسين الإطار التنظيمي ليصبح أكثر جذباً من حيث سهولة الأعمال.

2. قطاع التعليم المدرسي والتعليم العالي

أ. التعليـــم المدرســـي

التعليم وعلى مر العصور يمثل **حجر الزاوية في تطور وتزايد قدرة المجتمعات على الإستجابة لما يطرحه المستقبل من تحديات**؛ فهو الجهة المنوط بها إعداد الموارد البشرية وتأهيلها وإكسابها المهارات للقيام بأدوارها، ولذلك حظي هذا القطاع وضمن الإدراك المبكر للدولة الأردنية بالاهتمام والرعاية ليصبح قادراً على تصدير الكفاءات البشرية المؤهلة التي تمكنت من بناء الدولة الأردنية الحديثة وساهمت كذلك في العديد من القطاعات لدى المجتمعات والدول المحيطة.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه مهنة التعليم إلا أن المعّلمين والمعلمات استمروا بالعمل بلا كلل لضمان بيئة ومحتوى تربوي وتعليمي مميزة للطلاب

والطالبات وتزويدهم بما يحتاجوا من مهارات تتيح لهم التغلب على العبء الدراسي الكبير الذي يقع على كاهل الطلبة.

أسهمت الزيادة المضطردة في أعداد الطلبة والناتجة عن النمو الطبيعي للسكان، بالإضافة لما نتج عن اللجوء على هذا الصعيد في وضع قطاع التعليم والحكومي بالذات أمام تحديات وضغط غير مسبوق أثر إلى جانب عوامل أخرى عديدة على جودة وكفاءة المخرجات التعليمية **مما يجعل من هذا الملف الكبير والمعقد من أهم وأخطر الملفات على حاضر ومستقبل الوطن.**

المرحلة المدرسية والتي تعتمد على تكامل عناصرها الأساسية المتمثلة في **المدرسة والمعلم والمنهاج والطالب** على حد السواء، وهي تعتبر الأهم لدورها في تشكيل المعارف والتزود بالمهارات وبالتالي فهي تُسهم بالنتيجة في بلورة اتجاهات وتقدم ونجاح الطلبة في الحياة من حيث ما يلي:

- **تزويد الطالب بأساسيات المعرفة** ضمن مجموعة من المجالات المختلفة مثل الرياضيات، والفيزياء، واللغة العربية واللغة الانجليزية، والكيمياء، والتاريخ، وغيرها من العلوم والآداب وضمن حزمة متكاملة وجرعات مدروسة على ضوء المراحل العمرية المختلفة.

- المدرسة توفر فرص **الإختلاط مع الأقران** والتعارف مع مختلف الزملاء لتوسيع مداركهم وآفاقهم وصقل مهاراتهم الاجتماعية.

- من الناحية التنظيمية فإن **إكمال مرحلة التعليم المدرسي** شرط أساسي يفتح فرص التعليم الجامعي وبالتالي زيادة احتماليات الحصول على فرص مستقبل وعمل يضمن حياة كريمة.

التحديـــات

يُواجه التعليم في الأردن جملة من التحديات والمعيقات يمكن تلخيصها بما يلي:

- **ضعف المخرجات التعليمية** والذي يعود لعوامل من ضمنها ما يتعلق بالمحتوى ومدى توفر الوسائل والأدوات؛ حيث بلغ معدل فجوة سنوات الدراسة المعدلة حسب سنوات التعُلم في الأردن 7.7،[61] وقد جاء هذا المعّدل ضمن فئة الدول المتدنية أي أن الطالب يتلقى تعليم فعلي بواقع 7.7 عام مقابل 12 عام يقضيها على مقاعد الدراسة.

- وهنا لا بد لنا من التذكير **بتأثيرات الوباء على منظومة التعليم** والتي تمثلت بانخفاض نسبة الطلاب الملتحقين في المدارس الخاصة (إلى إجمالي الطلبة) من 26.3% في العام 2016/2015 إلى 20.4% في العام 2021/2020، مما زاد العبء على المدارس الحكومية وساهم بزيادة الفاقد التعليمي بالمجمل، حيث بلغ عدد أسابيع إغلاق المدارس بالكامل خلال فترة الوباء حوالي 44 أسبوعاً.

- كما يؤدي **النقص في أعداد المعلمين نسبة لأعداد الطلبة** إلى إحداث آثار كبيرة على المخرجات من حيث اكتظاظ الصفوف وتدني فرص التركيز والكشف عن الطاقات وضعف ملاحظة ومراقبة الأداء وغير ذلك من آثار سلبية على مخرجات التعليم وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل التالي:

مؤشرات تعليمية مختارة، 2020/2019 - 2022/2021

المؤشر	2020/19	2021/20	2022/21
عدد طلبة التعليم الأساسي (بالألف)	1,769.6	1,769.5	1,827.2
عدد طلبة التعليم الثانوي (بالألف)	236.9	261.0	276.7
عدد معلمي التعليم الأساسي (بالألف)	106.8	99.9	104.3
عدد معلمي التعليم الثانوي (بالألف)	24.7	22.5	25.7
متوسط عدد الطلبة في الصف	24.7	25.4	25.9
عدد الطلبة/معلم (التعليم الأساسي)	16.6	18.0	17.5
عدد الطلبة/معلم (التعليم الثانوي)	9.6	11.6	10.8

- كما أن **عوامل الضغط على النظام التعليمي والتربوي** تكبح من فرص التحول نحو التعليم النوعي القائم على اقتصاد المعرفة بدلاً من التركيز الحالي على التوجيه السلوكي في ظل تزايد المؤشرات على ضعف أداء الطلبة في العديد من الكفايات، و حسب المؤشرات الدولية الخاصة بذلك. وبطبيعة الحال فإن ضعف البيئة التعليمية من حيث الأبنية والتجهيزات الصفية والأدوات المساندة نتيجة تراجع الإنفاق العام على التعليم مقارنة بالطلب المتزايد على قطاع التعليم الحكومي والناتج عن تفاقم الأوضاع الإقتصادية والزيادة السكانية الطبيعية، وتلك الناتجة عن الهجرات المتتالية للأردن يؤثر بشكل كبير ومتزايد على مستويات الريادة والابتكار لدى الطلبة، حيث يحتل الأردن المرتبة الثامنة بين الدول العربية على هذا الصعيد.

61 World Bank Group, Education Enrolment Dynamics and the Impact of COVID-19 on Learning in Jordan.

الإجـــراءات

- **التفاوت في مستويات التعليم وإمكاناته** سواء بين القطاع العام والتعليم الخاص أو بين المحافظات والعاصمة، نتج عنه وبالتأكيد فجوة في المهارات والكفايات تنعكس حكماً على القناعة بتوافرالعدالة وتكافؤ الفرص، وتُساهم في حرمان الوطن من فرصة الاستفادة القصوى من طاقات أبناءه، بالإضافة إلى الأثر الهيكلي من حيث السعي الدائم للهجرة نحو العاصمة وغير ذلك من الآثار والنتائج. كما تفرض التطورات والتحديثات المتزايدة على الصعيد التكنولوجي الحاجة لتحسين مهارات وكفايات المعلمين وخصوصاً تلك المتعلقة بمتطلبات التعليم الرقمي ويتطلب ذلك مرة أخرى أهمية النظر في تراجع الإنفاق الحكومي على التعليم القادر على تغطية نفقات ومتطلبات الإعداد والتطوير المستمر للمعلمين وبالتالي البحث عن بدائل وحلول بديلة عن ذلك.

- كما تجدر الإشارة إلى **وجود الفجوة في الأجور بين المعلمين الذكور والإناث،** حيث بلغ متوسط الأجر الشهري للإناث العاملات في قطاع التعليم بفارق يقل بقليل عن 307 دينارمن متوسط الأجر الشهري للذكور حيث يُعتبر قطاع التعليم من أعلى القطاعات على هذا الصعيد.

- ويُشار إلى **وجود ضعف تعليمي في مرحلة الطفولة المبكرة كمّاً ونوعاً** بالرغم من أهمية هذه المرحلة وأثرها على بنية الأفراد وهذا ما نبّه له جلالة الملك المعظم من حيث ضرورة إيلاء هذه المرحلة العمرية المزيد من الاهتمام بالرعاية والتطوير كما نلاحظ إنعدام مشاركة الذكور في هذه المرحلة نتيجة القرارات الرسمية.

يُولي حزب الميثاق الوطني أولوية وأهمية خاصة لهذا القطاع ويرى أن معالجة الإختلالات العديدة والمُتشابكة يجب أن تتم من داخل المنظومة التربوية؛ فهي الأكثر معرفة ودراية بالجوانب المُعقدة والمُتشابكة لكل ذلك.

كما يُؤكد حزب الميثاق الوطني على هدف نهائي ورئيسي يسعى لتحقيقه بشكل ملموس يتمثل في سد الفجوات التعليمية بين المحافظات كأولوية أولى رئيسة تُعبر عن قيمة العدالة وتكافؤ فرص الأردنيين، وكذلك الإنتقال بالمنظومة بأكملها نحو فكرة «التعلّم» بدلاً من «التعليم» بما تحمله من مضامين تتعلق بمحتوى وأدوات تفاعلية حداثية وعصرية تليق بمهمة إعداد الأجيال للتعامل مع المستقبل.

كما يُدرك حزب الميثاق الوطني أن متطلبات تحقيق الأهداف المذكورة ليست بالبسيطة أو السهلة، ولكنه يُدرك في ذات الوقت أن ضرورتها تستوجب التفكير والعمل خارج الصندوق من قبل الجهات ذات العلاقة كافة.

- **رفع معدل الإنفاق على التعليم** من 3.5% إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

- **تطوير الكوادر البشرية وفي مقدمتها المعلم وبالتحديد من حيث تحسين ظروف عمله ومعيشته**، من خلال برامج إعداد المعلمين وتمكينهم قبل الحصول على رخصة المزاولة، والاهتمام بالتدريب والتأهيل المستمر وربط تجديد رخصة المزاولة للمعلم باختبارات تقييم دورية.

- **تحسين ظروف المعلمين وشروط عملهم المادية والنفسية**، والبحث في إيجاد نوافذ تمويلية لذلك.

- **إعطاء المزيد من الاهتمام لصيانة المدارس** ومظهرها لتصبح بيئة جاذبة للطلبة والمعلمين.

- **رفع مستوى البيئة المدرسية في جوانبها الفيزيائية** من حيث المرافق والأدوات والمختبرات والمكتبات والملاعب، وفي جوانبها المعنوية من حيث العلاقة مع المجتمع والإرتباط بالقضايا الوطنية وإثراء وبناء الأمور.

- **تطوير إعلام تربوي حداثي يُسهم بإعادة صورة المهنة ومكانتها الاجتماعية والثقافية** في استحداث صيغة مؤسسية مثل مجلس تعليم مشترك للتنسيق بين الوزارة ومراكز الإعداد والنقابة وغيرها من المؤسسات ذات الصلة.

- **إعداد وتنقيح دوري لمصفوفة مواصفات للمتعلم** كنقطة مرجعية في عمل جميع الجهات المعنية مما يتطلب مراجعة التشريعات التربوية ورؤية ورسالة الوزارة في ظل المتغيرات والتوجه نحو التعلم التفاعلي النقدي القائم على الكفايات والمهارات والمحتوى القادر على استيعاب التطورات التقنية والإنسانية.

- **التحول نحو ثقافة المهنة** التي تستوجب المساءلة بديلاً عن ثقافة الوظيفة والعمل على إعادة استقطاب الكفاءات المهاجرة ضمن بيئة عمل مستدامة.

- **عدالة التعليم وضمانتها** أبرز دور وهدف للوزارة كجهاز رقابي وطني بما في ذلك ردم الهوّة بين التعليم العام والخاص والتعليم بين المحافظات والعاصمة وبين الذكور والإناث.

- **العمل مع التعليم الخاص كشريك وطني وليس ند أو نقيض**، بحيث يتم الإستفادة ونقل التجارب وقصص النجاح.

- **ضرورة العمل على صيغة بديلة لامتحان الدراسة الثانوية** أو تطوير الصيغة القائمة بما يتماشى مع مجمل التحديث في العملية التربوية.

- **العمل على مؤتمر تربوي وطني** يضم كافة أطراف العملية التربوية بما في ذلك القطاع الخاص بهدف إعادة هيكلة المنظومة بأكملها.

ب. التعليـــم العالـــي

يهدف التعليم العالي لتزويد الطلبة بالتأهيل والكفايات الإحترافية اللازمة والمطلوبة للإنخراط في سوق العمل وبالتالي تمكينهم من مواجهة التحديات والتعامل مع الفرص بأعلى درجات الكفاءة الممكنة.

كما يلعب التعليم العالي أدواراً هامة على صعيد الأبحاث والدراسات بحيث يمكن اعتبار مؤسسات التعليم العالي مراكز تفكير توفّر المعرفة الضرورية لصنّاع القرار وواضعي السياسات. ومن هنا يمكن القول أن من أهم المؤشرات على كفاءة مؤسسات التعليم العالي تُستمَد تراكمياً من المكانة والمسارات العملية لخريجيها، حيث تنعكس بالتالي هذه المؤشرات على زيادة فرصهم المستقبلية، كما ينظر لمدى تقدم مستويات الأنظمة وأساليب التدريس والبحث العلمي في تلك المؤسسات كمعايير لتصنيف مؤسسات التعليم العالي.

كما لا يُمكن إغفال الأدوار التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي على صعيد **الإسهام في تحقيق النمو الإقتصادية والتقدم الإجتماعي** حيث يقع على عاتقها ويُنظر لها كمؤسسات قادرة على تشجيع وتحفيز الإبتكار والريادة من خلال البرامج الأكاديمية واحتضانها كما أسلفنا لمراكز البحث والمختبرات وغيرها والتي تُنتج أيضا قوى بشرية لها من الكفايات والمهارات ما يؤهلها للقيام بمهامها وأدوارها اللاحقة.

لا شك بأن الأردن قطع خطوات هامة في هذا المضمار وخلال المئوية الأولى من عمر الدولة سواءاً من حيث عدد وتنوع مؤسسات التعليم العالي من جهة، وجودة وتنوع البرامج والمساقات وشمولية التخصصات من جهة أخرى. بحيث **أصبح يُنظَر للأردن وخلال مراحل وفترات طويلة كمركز إقليمي تمكّن من جذب الراغبين في الحصول على تأهيل أكاديمي عالٍ** وخصوصاً من دول الجوار، مما انعكس على تزايد شهية القطاع الخاص المحلي والعربي والدولي على حد سواء للإستثمار في تأسيس العديد من المؤسسات الجامعية والمعاهد.

و استنادًا إلى الأرقام المنشورة من قِبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بلغ عدد الجامعات الحكومية 10 جامعات، والخاصة 16 جامعة، إلى جانب جامعتين تم تأسيسهما بموجب قانون خاص وكذلك جامعة إقليمية واحدة. وبلغت مديونية الجامعات الحكومية 108 مليون دينار في عام 2019 وهو رقم مُرشح أن يكون قد ازداد خلال الأعوام المنقضية، والذي يُنظر له كعائق أساسي أمام قدرة تلك المؤسسات على الاستمرار في تقديم وتنفيذ خططها وبرامجها للتوسع الأفقي و/أو العامودي في ضوء ضعف القدرة الإنفاقية والناتجةعن تلك المديونية، بالإضافة لما يمكن أن يُعيق قدرات برامج تطوير القوى البشرية ونسب الإبتعاث وإعاقة خطط البحث العلمي.

كما بلغ إجمالي موظفي الجامعات 31770 موظفاً وموظفة، حوالي 33% منهم هم ضمن الكادر التعليمي، مما يدلل على القدرات التشغيلية لقطاع التعليم العالي، والتي يمكن وبالتأكيد رفعها وزيادتها ومواجهة ارتفاع كلف المؤسسات التشغيلية من خلال التوسع بالمقابل في استقبال الطلبة العرب والأجانب وتشجيعهم على الدراسة في الأردن كمركز ريادي في مجال التعليم العالي.

وفي ضوء تزايد ارتفاع معدلات البطالة بين الذكور الذين يحملون درجة البكالوريوس أو أعلى بما يعادل 27.7%، ومعدل البطالة بين الإناث ما يعادل 82.1%، تتزايد مستويات عدم الرضى لدى الشباب والذي يراهن على أن الإعداد الأكاديمي والحصول على تعليم عالٍ يمثل الضمانة للحصول على مستقبل أكثر ثباتاً.

التحديـــات

- **محدودية التمويل وتحديات الميزانيات والمديونية للجامعات الرسمية** بالتحديد مما يحد من قدرات تلك المؤسسات وخصوصاً على صعيد البحث العلمي وتطوير برامج الريادة والإبتكار وغيرها من الخطط.

- **الترهل الإداري وتدني برامج التأهيل والتدريب للقوى البشرية من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض نسبة المدرسين مقارنة بأعداد الطلبة.**

- **تعدد المرجعيات وتشابكها** وضعف في النظم الإدارية وقواعد الحوكمة والشفافية والمساءلة، وضعف التخطيط وغياب معايير تقييم الأداء الفعلية عند التنفيذ.

- **خلل كبير وضعف عميق في المحتوى التعليمي** وضعف تبني أدوات وأساليب التعلم المواكِبة للتطورات التقنية والتعليمية الحديثة مما يُبقي التعليم العالي في مجمله قائم على التلقين والنقل المباشر.

- **تنامي التراجع في مستوى ومخرجات التعليم لمؤسسات التعليم العالي.**

- **تزايد مؤشرات الفجوة الثقافية** بين الطلبة أنفسهم من جهة، وبين الطلبة والمؤسسات من جهة أخرى، بالإضافة إلى الفجوة الاجتماعية من حيث كلف التعليم العالي مما يولد مشاعر سلبية قد تتطور لمستويات وتعبيرات عنفية.

- **تزايد أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات** خاصة في الجامعات الرسمية مما يفوق من قدراتها الاستيعابية وما يترتب على ذلك من نتائج وآثار.

- **توسع أفقي في التخصصات غير المرتبط بإحتياجات السوق المحلي أو الأسواق المستقبِلَة للعمالة الأردنية** على حساب الجودة في التعليم العالي.

- **التراجع في التعليم المهني والتطبيقي** في ضوء تدني فرص العمل وهو الغاية من هذا التعليم وضعف انفتاح عدد من المؤسسات التعليمية للعلوم المهنية والتطبيقية.

- **قلة وجود برامج ريادية موجهة لخدمة القطاعين العام والخاص.**

الإجـــراءات

حزب الميثاق الوطني جزء من المجتمع وليس بغريب عنه ولا عن حاجاته وتطلّعاته وعلى هذا الأساس فهو يدرك أن الآباء والأمهات ومن خلفهم بناتهم وأولادهم يقدمون الكثير من التضحيات ويبذلون جهداً ويتحملون أعباءاً عديدة في سبيل الحصول على التعليم ما بعد المدرسي كجواز سفر واستثمار مستقبلي أملاً في الهروب من شبح البطالة وآفة الفقر.

إن تحقيق الرفاه والعيش الكريم هو طموح وحق مشروع يتطلب من واضعي السياسات ومتخذي القرار التنبه بأن التجريب وعدم التخطيط ينعكس بشكل مباشر على مستقبل الأجيال وسيجلب أخطاراً مجتمعية ويمثل الحاضنة للمظاهر المتطرفة والعنفية.

وبناءاً عليه، فإن **حزب الميثاق الوطني يضع التعليم والتأهيل ما بعد المدرسة في صلب أولوياته لتحقيق أهداف إعادة الهيكلة التي تعود على بناتنا وأبناءنا بالأمل بمستقبل وعيش كريم** وبالتالي:

- **ضرورة هيكلة مجلس التعليم العالي** من حيث صلاحياته و عضويته ليضم ممثلي القطاعات كافة بما فيهم الطلبة، مهمته وضع ليس فقط السياسات العامة، بل خطة إعادة هيكلة القطاع بمجمله وما تستلزمه من معايير أداء وتقييم ونظام محاسبة ومساءلة، وتنظيم ذلك مع أدوار وزارة التعليم العالي الرقابية والإشرافية، إلى جانب النظر في تطوير أسس وبنية مجلس الإعتماد في ضوء المتغيرات الدولية في نظم التعليم وشروطها ومتطلباتها.

- **إعادة النظر في أسس وسياسات القبول في الجامعات على إساس الجدارة والكفاءة لتحقيق العدالة للجميع**، وكذلك التنبه لسياسات القبول وربطها بالقدرات الاستيعابية لمنع الآثار الأكاديمية والمالية وبالنتيجة نوعية المُخرجات لتلك المؤسسات.

- **تطوير المناهج والمحتوى والبحث العلمي** مما يعني بالضرورة شراكة ديناميكية مع القطاع الخاص بوصفه المستفيد الأول من مخرجات مؤسسات التعليم العالي.

- **التشبيك بين الخريجين الرياديين والمبدعين لمشاريع ورسائل الماجستير والدكتوراة المميزة وبين المستثمرين ورأس المال** لتحديث الصناعة والزراعة والخدمات ضمن معارض مفتوحة للتفاعل بين الطرفين ترعاها الجامعات.

- **البناء على مُخرجات التحديث السياسي** وتعزيز النشاط الحزبي لجهة تشجيعه وتجذير قواعد التنافس السياسي والحوار البنّاء والعقلاني لتحقيق متطلبات مقاومة المظاهر العنيفة والسلوكيات الجهوية بتعزيز الهوية الوطنية والسلوك المنتمي.

- ومن الضروري **استعادة أدوار الجامعات في النشاطات الثقافية والرياضية واستثمارها كمصدر للإيراد بدلاً من كونها حالياً مصادر كلفة**، من خلال بيع المنتجات الرياضية والثقافية، واستقطاب الحالات الثقافية النوعية والرياضية المميزة لتعود الجامعات للعب دور المحفز الثقافي والحاضنة الطبيعية للحوار وتبادل وجهات النظر والتدريب على الممارسات الديمقراطية.

3. القطـــاع الصحـــي

من أخطر وأهم القطاعات وأكثرها حساسية على الإطلاق من حيث مساسها المباشر بأقدس منحة من الخالق –عز وجل– وأهم حق من حقوق الإنسان وهو حق الحياة وكل ما يتعلق به وبنوعيته فالمرض أو أي عارض أو خطر صحي لا يمكن تأجيله بداعي نضوج الخطط وسلامتها وتحقيقها لأهدافها.

من هذا المنطلق، واستمراراً لنهج حزب الميثاق الوطني في ممارساته، فإنه ومن خلال هذه الوثيقة سيستمر في التعبير عن المسؤولية الوطنية في التعامل الصادق والشفاف مع هذا القطاع باعتبار ذلك أبسط واجباته تجاه أبناء الشعب الأردني.

الأردن وخلال مئويته الأولى قطع خطوات لا يمكن وصفها إلا بالجبارة وبالتحديد في ملف بناء الدولة والمؤسسات بحيث مثل قصة نجاح سيذكرها التاريخ بكل التقدير، وقد كان للقطاع الصحي نصيبه الوافر من هذه المنجزات على صعيد التعليم والبنية الصحية التحتية والمستشفيات وكل ما رافق ذلك من خدمات طبية مساندة ومتطلباتها البشرية والمادية كالصيدلة والتمريض والكوادر الإدارية والكثير الكثير الذي يضيق المجال عن ذكره.

مؤشرات صحية مختارة، 2020-2022

المؤشر	2020	2021	2022
عدد المستشفيات	117	118	120
عدد الأسرّة	15.003	15.339	15.999
عدد السكان لكل سرير	720	721	706
عدد الصيدليات	3.786	3.528	3.690
عدد السكان لكل صيدلية	2.854	3.134	3.063
الأطباء لكل (10000) مواطن	25.0	24.0	22.8

كما لا يمكن المرور أو القفز عن قطاع الصناعات الدوائية الأردنية كمؤشر ودليل قاطع على ما أنجزت وحققت لتكتسب اليوم سمعة محلية وإقليمية ودولية تستحق الإشادة وتستوجب الدعم والتحفيز فهي اليوم ضمن أهم خمسة قطاعات تصديرية للأردن مع كل ما يعانيه من معوقات وتحديات.

سيتناول هذا البرنامج تشخيصاً سريعاً للواقع الصحي في الأردن وفق المؤشرات الدولية والإحصائيات المحلية ليتم البناء عليها وعلى تعداد التحديات الرئيسية التي تواجه هذا القطاع في تحديد الأهداف والتوجهات العامة التي يتبناها حزب الميثاق، ليتم بناءً على ذلك بلورة البرامج والميزانيات التفصيلية في حينه مع التأكيد على تشعب وتعقد هذا القطاع الراجع لطبيعته من جهة ولتنوع الجهات ذات الصلة والعلاقة به.

على صعيد آخر، و**على المستوى الشمولي للقطاع الصحي العام والخاص، جاء ترتيب الأردن في مؤشر الأمن الصحي ثالثاً بين الدول العربية**،[62] مما يُؤكد على قدرات وإمكانات هذا القطاع التي يمكن البناء عليها وتعزيزها لتمكينه من الاستمرار في أداء واجباته ومهامه.

وعلى صعيد المؤشرات الدولية، فنستعرض تالياً موقع الأردن في ضوئها، حيث تعتمد تلك المؤشرات التقسيم التالي:

62 منتدى الإستراتيجيات الأردني، المُؤشر العالمي للأمن الصحي 2021: أين الأردن وما هو المطلوب لتحسين نظامه الصحي، 2021.

المؤشر العالمي للأمن الصحي 2021: درجة وترتيب الدول العربية

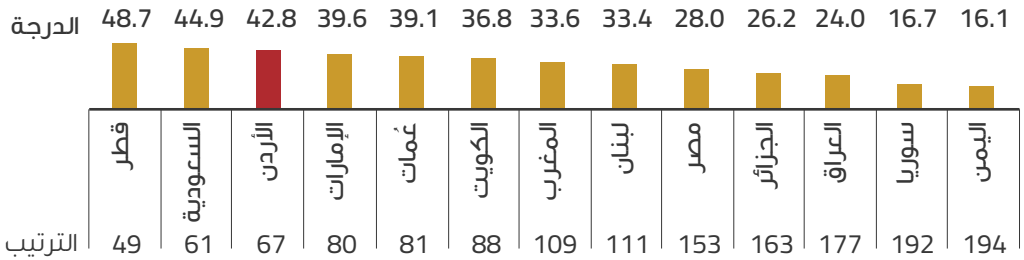

وهذا يؤكد الثقة بجهوزيته دون التغاضي عن ضرورات التعامل مع التحديات التي تواجهه، والعمل على تذليلها ليستمر في تقديم الخدمة التي ينشدها المواطن الأردني. وباستعراض جميع المؤشرات، نلاحظ أن درجة الأردن قد تحسنت أو حافظت على مستواها في معظم المحاور الرئيسية للمؤشر، وقد كان التحسن ملحوظاً في مؤشريّ «النظام الصحي»؛ والذي يقيس كفاية ومتانة النظام الصحي في علاج المرضى وحماية العاملين في القطاع الصحي والذي ارتفع بما يزيد عن 7 درجات عن مستواه في عام 2019، وكذلك في المؤشر الفرعي «الكشف المبكر»، والذي ارتفع بما يزيد عن 5 درجات عن عام 2019، وتجدر الإشارة إلى أن درجة الأردن في المؤشر الفرعي «النظام الصحي» هي أعلى بكثير من المُتوسط العالمي.

التحديـــات

- **الزيادة السكانية** التي شهدها الأردن كنتاج للهجرات وموجات اللجوء من الدول المجاورة لا سيما اللجوء السوري وارتفاع معدلات الخصوبة، حيث ساهمت جميعها في تضاعف عدد سكان المملكة بمقدار عشرة أضعاف على مدى 67 عاماً من عمر الدولة ليصبح عدد سكان المملكة بحسب تقرير الأردن بالأرقام الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة لعام 2021 أحد عشر مليوناً يُشكل الأردنيون منهم ما نسبته 69%، أما غير الأردنيين فيشكلون 31% نصفهم تقريباً يحملون الجنسية السورية.

- **الإنفاق العام** والذي يتوقع عجزه عن التغطية أو التخفيف من الضغط المتزايد لمتطلبات القطاع الصحي الناتجة عن جميع التحديات المذكورة، وهو ما يقود لضرورة الشراكة مع القطاع الخاص والنجاح في جذب الإستثمارات.

- فقد حددت الوزارة في إستراتيجيتها الفجوة التمويلية المتوقعة للسنوات ما بين 2023-2025، في ضوء نتائج الدراسات التي أظهرت أن الكلفة الكلية لإتمام تنفيذ البرامج والمشاريع في هذه الإستراتيجية تبلغ حوالي 1.752 مليار دينار أردني وأن الكلفة للسنوات ما بين 2023-2025 هي 1.204 مليار دينار أردني، وبالتالي قُدّرت الفجوة التمويلية بحوالي 198 مليون دينار أردني أي ما يُقد ر بحوالي 16% من الكلفة المقدرة على مدى سنوات تنفيذ الإستراتيجية.[63]

63 وزارة الصحة الأردنية، الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة 2023-2025.

الإجـــراءات

- **تحديات مؤسسية ذات جوانب متعددة** منها؛ عدم استكمال التحول الرقمي وغياب قاعدة البيانات والسجلات الطبية الموحّدة بين الجهات المقدِّمة للخدمة الصحية في الأردن وما يترتب على ذلك من هدرٍ في صرف الأدوية، ويشكل عائقاً أمام ضرورة التقدم في مستويات الشفافية ومكافحة الفساد وحجم الاهتمام بالصحة النفسية والبحث العلمي، وهو ما يتطلب التعاون بين المؤسسات التعليمية والصحية.

- **تحديات ذات صلة بالموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي وعلى مختلف المستويات**؛ سواء من كوادر طبية وتمريض وكوادر إدارية وغيرها من المهن والخدمات المساندة، وذلك من حيث الأجور والإعداد والتدريب المستمر وأنظمة التعيين في القطاع العام والحماية الاجتماعية والحقوق العمالية في القطاع الخاص وغيرها من التحديات الفرعية ذات الصلة.

- **الطلب المتزايد على توسيع قاعدة الخدمات الطبية المشمولة بالتأمين الصحي**، وتوسيع الفئات المستفيدة وما يترتب على ذلك من أعباء وكلف.

- **تحديات تشريعية وتنظيمية** وأخرى مرتبطة بالحوكمة ومعايير ضبط الجودة والرقابة والإشراف، لجهة معايير ووسائل تنفيذها وتوحيدها لجميع الجهات المقدِّمة للخدمة الصحية، وبالتالي رفع مستويات الرضى عن مجمل الخدمات الصحية.

- **تطوير الصناعات الدوائية** وتحفيزها وتشجيعها وتعزيز قدراتها التنافسية وتمكينها من زيادة حصتها التصديرية، والعمل على توطينها وتشجيع عدم هجرتها نحو بيئات إستثمارية أكثر تنافسية من حيث سهولة الأعمال.

- **الاستمرار في تطوير النهج الوقائي والإستباقي** في الرصد والإبلاغ والتعامل مع الأخطار الصحية، وتعزيز الشراكات مع المنظمات المانحة في هذا المجال لتوفير متطلبات ذلك، والعمل على تشجيع دور السفارات والممثليات على هذا الصعيد.

- **الإهتمام بالرعاية الصحية الأولية وتطوير مفاهيمها وإدماج طب الأسرة وطب المجتمع فيها**، وتحسين قواعد ضبط جودتها وتوسيع انتشارها مع عدم التفريط بمستويات الكفاءة والعمل على توفير متطلباتها؛ فهي خط الدفاع الأول عن الصحة العامة وبالتالي كل ما ذُكر يُسهم في قدرة القطاع الطبي على الاستمرار في تقديم خدماته دون زيادة الضغط على الإنفاق العام والناتج في العديد من الحالات عن التوسع في التحويل العشوائي للمستشفيات.

كل ما ذُكر ينسجم مع متطلبات التحول للدولة المُمكّنة بدلاً من الدولة التي ينتظر منها التوسع في تقديم الخدمة وهو النهج الذي يتبناه حزب الميثاق الوطني حيث سيؤدي إلى **تحقيق الفوائد التالية:**

- **ضبط حالات التحويل للمستشفيات** والتي لا تتطلب الضرورة، ذلك بما يُسهم في تخفيف مديونية المستشفيات و كذلك فاتورة شراء الخدمات، ويُساعد في توجيه الإنفاق العام نحو الحالات الأكثر استحقاقاً.

- **إعادة بناء نظم السجلات الطبية وتطوير قاعدة البيانات**، واستكمال الرقمنة والربط الإلكتروني وشموله لجميع الجهات المزوِّدة للخدمة، بحيث يتم بناء قاعدة بيانات وسجلات طبية تسمح بتخفيف الهدر في صرف الأدوية أو تقديم الخدمات الاستشفائية وإدخال أنظمة محاسبة التكاليف والفوترة الإلكترونية.

- **توسيع قاعدة المشمولين بالتأمين الصحي** من خلال تخفيف الهدر، وبالتالي تحقيق الوفر في فاتورة الإستشفاء.

- **دعم المجلس الصحي العالي** وتوحيد المعايير والتشريعات التي تحكم الجهات المقدمة للخدمة الصحية بما يمنع سوء الاستغلال أو التعدي على الحقوق العمالية، كالحاصل مثلاً في قطاع أطباء الإقامة من خلال إنشاء نظام وظيفي موحد للقطاع الطبي.

- **ربط القبول في التخصصات الطبية بمعدلات التشغيل في القطاع الطبي**، والتشجيع على دراسة طب الأسرة وطب المجتمع والخدمات الطبية المساندة مثل المختبرات والتمريض والتشبيك والشراكة بين القطاعات الطبية في مجالات البحث العلمي.

- **التأهيل والتدريب المستمر للكوادر الطبية والإدارية** وبالتحديد على الأدوار المترتبة على التحول العام في نمط الدولة، والإستفادة من برامج المنح الدولية في هذا المجال وزيادة الرقابة على الهدر في تلك البرامج والمنح لتعظيم العائد منها.

- **القطاع الخاص هو رأس القاطرة في العربة الإقتصادية** وبالتحديد رأس المال الوطني، والذي يجب الشروع فوراً في تطوير التشريعات وبيئة الأعمال و فتح قنوات الحوار المباشر والشخصي مع صناع القرار للوقوف على متطلبات الشراكة التفصيلية.

- **تضييق حالات التوسع الأفقي والعمودي في المستشفيات الحكومية** بما في ذلك الحد من التوسع في البنية التحتية والتكنولوجية للمستوى العلاجي المكلف، لتوجيه الأموال لدعم الرعاية الصحية الأولية، وتعويض ذلك بتوسيع التعاقدات لشراء الخدمة لهذا المستوى من مستشفيات القطاعات الصحية الأخرى باتباع أسس الشراء الإستراتيجي.

- **الصناعات الدوائية الأردنية هي مرتكز** هام من مرتكزات القطاع الطبي والتي لا يجوز التعامل معها إلا كشريك كامل الحقوق بهدف المزيد من النجاحات الإقتصادية والخدمية والعلمية والتشغيلية وفتح الأسواق التصديرية وتوسيع القائم منها، وكذلك العمل على الشفافية والإسراع في عمليات تسجيل الأدوية وتحفيز إنتاج اللقاحات وتصنيع المستلزمات الوقائية وتطوير التعليم الصيدلاني وربطه بحاجات سوق العمل.

4. قطـــاع الميـــاه

يُعتبر القطاع المائي من أهم متطلبات ومرتكزات تحقيق التنمية لما له من أثر يمتد ليشمل مختلف القطاعات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهو يرتبط تقريبًا بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة ناهيك عن كونه من أهم التحديات التي تواجه الإنسانية والدول في ظل زيادة مضطردة في أعداد السكان والتنوع في الاستخدامات الفردية والصناعية.

يُعتبر الأردن فيه من أكثر الدول في العالم فقراً بالمياه ومصادرها إلى جانب تراكم العجز المائي عاماً بعد عام الأمر الذي فرض على الدولة تحديات ومسؤوليات مستقبلية جدية تتطلب مواجهتها. إن بلورة خطط وبرامج مدروسة ومُنظمة وابتكارية على جميع المستويات الفردية والجماعية ومن مؤسسات القطاعين العام والخاص كافة يُعد مسؤولية عامة تشمل كذلك العمل على رفع مستويات الوعي الفردي بتلك التحديات لنتمكن جميعًا من الوقوف في وجه هذا التحدي والحد من آثار العجز المائي ونتائجه.

ويمكن بسهولة الاستدلال على تصاعد مستويات الطلب على المياه من خلال استعراض الزيادة المستمرة في كميات المياه المستخدمة في الاستعمالات المنزلية والبلدية والتي تعود في جزء منها للنمو السكاني الطبيعي والاستثنائي والذي سبق والتطرق لتأثيراته ونتائجه.

وبالرغم من كل ما ذكر، يستمر الهدر وتتصاعد نسب ومستويات الفاقد المالي وتزداد أعداد وحالات الاعتداء على المخزون والشبكات كمشكلة تؤرق العاملين في هذا القطاع.

وهو ما يؤكد من خلاله حزب الميثاق الوطني على أن دور المحركات الثقافية والقيمية يمتد تأثيرها لجميع القطاعات، إذ علينا أن نُدرك مسؤوليتنا الجماعية تجاه الحفاظ على مصادرنا المائية وترشيد سلوكنا تجاهها لما يشكّله خلاف ذلك من تهديد للأمن المائي الوطني.

التحديـــات

- كما ذكرنا سابقاً: **الأردن من بين أكثر بلدان العالم فقراً وشحّا في المياه**، حيث تشير الإحصاءات إلى أن القدرة على تلبية الاحتياجات من المصادر المائية المتجددة حالياً لا تتجاوز النصف فقط، في حين أن نسب استهلاك المياه الجوفية يتم بشكل أسرع مرتين من سرعة تغذيتها حيث يشكل ذلك أثراً عميقا على المخزونات الإستراتيجية والمُعدّة لمواجهة المواسم التي تشهد تناقصاً في فرص تجدد تلك المصادر، وشحّاً وتذبذباً في الهطولات المطرية وتوزيعها وتوقيتها. بالإضافة لما تسببت فيه الزيادة المضطردة لأعداد السكان الإستثنائية نتيجة لأزمات اللجوء التي خلقتها الظروف الإقليمية في الدول المحيطة، وهذا يعني بالضرورة اتساع تلك الفجوة وبالتالي إلحاح الحاجة لعلاجها والتعامل معها.

- التحديات والآثار الناتجة عن **التغير المناخي** من حيث التراجع والتذبذب الملموس في معدلات الهطول المطري، بالإضافة إلى الإرتفاع العالمي في درجات الحرارة وأثر هذه التغيرات في انخفاض المخزون الإستراتيجي من المياه الجوفية وتراجع نسب ومساحات الأسطح المائية.

- **ضعف ومحدودية مشاريع التخزين والحصاد المائي.**

- **ارتفاع نسبة الهدر والفاقد المائي الناتج عن عيوب الشبكات وضعف صيانتها**، إذ تراوحت نسبة الفاقد من المياه بين 44% إلى 52% للفترة ما بين 2000-2017، وهو ما لا يتناسب مع بلد يعدّ من الأفقر في المياه.[64]

- **تزايد الإعتداءات وتكرارها على المياه الجوفية** من خلال حفر الآبار غير النظامية مما يؤدي للمزيد من الإستنزاف لتلك الموارد.

كميات التزويد المائي للأغراض المنزلية ونسبة فاقد المياه

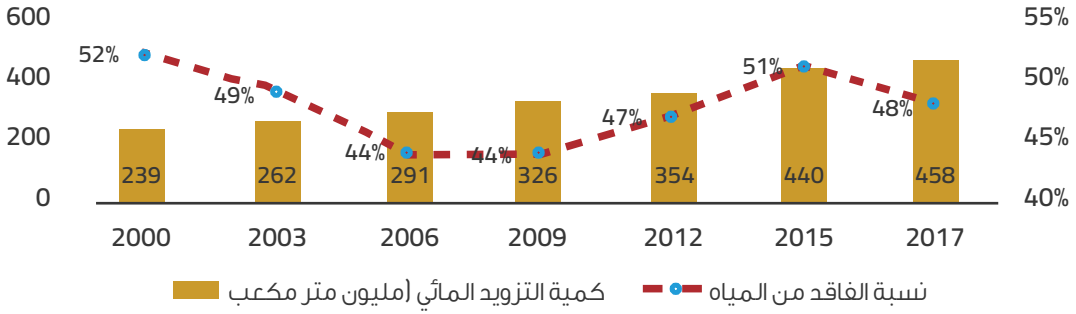

الإجـــراءات

يُؤمن حزب الميثاق الوطني بأن مواجهة التحديات المُتعلقة بقطاع المياه تتطلب إلى جانب الخطط والإجراءات عملاً جدياً ومستمراً من قبل المؤسسات والأفراد كافة، وباختلاف مواقعهم للتنبيه على ضرورة تعديل سلوكيات وممارسات الجميع تجاه هذا المصدر الهام الذي لا نبالغ إذا قلنا أنه يتعلق بالسيادة والأمن الوطني.

- علاج مشكلات وتحديات القطاع من خلال **الفهم الشمولي والتخطيط الإستراتيجي للحاجات والأولويات** وتطوير نظام إدارة متكاملة لمختلف مصادر المياه.

- **الشروع بإقامة مشروع الناقل الوطني وتحلية مياه البحر الأحمر** الذي يؤمّن 300 مليون متر مكعب بأسرع وقت مع مراعاة مناسبة السعر للمواطن وذلك على أساس المشاركة مع القطاع الخاص (BOT) وطرحه بعد مده زمنية مدروسة كشركة مساهمة عامة.

- العمل **على تحديث وصيانة وتطوير الكفاءة للبنى المائية التحتية** لوقف الهدر والفاقد في الشبكات والتنبه لرصد مخصصات مالية تسمح بتنفيذ ذلك.

64 منتدى الإستراتيجيات الأردني، قطاع المياه، رؤية الأردن: خارطة الإقتصاد الأردني، 2022.

- **إطلاق مبادرات تعمل على تنفيذ مشاريع تتيح التنوع في المصادر المائية** لتلبية الإحتياجات بناءً على خطط بعيدة المدى وبالتحديد مشاريع التحلية والحصاد والري المُغطى بدلاً من الري المكشوف وترشيد الاستعمالات الصناعية باستخدام التقنيات التي تحد من نسب الإستهلاك المائي.

- **اعتماد خطة وطنية تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد المائية** تبعاً للحاجات والمتطلبات الخاصة بالقطاعات المختلفة، سواءً المنزلية والإقتصادية وبالتحديد الأكثر استهلاكاً مثل القطاع الزراعي والصناعي.

- **الشروع في ورشة إصلاحات تستهدف مراجعة و تطوير تشريعية، خصوصاً المتعلقة بالقطاع المائي** والعمل على توحيدها من خلال قانون مياه جديد وعصري.

- **رفع فاعلية الأجهزة التنفيذية** وخصوصاً على مستوى القوانين والأنظمة لرفع دور وكفاءة القطاع المائي وتعزيز حماية المصادر المائية من الاعتداء وسوء الاستخدام وتفعيل الإجراءات الرادعة.

- **تبنّي أسس الحوكمة ومعايير تقييم الأداء** وتعزيز وتحسين شروط العمل المؤسسي ومراجعته بناءً على مؤشرات.

- **تنظيم ومراجعة العلاقة القانونية بين وزارة المياه وشركات الإدارة والتوزيع**، و الإلتزام ببنودها من حيث استقلالها المالي والإداري ومعايير محاسبتها ضمن مؤشرات أداء شفافة.

- **إتاحة المجال للقطاع الخاص للإستثمار في قطاع المياه**، والولوج لاستكشاف مصادر مائية بديلة ومستحدثه ضمن حزم للحوافز والتسهيلات التي تكفل التشجيع على ذلك.

- **تطوير وتشجيع الإبتكار والريادة والأبحاث العلمية** في مجالات المياه والبيئة والاقتصاد الأخضر وفتح الفرص أمام أصحاب الريادة والإبتكار والمبادرات وتسهيل تنفيذ المميز منها من خلال توفير النوافذ والفرص التمويلية.

- **التعاون الإقليمي** من أهم السبل التي تُتيح الإستفادة من المشاريع المائية المشتركة و الكبرى وتنشيط ومتابعة تنفيذ الإتفاقيات والعمل على مراجعتها الدورية لضمان تحقيقها للنتائج المرجوة منها ومتابعة كذلك الخطوات والمراحل التي وصلت إليها.

- **إنشاء المزيد من السدود والبرك والحفائر** بهدف زيادة السعة التخزينية للمصادر المياه السطحية وحماية الأودية المؤدية لها من الاعتداءات لضمان تدفق كميات كافية لها.

- **الحفاظ على قنوات الحوار واستدامته** مع القطاعات الأكثر تأثراً، لبلورة صيغ توافقية تنعكس على زيادة الوفر المائي والحد من الانعكاسات السلبية للسياسات والإجراءات المتخذة في هذا الخصوص.

- **إدخال التقنيات الحديثة** وبالتحديد في مجال إنتاج ونقل المياه وتوظيف تقنيات الطاقة المتجددة لتحسين كفاءة مرافق المياه.

- **التحوط من آثار التغير المناخي** وتذبذب المواسم المطرية من خلال خطط تنفيذية والعمل على نقل تجارب العالم في إدارة الجفاف و الفيضانات.

- **تأهيل بنى تحتية تستوعب الهطل المطري في الحالات الاستثنائية** والمحافظة عليها وتخزينها.

- **استبدال المياه الحدية في الزراعة** من خلال تنفيذ خطط إحلال المياه العذبة وتوفيرها لأغراض الشرب.

5. قطـاع الطاقــة والتعديــن

أ. قطـاع الطاقــة

الطاقة هي واحدة من أهم مدخلات الإنتاج في القطاعات الصناعية والخدمية والزراعية والتجارية وضخ المياه وغيرها، بل إنّها تُعتبر عنصراً جوهرياً يمس حياة الأفراد والمجتمعات لتقاطعها مع أنشطة الفرد اليومية سواء في العمل أو الأنشطة الترفيهية والاجتماعية، كما أنها تحقق له ولمجتمعه مستويات من الأمن والرفاهية بحيث يمكن القول إنها أحد مرتكزات السيادة والاستقلال، ومن هنا جاء تطور مفهوم أمن الطاقة ونعني هنا ترابط الطاقة والمياه والغذاء والبيئة. وهذا يكفي لإدراك أهمية التفكير بكيف ستكون عليه الحياة في حال فقدها أو العجز عن توفيرها وهذا ما يحصل عادة عند انقطاع وقود التدفئة في مواسم الشتاء أو حالات شح البنزين أو انقطاع التيار الكهربائي في أي وقت.

من هنا تركّز البحث في الآونة الأخيرة على مصادر بديلة للطاقة، وبالتحديد الأحفورية منها لتلبية الطلب المتزايد من جهة، ومراعاة الاعتبارات البيئية والمناخية من جهة أخرى.

وعلى ضوء قلة المصادر، كان من الطبيعي لبلد مثل الأردن أن يسعى للاعتماد على مصادر بديلة مثل الطاقة الشمسية بشكل رئيسي، والرياح بدرجة أقل، بالإضافة إلى ما تم بذله من محاولات استثمار مخزون الصخر الزيتي المتواجد بكميات كبيرة، وقد أسفرت هذه الجهود الوطنية عن تحقيق نجاحات مُلفتة يمكن البناء عليها وتطويرها للوصول إلى معادلة تضمن خليطاً آمناً ومستداماً من مختلف المصادر.

وبناء على ذلك، فقد نفّذ الأردن مجموعة من المشاريع الهامة على مستوى تنويع هذه المصادر كمحطات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما أدى أن تصل نسبة مشاركة المصادر البديلة لنحو 27% من مجمل احتياجات المملكة من الطاقة الكهربائية في عام 2022، حيث بلغت قدرة محطة إنتاج الكهرباء من الصخر الزيتي في منطقة العطارات حوالي 470 ميجا وات، وتم كذلك تشغيل الخط المُسمى بغاز الشمال ليقوم بتزويد محطات التوليد بالغاز اللازم ضمن جهود توفير مصادر لهذا النوع من الطاقة.

التحديـــات

- **تحديات فنية** تتعلق بالقدرة الفنية والعملية على إدماج كمية الطاقة التي تولدها محطات الطاقة الشمسية ومحطات توليد الطاقة من الرياح وإدماجها في النظام الكهربائي الوطني وإدماج تكنولوجيا التخزين.

- **تحديات مالية** ناتجة عن صعوبات استغلال الطاقة المتجددة والموازنة بين العرض والطلب (الشمس والرياح إلى جانب الصخر الزيتي)، الأمر الذي يُعيق تنفيذ ما يتم إقراره من إستراتيجيات للقطاع.

- يرى حزب الميثاق الوطني أن عملية **التخطيط الاستراتيجي** لقطاع الطاقة قد شابها بعض الأخطاء والنقص الواضح في الشفافية مثل:

استمرار استقطاب المستثمرين لتنفيذ مشاريع طاقة متجددة مع غياب وضوح الجدوى الإقتصادية لهذه المشاريع من حيث مردودها على الاقتصاد الوطني على المستويين المتوسط والبعيد.

العيوب التي تشوب اتفاقيات شراء الطاقة طويلة الأمد التي تولدها مشروعات الطاقة من حيث اعتمادها في التسعير على قاعدة أسعار المكونات والمعدات، حيث أن هذه الأسعار تتسم بالتقلب والتذبذب وتميل للانخفاض عدا عن أن هذه الاتفاقيات بُنيت على مبدأ الاستحقاق سواء تم الشراء أو لم يتم.

- غاب عن ذهن واضعي إستراتيجية الطاقة التفكيرفي **كيفية استيعاب مشاريع الطاقة المتجددة المتعاقَد** عليها في المرحلتين الأولى والثانية، حيث أن تركيز المشروعات في الجنوب بالنظر للظروف الجوية المواتية، وبالتالي ظهرت الحاجة لخط ربط 400 كيلو فولت لغايات نقل ما يتم إنتاجه من طاقة كهربائية إلى وسط البلاد وشمالها، حيث يتضح زيادة الأحمال الكهربائية وتصاعد الطلب

- وعلى أهمية **تطوير الشبكة لاستيعاب محطات الطاقة المتجددة**، إلا أن هناك بُعداً يتعلق بمدى قدرة النظام الكهربائي على استيعاب مصادر الطاقة المتجددة من النواحي الفنية والتي ترتبط باعتمادية الشبكة واستقرارها، حيث يمكن توقع عدم التمكن من التجاوب مع حالات الطوارئ على النظام الكهربائي والتأخر في استرداد حالة الاستقرار خصوصاً في الحالات الطارئة مثل انقطاع الكهرباء الشامل الذي عمّ المملكة وأهمية مشاريع الربط الإقليمي.

يمكن ملاحظة انخفاض حجم مستوردات الأردن من النفط الخام والمشتقات النفطية لعام 2020 على غرار عام 2019 والذي يعود إلى جائحة كورونا والإنكماش الإقتصادية المصاحب لها من حيث عدم قدرة المواطنين على التنقل وإغلاق منشآت إقتصادية في قطاعات عديدة. كما أن إنتاج النفط والغاز محلياً ما زال متواضعاً جداً كما يتضح من الجدول، ويشير ضعف إنتاج النفط أو محدودية كميات الغاز الطبيعي التي لا تكاد تكفي لتوليد الكهرباء.

وعليه، فهناك ضرورة لمتابعة المؤشرات الإيجابية لزيادة المُنتج من هذين المصدرين ليس فقط كفرص استثمارية وإنما أيضا للمساهمة في تلبية الطلب على الطاقة وخفض فاتورة الإستيراد للحد من نزيف العملة الصعبة.

وبخصوص متابعة تطور إنتاج الطاقة الكهربائية يمكن ومن خلال الجدول ملاحظة أن إنتاج الطاقة الكهربائية قد ازداد خلال (2016-2021) بالرغم من الإنخفاض القليل في عام 2018 وانخفاض آخر في عام 2020، لكن المنحنى العام يُشير لزيادة الإنتاج وهذا ينطبق على الحمل الأقصى أيضاً لعام 2018.[65]

تطور إنتاج الطاقة الكهربائية والحمل الأقصى خلال الفترة (2018-2022)

السنة	الحمل الأقصى (م.و)	الطاقة الكهربائية (ج.و.س)
2018	3205	20476
2019	3380	20995.8
2020	3630	20953.8
2021	3770	22134
2022	4010	22545.7

وعلى صعيد الفاقد الكهربائي، يُلاحظ ازدياد نسبته في شبكات النقل وبدرجة أقل في شبكات التوزيع خلال الفترة (2016-2019) في حين انخفضت تلك النسبة في محطات التوليد مما جعل الإجمالي للفاقد الكهربائي يزداد بدرجة قليلة جداً كما هو موضح في الجدول.

الفاقد الكهربائي في النظام الكهربائي الأردني (%)

السنة	2016	2017	2018	2019
محطات التوليد	2.75	2.61	2.31	2.07
شبكات النقل	1.69	1.68	1.98	2.18
شبكات التوزيع	12.90	12.05	11.94	12.35
الإجمالي	13.73	13.03	13.24	13.77

65 وزارة الطاقة والثروة المعدنية، التقرير السنوي 2022، صفحة 59.

- **هيكلة قطاع الطاقة** من خلال تبني تحليل مؤسسي لتحديد أولوياته وإتجاهاته ومتطلبات كل منهما. لما تشهده من ضعف التنسيق والتكامل في أدوار بعض المؤسسات، خاصة على ضوء إلغاء واستحداث بعض منها مثل سُلطة المصادر الطبيعية دون التنبه لعلاج آثار ذلك.

- **دعم شركة البترول الوطنية** في إمكانية استخراج الغاز الطبيعي من حوض الريشة واستخراج البترول بناءً على الدراسات العلمية.

- وهو ما ينطبق على **هيئة الطاقة الذرية** أيضاً، التي يمكن أن يكون دورها كناظم لقطاع الطاقة النووية بالتعاون مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية لتجنب قيامها بأدوار تنفيذية، وبالتالي التفرغ للتركيز والإشراف على احتياجات الأردن من هذا النوع وبالتالي اختيار الوقت المناسب لتنفيذ مشروعات على هذا الصعيد.

- كما يجب **التحضير لتجهيز كفاءات وطنية** وصولاً إلى الكتلة الحرجة في هذا المجال الحساس والخطير لضمان الاستمرارية والإستقلالية في تنفيذ مشاريع الطاقة الذرية، بالتشارك مع القطاعات المختلفة.

- **ربط خطط قطاع الطاقة ببرامج زمنية جادة وحقيقية** لتنفيذ مخرجاتها وتنظيم العلاقة مع قطاعات البيئة والزراعة والمياه والنقل من كون هذه القطاعات تُعد إما محددة أو مُستهلكة للطاقة.

- لغايات الإختلال الحاصل في نسب استهلاك قطاع النقل للطاقة، هناك ضرورة أن **تغطي الخطط الاستراتيجية الجوانب المشتركة مع الوزارات الأخرى**، مثل خطط نقل الركاب مثل الباص سريع التردد والمترو المعلّق على سكة واحدة مرتفعة عن الأرض (Monorail) والعمل على تحسين مستوى استهلاك أسطول نقل الركاب، والتحول إلى النقل الكهربائي العام، وبناء خطوط وأنابيب لنقل النفط والمشتقات النفطية بدلا من أسطول الشاحنات، وهذه القضايا يتوجب أن تحظى بما يليق بها من الاهتمام المشترك والتعاون بين وزارة الطاقة والنقل والوزارات الأخرى والشيء نفسه ينطبق على وزارت المياه والزراعة والبيئة.

- العمل على إقرار تعرفة كهربائية مُخفّضة أو مُعدلة ومُخصصة لمشروعات الزراعة والبيئة والمياه مع مراعاة ترابط المياه والطاقة والغذاء والبيئة(WEFE NEXUS) التي تتبنى تركيب نظم توليد كهرباء من الطاقة المتجددة، أو المساعدة في تمويل هذه المشاريع بمنح وقروض ميسرة.

- **استحداث هيئة عليا للتخطيط الاستراتيجي لقطاع الطاقة برئاسة وزير الطاقة والثروة المعدنية وعضوية المديرين العامين لشركات الكهرباء**، إضافة إلى هيئتي تنظيم الطاقة والمعادن والطاقة الذرية، بحيث ينبثق عن هذه اللجنة لجنة تنفيذية برئاسة أمين عام وزارة الطاقة والثروة المعدنية وعضوية مديري التخطيط الإستراتيجي قي كل الشركات والهيئات في قطاع الطاقة، إضافة إلى شركات القطاع الخاص، مثل مصفاة البترول وشركات التوليد والتوزيع للكهرباء. وتكون مهمة هذه اللجان وضع الخطط الإستراتيجية للقطاع ومتابعتها وتنفيذها والتعامل مع موضوع شفافية المعلومات، والإفصاح عن المشاريع المهمة والحساسة وتعرفة المشتقات النفطية، وتعرفة الكهرباء.

- **تعزيز دور هيئة الطاقة الذرية الأردنية في تطوير استخدام مفاعلات الجيل الثالث والرابع من المفاعلات الصغيرة المُدمجة** والتي بدأت في تزويد الطاقة في العديد من دول العالم، واستخدامها لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وللمجالات الزراعية والصناعية والطبية.

- **إعادة تسعير المشتقات النفطية بمدد ربعية أو فصلية** (صيفاً وشتاءً) مع الإفصاح عن معدل أسعار المشتقات النفطية المُعتمدة في كل مدة بشفافية تامة لضمان عدم إرباك السوق وفي الوقت نفسه اعتماد أسعار متناسبة مع الأسعار العالمية.

- **إعادة هيكلة التعرفة الكهربائية** من خلال التعرفة المرتبطة بالزمن لزيادة الأحمال الصباحية في أوقات انخفاض تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية وتشجيع القطاعات المستهلِكة للطاقة على استهلاك الكهرباء في هذه الأوقات وموائمة ذلك مع سوق النقل الكهربائي وتكنولوجيا التخزين.

- **تعديل القوانين والتعليمات الناظمة لقطاع الكهرباء** مثل تعليمات العبور وصافي القياس وتبني الممارسات العالمية في هذا المجال والتي تتبع منهجية المقاصة المالية أو تحميل كلف النظام، إذ إن من شأن هذا الإجراء دعم المستهلكين غير المالكين لهذه الأنظمة وتجنب تحملهم أي تكاليف إضافية.

- **إيجاد آلية لمعاجة الديون المتراكمة على قطاع الكهرباء** والعمل على حوكمتها خارج إطار تعرفة الكهرباء للمستهلكين ودراسة نقل الدين إلى شركة إدارة الإستثمارات الحكومية.

- العمل على **إيجاد أسواق لبيع الطاقة الكهربائية** أو تمريرها مما يؤدي إلى تقليل التكاليف وتحقيق إيرادات.

- **تحسين كفاءة شركات الكهرباء العاملة في القطاع** وتخفيض تكاليفها ونسب الفاقد لديها.

- **إعادة تقييم أسعار شراء الطاقة المتجددة** (للمرحلتين الأولى والثانية) بالتفاوض مع الشركات القائمة عليها، إضافة إلى الطلب من هذه الشركات تكييف محطاتها لتساهم أكثر في أن يبقى النظام الكهربائي متزناً في ظل الظروف التشغيلية العادية.

- **الاهتمام بالتطوير والتدريب المستمر للقوى البشرية العاملة في مجال تشغيل النظام** و تعزيز كفائتهم وإطلاعهم على التطورات في مجال التشغيل.

- **الاهتمام بالجانب العلمي والبحثي**، وتفعيل برامج الأبحاث في الجامعات والمراكز وتخصيص موازنات مناسبة لتمويلها.

- **التركيز على كفاءة الطاقة** إلى جانب الطاقة المتجددة والهايدروجين الأخضر كفرصة استثمارية واعدة للأردن مع مراعاة المياه.

ب. قطـــاع التعديـــن

يُعد قطاع التعدين أحد الركائز الرئيسة في الإقتصاد الأردني، حيث يلعب دوراً محورياً في نمو العديد من القطاعات الأخرى ويُسهم في تشغيل العديد من الأفراد. ويُعتبر إنتاج الفوسفات والبوتاس وأحجار البناء والديكور وكربونات الكالسيوم النقية من أهم الصناعات التعدينية في الأردن بالإضافة لبعض الموارد الأخرى، حيث تم تصنيف الأردن كسادس أكبر منتج وثاني أكبر مُصدر للفوسفات في العالم، وبالإضافة لكونه رابع أكبر مُنتج وثاني أكبر مُصدر للبوتاس في العالم، ويملك خامس أكبر احتياطي من الصخر الزيتي في العالم، وكميات مستدامة من اليورانيوم تعادل حوالي 3% من الموجود في العالم. ويُظهر الشكل التالي نسبة مساهمة كل مُنتج من إجمالي قطاع التعدين في عام 2018.[66]

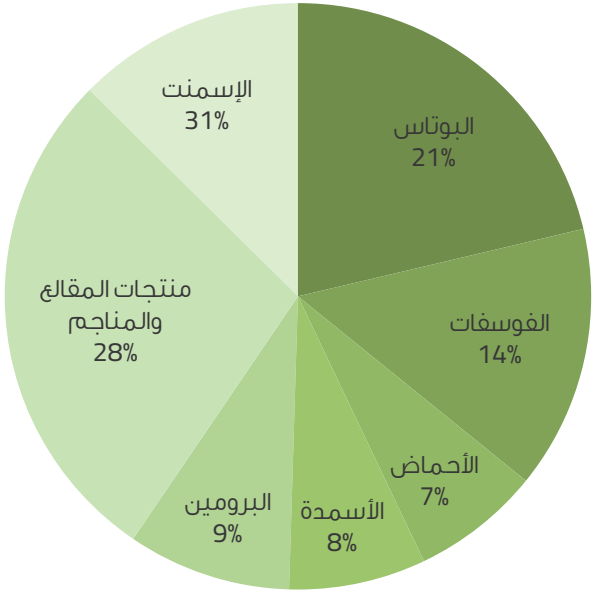

كما سجل قطاع الصناعات التعدينية نسبة نمو 2.9% في عام 2022،[67] إلّا أنّه لم يتسنَّ للحزب الحصول على بيانات مُفصّلة حديثة حول إحصاءات هذا القطاع لضعف البيانات المنشورة، إلا أنه وفقاً للمنشورات الصادرة عن الغرف الصناعية المحلية استحوذت الصناعات التحويلية ما نسبته 20.1% من إجمالي الصادرات الكلية، أي المرتبة الثانية بين القطاعات الصناعية الأكثر تصديراً.[68] كما يُبين الشكل التالي نسبة مساهمة منتجات قطاع التعدين في الناتج القومي الإجمالي لعام 2018.[69]

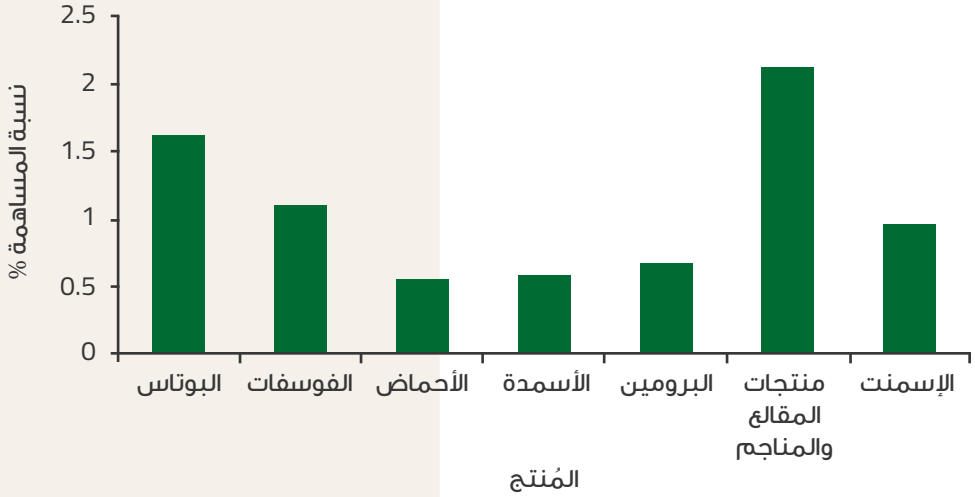

وتشكل حوالي 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في عام 2019، ويُمثل هذا القطاع ما نسبته 19% من إجمالي الصادرات حيث يُساهم الفوسفات بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019، كما بلغت الإيرادات من الفوسفات 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، وبالرغم من كل ما تقدم تُعد مساهمة قطاع التعدين متواضعة من حيث التشغيل.

66 وزارة الطاقة والثروة المعدنية، أداء قطاع التعدين الأردني 2018-2020، صفحة 34.

67 المجلس الإقتصادية والاجتماعي، تقرير حالة البلاد 2023، صفحة 44.
68 غرفة صناعة الأردن، مركز الدراسات الإقتصادية والصناعية، قطاع الصناعات التعدينية، حزيران 2019.
69 وزارة الطاقة والثروة المعدنية، أداء قطاع التعدين الأردني 2018-2020، صفحة 34.

يتمتع قطاع التعدين بالعديد من **المزايا ومن ضمنها:**

1. وفرة الموارد الطبيعية.
2. الموقع التنافسي من حيث التكلفة لاستخراج المعادن وتصنيعها.
3. القرب من الأسواق المُستهلكة للمنتجات من الموارد المعدنية.
4. توفر نسب مريحة من حيث العمالة ذات المهارات العالية.
5. توفر البنية التحتية من حيث شبكات الطرق والخدمات الملحقة بها.
6. الاستقرار السياسي يُسهم في جذب الإستثمارات الصخمة التي يحتاجها قطاع مثل التعدين.

وعلى الرغم من هذه المزايا، إلا أنه يمكن ملاحظة تهديدات جدية للتنمية المستقبلية في قطاع التعدين، وترتبط هذه التهديدات بالقيود والمتطلبات القانونية وكذلك بالبنية التنظيمية لقطاع التعدين، إلى جانب القضايا البيئية والسياسية غير المُستقرة، وفي المُقدمة منها الأوضاع غير المُستقرة في المنطقة.

- **يغطي قطاع التعدين بشكل فعّال احتياجات السوق المحلية من المواد الخام** كالمنتجات الوسيطة والنهائية المُتعلقة بالقطاع من خلال نشاطها التصديري، ويجلب القطاع النقد الأجنبي ويزود الخزانة بضرائب ورسوم التعدين.

- **حافظ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاع التعدين** بين عامي 2016 و2020 **على مستوياته العامة** مع تغيير طفيف وذلك بازدياد بنسبة 4.9% فقط، حيث ارتفع من 514 مليون دينار إلى 620 مليون دينار ومثل ذلك 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

- كما **بلغ عدد العاملين** في الصناعات التعدينية 8,503 أردنياً في عام 2022،[70] وهذا الرقم يُشكّل شيئاً يسيراً من إجمالي القوى العاملة المحلية، مما يُؤكد على القدرات التشغيلية المحدودة لهذا القطاع.

- ومن حيث نسبة **مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي**، فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بلغ 9.12% في عام 2021، لتسجّل نسبة صادرات قطاع التعدين (1.834) مليار دينار مقارنة بالصادرات الوطنية التي بلغت في ذات الفترة (6.040) مليار دينار، الأمر الذي يُؤكّد على أهمية القطاع ودوره، وينبّه لأهمية تعظيمه.[71]

70 غرفة صناعة عمان، التقرير السنوي 2022 ، صفحة 34.
71 وزارة الطاقة والثروة المعدنية، ورقة قطاع التعدين، أرقام ومؤشرات، 2021.

نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2016-2021

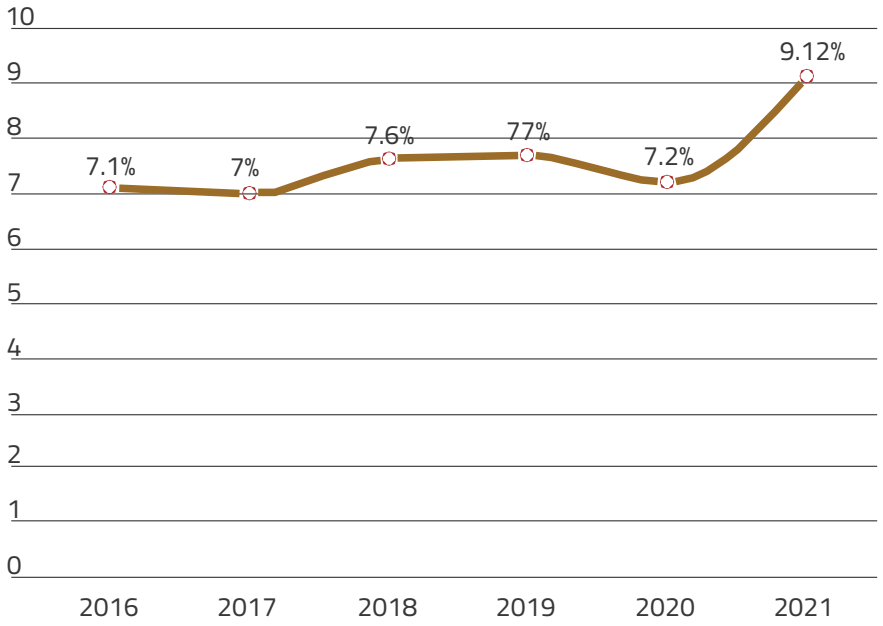

أما خلال وباء كوفيد في عام 2020 والتي أثرت على العديد من الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، **أدى الوباء لصدمات في العرض والطلب**، مما أدى لانخفاض في معظم أسعار المعادن (باستثناء المعادن الثمينة مثل الذهب)، بالإضافة إلى انخفاض العمالة المباشرة وغير المباشرة والمُستحدثة في قطاع التعدين، وأدت صدمة الوباء إلى انخفاض إجمالي إيرادات التعدين بسبب الانخفاض بأسعار السلع الأساسية وإنتاج التعدين في جميع أنحاء العالم.

يرتبط قطاع التعدين بالعديد من القطاعات الأخرى ويُعتبر هذا الارتباط مُتبادلاً ويُمكن أن يتخذ شكلاً من أشكال الروابط البنّاءة أو الاعتماد المتبادل، وقد يتخذ شكل تداخلات ضرورية تُسهم في تحديد الأولويات.

التحديـــات

- **يفتقد قطاع التعدين لقاعدة بيانات مُحدثة** حول الجوانب المختلفة للقطاع تُسهم في توفير الأساس المعرفي للسياسات والإجراءات المُتعلقة بالقطاع.

- **ضعف الإنفاق على البحث العلمي والتطوير من القطاع العام**، وغياب حوافز الإنفاق على هذا المجال من جانب القطاع الخاص.

- **غياب إستراتيجية وطنية لقطاع التعدين بمرتكزاتها المالية والتشغيلية والاستثمارية** والتي يتوجب أن تُجمع عليها جميع الأطراف المعنية لتشكل رافعة لتطوير القطاع.

- **ارتفاع كلف التشغيل** وبالتحديد على مستوى الطاقة والمياه، وغياب الحوافز على هذين الصعيدين مما يُضعف من فرص جذب الاستثمارات.

- **ضعف الفرص الربيحية والتنافسية في ظل وجود دول مُنتجة كبرى** (الصين، الهند).

- **القرصنة الإلكترونية** ودورها في رفع مستويات المخاطر، وبالتالي المخاوف من الخسائر بسبب ارتفاع كلف عمليات التشغيل.

- **تزايد الضغوط المحلية والدولية** من نشطاء ومنظمات البيئة والمُعارضة للإنبعاثات الناتجة عن صناعة التعدين بالعموم.

الإجـــراءات

يتمتع قطاع التعدين في الأردن بإمكانيات كبيرة للنمو بمجرد الوصول لحلول للقضايا الهيكلية المتعلقة به، إلى جانب إجراء الإصلاحات التشريعية والمؤسسية اللازمة شريطة أن تتم تلك الإصلاحات ضمن فهم خطة وطنية وإستراتيجية ذات طابع شمولي للقطاع تراعي ارتباطاته وعلاقته بباقي القطاعات.

- **وضع استراتيجية وطنية للتعدين.**

- **على الرغم من أن الإلتزام الحكومي بالمسار الإستراتيجي الذي يدل على جدية في التعامل مع القطاع وبالتالي تعزيز ثقة وإقبال المستثمرين عليه**، إلا أن ذلك ما زال يحتاج للمزيد من حيث إزالة الشوائب الإجرائية والعملية على هذا الصعيد.

- **إن طبيعة قطاع التعدين تتطلب بل وتستوجب تفكيراً إبتكارياً في طرح الفرص الاستثمارية المُشغلة والمُوفرة للإيرادات**، وهو ما يستدعي الإستفادة من خلاصات التجارب المحلية مثل صناعة الفوسفات والبوتاس ومخرجاتهما وتوظيف ذلك في العمل مع باقي فرص التعدين.

- **العمل على إعادة النظر في مصفوفة الحوافز الممنوحة للشركة الوطنية للبترول والغاز** لجهة تعزيز وتنشيط قدراتها في التنقيب والإستخراج التجاري وخصوصاً في قطاع الغاز.

6. البيئـــة

تُعتبر البيئة من أهم ركائز التنمية المُستدامة؛ فهي القادرة على تقديم الإجابات حول توفر الموارد الطبيعية ونوعيتها واستدامتها عند التخطيط لجميع الاستخدامات مع الإستجابة المناسبة لعناصر البيئة بما يكفل الحفاظ على صحة الإنسان والنظم الحيوية. ومن هذا المنطلق، **يعتبر حزب الميثاق الأردني قطاع البيئة قطاعاً سيادياً لا تقل أهميته عن باقي القطاعات مما يستوجب تخصيص الموارد اللازمة للإيفاء بمتطلباته وضمان تفادي الآثار السلبية الناتجة أو التي يمكن أن تنتج عن الفرص الإستثمارية غير المدروسة من الناحية البيئية والإستفادة من فرص التمويل الأخضر.**

يستهدف النمو الإقتصادي المستدام بيئياً التوفيق بين الحاجات الإستثمارية من جهة، والإستجابة السليمة للمخاطر والتحديات والفرص البيئية ومن ضمنها التغير المناخي ومتطلبات الاقتصاد الأخضر.

يملك الأردن تنوعاً بيئياً هاماً يتيح له الاستفادة من الفرص التمويلية العالمية المُتاحة للحفاظ على المحميات الطبيعية المنتشرة على امتداد رقعته الجغرافية، والتنوع الجغرافي من الجبال وصولاً إلى أخفض بقعة على وجه الأرض وخليج العقبة ، إلى جانب العديد من المميزات الأخرى التي يطول الحديث عنها ويضيق المقام لذكرها.

إلا ان علينا الإعتراف كذلك بارتفاع مستويات التلوث، وكذلك شُح الهطل المطري ومصادر المياه المتجددة، والطرق التقليدية في التعامل مع النفايات والمياه العادمة، وغيرها من المشاكل والتحديات البيئية مثل الاعتماد على الطاقة الأحفورية ومشاكل تدوير النفايات. حيث يُشكل التغيّر المناخي تحدياً أساسياً، ومن المُتوقع أن يؤدي هذا التغير إلى خفض مستوى وفرة موارد المياه السطحية والجوفية بنسبة 15% حتى عام 2040، [72] ومن المتوقع أن تتزايد فترات جفاف وتكرار موجات الجفاف وزيادة عدد الأيام الجافة، مما سينعكس بالدرجة الأولى على المحاصيل البعلية والمروية والثروة الحيوانية وتربية النحل، بالإضافة إلى أنه سيؤدي إلى انخفاض خصوبة الأرض والمساحة المخصصة للزراعة والماشية.

تتأثر النظم البيئية بالتغيرالمناخي مثل الغابات ومصادر المياه العذبة، مما يتطلب تدخلات وإعداد تقييم مُفصل لإعداد إجراءات الإستجابة والتكيف. ويُشكل تغير المناخ فرصة لتعزيز التنمية الإقتصادية المستدامة و **«التعافي الأخضر»** في الأردن من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتحول نحو اقتصاد موائم مناخياً، يعتمد على الطاقة المستدامة والنقل الكهربائي والإدارة المتكاملة للنفايات واعتماد منهجية الاقتصاد الدائري والإنتاج الأنظف وكفاءة استخدام الموارد في القطاع الصناعي إلى جانب تعزيز التكيف في القطاعات المهمشة من زراعة ومياه وصحة وتنمية حضرية.

إن قدرة الأردن على استقطاب التمويل المناخي الدولي بهدف التصدي لأولويات التنمية الوطنية كذلك جذب الإستثمارات الكبرى لمشاريع البنى التحتية ذات الأولوية الوطنية وإشراك القطاع الخاص المحلي والدولي في تحويل التحديات البيئية إلى فرص استثمارية مجدية إقتصادياً.

72 منتدى الإستراتيجيات الأردني، قطاع البيئة والتغير المناخي.

تبلغ التكلفة الإجمالية التي يتحملها الأردن حوالي 393 مليون دينار أردني بنتيجة التدهور البيئي بحسب تقارير دولية.[73] بالرغم من كل ما ذكر، **إلا أن الأردن يُعتبر من أفضل دول المنطقة فيما يتعلق بالصحة البيئية وحيوية النظم البيئية؛ حيث احتل المرتبة الثالثة عربياً والـ 48 عالمياً** خاصة في مجالات مواجهة تلوث الهواء ونوعية مياه الشرب والصرف الصحي والتغيرات المناخية وخدمات النظم البيئية.[74]

درجة وترتيب الدول العربية على مؤشر الأداء البيئي 2020

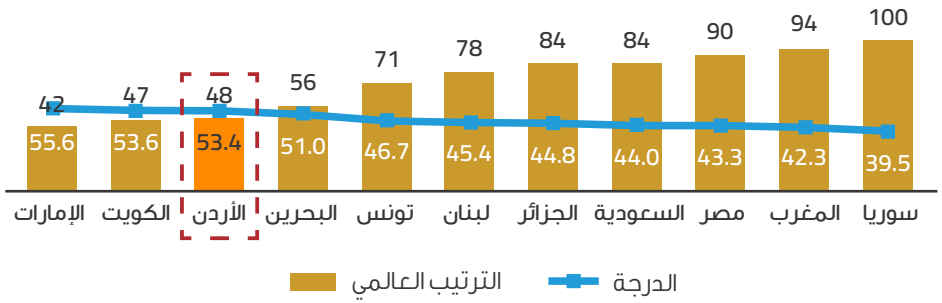

وتُشير البيانات المتاحة إلى أن مستوى خطورة التغير المناخي في الأردن ما زال يُعتبر ضمن المستويات المقبولة إلى حد ما، وذلك حين مقارنته بالدول العربية الأخرى. في حين يُعتبر تلوث الهواء أكبر مساهم في تكلفة التدهور البيئي في الأردن، حيث يشكل ما نسبته 1.15% من إجمالي الناتج المحلي، في حين يُعتبر ثاني أهم عنصر هو نقص إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مشكلاً ما نسبته نحو 0.81% من إجمالي الناتج المحلي، وتحتل تكلفة التخلص غير السليم من النفايات الصلبة المركز الثالث وتليها تكلفة تدهور التربة والمنطقة الساحلية في إجمالي قيمة التدهور البيئي التي يتحملها الأردن.[75] ويُعتبر شح المياة أكبر تحدٍ. مع العلم أنه ارتفع ترتيب الأردن مؤخراً في مؤشر الأداء البيئي Environmental Performance Index (EPI).

73 World Bank Group, Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity, 2016.
74 منتدى الاستراتيجيات الأردني، قطاع البيئة والتغير المناخي.
75 منتدى الإستراتيجيات الأردني، قطاع البيئة والتغير المناخي.

التحديـــات

- **الاستغلال غير المثالي للعنصر البشري** في المجال البيئي والعجز عن توظيفه بشكل سليم.

- **ضعف مستويات الرقابة البيئية** وعدم كفاية إجراءات إنفاذ التشريعات البيئية والعقوبات الواردة في التشريعات.

- **التخلص التقليدي من النفايات**، وعدم تفعيل قانون ادارة النفايات والأطر التشريعية والتنفيذية اللازمة للإنتقال إلى استخدام إعادة التدوير كأحد الحلول الإستراتيجية لملف النفايات.

- على ضوء واقع المالية العامة فإن **ضعف الموازنات الرسمية وبالتحديد تلك المخصصة لقضايا البيئة** يؤثر على حجم ومستوى ونوعية البرامج البيئية مع أنه قطاع قادر على جذب الاستثمار والتمويل.

- **الإستمرارفي تراجع وكفاءة نظم إدارة الموارد**، وتحديداً في قطاعات المياه والطاقة والزراعة والغذاء.

- وكما سبق وأن تم شرحه، يُسهم **التغير المناخي** في إحداث آثار على صعيد شُح المياه والطاقة والتصحر والظواهر المناخية المتطرفة.

- **غياب التخطيط العمراني والتنظيمي** وما يسببه من نمو عشوائي للمدن والأنشطة والتجمعات البشرية وغياب البقع أو المساحات الخضراء.

- لا يمكن تجاوز الأثر الذي تحدثه **الأزمات السياسية والأمنية في المنطقة** على مجمل الجهود والبرامج البيئية، وكذلك على أولويات وضعها وتنفيذها.

- **الأنشطة الصناعية والتعدينية** وما تحدثه من تلوث وتراكم النفايات في غياب التخطيط الشمولي.

الإجـــراءات

- **تحليل وتحديث مجمل التشريعات ذات الأثر البيئي** على ضوء التحديات ومخرجات التحليل؛ بحيث تشكل منظومة متكاملة للحماية البيئية من جهة ومن جهة أخرى تُعيد هيكلة الإجراءات التنفيذية لجعلها أكثر ردعاً.

- على ضوء التعامل مع البيئة كقطاع سيادي، يجب إجراء التغييرات المؤسسية المتلائمة مع ذلك بما فيها **تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة وتعزيز حوكمة الاقتصاد الأخضر والعمل المناخي كأولوية تنموية وطنية في كافة القطاعات**.

- **النظر للقطاع البيئي بوصفه شريكاً رئيساً في القرار الإستثماري والتنموي والإقتصادية**، واتخاذ ما يترتب ويلزم لذلك من خطوات وإجراءات تضمن تمثيله في جميع مستويات اتخاذ القرار والعمل على تكامله مع باقي القطاعات والنظر في إنشاء صيغة وطنية عليا تتولى اتخاذ القرارات الإستراتيجية اللازمة.

- **مأسسة الجانب البيئي في الشراكة بين القطاعين العام والخاص** التي تطرّق لها الحزب في هذه الوثيقة مراراً لأهميتها وتقاطعها مع جميع الأولويات، من خلال مجلس مُشترك يسهم في وضع وتحديد السياسات القطاعية واقتراح التشريعات والتنسيق في التصدي للتحديات البيئية المُتعلقة بالإنتاج الأنظف والاقتصاد الدائري والاستخدام الأمثل للموارد وتخفيف التلوث والعمل المناخي وإشراكه في المشاريع البيئية والمناخية، والترويج للأردن كوجهه إستثمارية بيئية خضراء جاذبة.

- **اعتبار الخطة الوطنية للتكيف المناخي وسياسة تغيير المناخ الوثيقة المرجعية** وبلورة الوسائل والخطوات اللازمة للوصول لمرحلة الحياد الكربوني بحلول عام 2050.

- **هيكلة وتطوير مصادر تمويل صندوق حماية البيئة في وزارة البيئة** ومنحه المرونة التشريعية والتنفيذية الكافية لتعزيز دوره وبالتحديد على مستوى جذب التمويل الخارجي وتعزيز وتطوير الجهود المؤسسية لهذه الغاية.

- **إعادة النظر في وسائل التعامل والتخلص من النفايات** والعمل على نشر ثقافة التدوير وزيادة نسبتها لتصل إلى 30% وتشجيع القطاع الخاص ومنحه الحوافز المالية والفنية لتعزيز دوره وإشراكه في معالجة النفايات بأنواعها كافة بشكل صديق للبيئة.

- **العمل على إعادة تأهيل مكبات النفايات** والحد من المكبات غير المرخصة والعشوائية ضمن إجراءات تنفيذية وقانونية رادعة.

- **رفع كفاءة الرقابة على جودة ونوعية المياه والهواء في المملكة** من خلال إنشاء محطات ومواقع مراقبة وآليات وإدارة استباقية.

- **تطوير وزيادة رقعة المحميات الطبيعية** وتأهيل الأنظمة البيئية المتدهورة وترويج الأردن كوجهة للسياحة البيئية.

- **تطوير نظم الاستخدام الأمثل للموارد البشرية** من خلال برامج التدريب المهني لتطوير المهارات التي يحتاجها سوق العمل على الصعيد البيئي وخلق فرص العمل الخضراء.

- **تشجيع الريادة والإبتكار على صعيد اقتراح الحلول البيئية** والعمل على تعزيز بيئة البحث العلمي وإنتاج المعرفةعلى هذا الصعيد.

- **نشر التوعية بمفاهيم حماية البيئة والاقتصاد الأخضر والعمل المناخي** وتعزيز مفاهيم ثقافة التخضير والتعريف بأهميتها والانعكاسات الإيجابية المتأتية منها وإدراج التعريف بها ضمن المناهج الدراسية في المدارس والجامعات والمعاهد لتسهيل تجذير الفكرة والتمهيد لها لدى الطلاب والطالبات، وتعريفهم بمدى ارتباط الاقتصاد الأخضر بوظائفهم مستقبلاً.

- **التعامل مع الاقتصاد الأخضر باعتباره قطاع مُشغل ووسيلة لتحقيق الريادة** وتوظيف الموارد الطبيعية في استحداث فرص العمل اللائق.

وثيقة البرنامج التفصيلية
حزب الميثاق الوطني
عمّان، الدوار الرّابع، ش صيده، بناية رقم (3)
www.mithaqparty.jo
هاتف: 618 1000 77 962+
02 4403 6 962+
info@mithaqparty.jo
جميع الحقوق محفوظة 2024

وثيقة

البرنـــــامج

التفصيلية

حزب الميثــاق الوطني

وثيقة

البرنـــــامج

التفصيلية

حزب الميثــاق الوطني

مقتطفات من خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة التاسع عشر:

- **«إنّ نجاح هذه المرحلة يعتمد على المُشاركة الفاعلة من أبناء شعبنا وبناته، وتحمُّل كل طرف، مؤسسات وأفراد، مسؤولياته بروح وطنية عالية، لتعميق مسارنا الديمقراطي.**

- **لقد قطعنا شوطاً مهماً على طريق تنفيذ مسارات التحديث السياسي والاقتصادي والإداري. وأملي كبير أن تُواصل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية التعاون لدفع العملية إلى الأمام وعدم إعاقتها، لأن شعبنا يستحق مستقبلاً أفضل.**

- **وإذ أرى أن المرحلة المُقبلة تستدعي ضخ دماء جديدة لتنفيذ التحديث، فإنني أدعو جميع مؤسسات الدولة والقيادات لدعم الشباب والنساء والأخذ بيدهم لتعزيز دورهم على الساحة السياسية، فعلاً لا قولاً، فالمُستقبل لهم، وعلينا أن نفسح الطريق أمامهم، وعهدي لهم ألا نسمح باغتيال أحلامهم في التحديث والتطوير».**

عمّان، الأردن، 11 تشرين الأول 2023.

يعتبر حزب الميثاق الوطني هذه الوثيقة حيّة وقابلة للتطوير والتحديث، بناءً على التغذية الراجعة للجمهور والخبراء والمختصين.

حزب الميثاق الوطني